دراسات
في الاقتصاد وإدارة الأعمال

المجلد الثانى
العدد الثانى

خريف ١٩٦٦

مجلة علمية ليبية
يصدرها مركز الأبحاث الأقتصادية وإدارة الاعمال
بكلية التجارة والأقتصاد ، الجامعة الليبية بنغازى

المطبعة الاهلية ـ بنغازى

دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال

مجلــة نصف سنوية يصدرها مركز الابحاث الاقتصادية وادارة الاعمال بكلية التجارة والاقتصاد الجامعة الليبية بنغازي ، ولا تعبر الآراء التي تنشر فى هذه المجلــة الا عن رأي اصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئــة التحرير او الجامعــة الليبيــة .

هيئــة التحريــر

رئيس التحريــر

الاستاذ مصباح العريبي

عميد الكليــة

المحــررون

دكتور علي رفاعــه الانصاري

استاذ ادارة الاعمــال

السيد وليم ويــدلي

محاضر اول فى قسم ادارة الاعمال

المجلس الاستشــاري

دكتور محمد رؤوف مصطفى

استاذ مساعد ورئيس قسم المحاسبة

دكتور هاشــم حيدر

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

دكتور علاء الــراوي

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

جانجشوار داتا

استاذ مساعد بقسم الاحصاء

جميع المراسلات بما فى ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير ترسل الى رئيس التحرير . **دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال** ، كلية التجارة والاقتصاد ، الجامعــة الليبية ــ بنغــازي

الاشــتراكات :

عن كل سنة جنيه ليبي واحد أو ٢,٨٠ دولاراً .

ثمن النسخة الواحــدة ٥٥٠ مليما .

ترسل طلبات الاشتراك الى رئيس التحرير **(دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال)** ، كليــة التجارة بالجامعــة الليبيــة بنغــازي .

دراسات
في الأقتصاد وإدارة الأعمال

مكتبة مركز البحوث

المجلد الثانى
العدد الثانى
خريف ١٩٦٦

مجلة علمية ليبية

يصدرها مركز الأبحاث الأقتصادية وإدارة الاعمال
بكلية التجارة والأقتصاد ، الجامعة الليبية بنغازى

فهـــرست

مقـالات

صفحة

الضمان الاجتماعي ، آثاره الاقتصادية وتطبيقاته فى ليبيا ١
بقلم الدكتور علاء شفيق الراوي

الهيـكـــل الضريبـــى الليبـــى ١٩
بقلم الدكتور محمد السيد غباشي

تطـــور الســـوق الليبيـــة ٥٥
بقلم الدكتور على الانصارى

اتجـــاهـــات الســكـــان فى ليبـيا ٧٢
بقلم الدكتور انتوني استانبوليس

ملخصـــات

البطالـة الظـاهرة والمقنعـــة فى ليبـــيا ٧٩
بقلم ويليام س. ويدلى

العوامل الجغرافية فى بناء وادارة الموانى البترولية الليبية ٨٢
بقلم روبرت و. براون

مراســـلات

حول تطـور انتاج البترول فى ليبـيا ومستقبلـه ٨٥
الدكتور علي أحمد اعتيقـة

رد ومناقشـة ٨٨
الدكتور محمد رءوف مصطفى

الضمان الاجتماعى

آثاره الاقتصادية وتطبيقاته في ليبيا

للدكتور علاء شفيق الراوى

استاذ مساعد بكلية التجارة والاقتصاد

لا بد لي قبل الكلام عن الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي من بيان التطورات والوسائل التى مهدت الى ظهور هذا الضمان بشكله الحالى ، وعلى ضوء ما سنبينه من أحكام وقواعد عامة بهذا الشأن سأحاول اعطاء فكرة موجزة عن مدى تطبيق الضمان الاجتماعى فى المملكة الليبية •

يبحث الانسان دائما عن وسيلة يتوقى بها من نوائب الدهر ، من البؤس والمرض والبطالة والعجز عن العمل والشيخوخة ، الا أنه مهما تعددت الوسائل الوقائية ضد هذه المخاطر ونتائجها المؤلمة ومهما بلغت تلك الوسائل من الجودة والكمال ، فأن قسما من هذه المخاطر (يختلف حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة) سوف يصعب تجنبه • فأفراد المجتمع اذن بحاجة الى ضمان لمستقبلهم ومستقبل عائلاتهم •

وقد برزت منذ بداية هذا القرن فكرة ضمان عيش الافراد وراحتهم بصورة رسمية ودولية وذلك اما لغرض اصلاح مفاسد الانظمة الاقتصادية التى كانت سائدة أو بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية• وكان للحرب العالمية الاولى وللازمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها واللاحقة لها الاثر الفعال فى تثبيت وتعزيز هذه الفكرة ، كما كانت الباعث على تأسيس منظمة العمل الدولية فى معاهدة الصلح فى فرساى •

وقد كان لهذه المنظمة الفضل الكبير فى تمهيد الطريق الى تأسيس هذا الضمان على ضوء الابحاث والتجارب وحلقات الدراسات والمؤتمرات الدولية التى قامت هى بجمعها وتنظيمها بحسب الحاجات المستحدثة منذ عام ١٩١٩ ، فساعدت بذلك على وضع البرامج الشاملة الموحدة فيما بعد لهذا الضمان الاجتماعى ، لا سيما منذ اوائل الحرب العالمية الثانية • وكان أبرز ما صدر فى تلك الفترة تقرير بيفرج المشهور سنة ١٩٤٢ فيما يخص الضمان الاجتماعى فى بريطانيا •واذذاك أخذت الدول تتسابق لتحقيق هذا الضمان ، وطفق المشرعون يضعون الاحكام اللازمة له ، كما أخذت بنفس الوقت المؤسسات الدولية تبذل الجهود الكبيرة المتواصلة لوضع القواعد والاسس الكفيلة بنشر وتعميم هذا النظام بين الشعوب ، فعندما أعلنت الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة حقوق الانسان فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨م أوضحت فى مادتها الثانية والعشرين بأن لكل فرد بوصفه عضوا فى المجتمع الحق فى الضمان الاجتماعى • وقد أوضحت المادة الخامسة والعشرين من أعلان حقوق الانسان معنى الضمان الاجتماعى فنصت (على أن لكل شخص الحق فى أن يحيا حياة تتميز بالمستوى اللائق من المعيشة لتأمين صحته وسعادته وسعادة عائلته خاصة من حيث الغذاء والكساء والمأوى والخدمات الطبية والاجتماعية الضرورية وله الحق فى الضمان فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفقد وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن نطاق ارادته) • وتعتبر هذه المواد الصريحة اعترافا دوليا بحق الانسان فى الضمان الاجتماعى •

الا أن فكرة ضمان وسائل العيش والراحة للفرد ليست وليدة العصر الحديث فهى فكرة قديمة ظهرت فى الجماعات البدائية والقرون الوسطى والمعاصرة ، وقد اتخذ هذا النظام على ممر الايام اشكالا وصورا مختلفة قبل وصوله الى مفهومه الحالي ، ويمكن أن نجمل تلك الاشكال بخمسة :ــ التعاون الاجتماعي ، التدارك الاجتماعى ، التأمين الاجتماعى ، المساعدة الاجتماعية ، وأخيرا الضمان الاجتماعى•

ويقصد بالتعاون الاجتماعى ذلك الذى يقوم به الاشخاص أفرادا وجماعات لمعاونة المحتاجين والمعوزين والعاجزين طوعا واختيارا بدوافع كثيرة ، منها صلة

الدم والروابط العائلية والقبلية والوطنية أو الرغبة فى الحصول على فائدة ما أو الثواب الدينى المنتظر أو حبا فى عمل الخير أو التظاهر به أو لمجرد المباهاة •

وهذه الاشكال البدائية للمساعدة تفترض وجـود أشخاص قادرين عليهـا وراغبين فى تقديمها وهذا شيء غير ثابت ويختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف وأسلوب العيش ولهذا فليس هناك ضمان مؤكد للمعوز فى ظل هذه الاعانات وهى غير قادرة على محو أسباب الفقر وقد يراد من تقديمها استغلال جهود الآخريـن كما هى الحالة بالنسبة لعطايا بعض أصحاب النفوذ والاعمال •

وحيث أن التعاون الفردى والعائلى غير مجد للحماية ضد المخاطر والحاجات التى صارت تتزايد تبعا لتطور الانسان فى الحياة ، لذلك صار بعض الافراد يؤسس الجمعيات العونية والتعاونية الخيرية والمهنية لتقوم بمساعدة المحتاجين من الاعضاء المنتمين اليها وغيرهم كواجب انسانى واجتماعى • وهذه المؤسسات أقدر بطبيعـة الاحوال على المساعدة من الافراد والعائلات لكثرة أموالها المكونة من اشتراكات الاعضاء وعطاءات المحسنين • ويرجع تاريخ مثل هذه المؤسسات العونية والتعاونية البدائية الى الازمنة الغابرة فى ظل الحضارات القديمة ، كما حدث فى العراق منـذ زمن البابليين وفى الصين واليونان ولدى الرومان ، ولقد كانت المؤسسات المذكـورة تعمل على تقديم المعونة عند الحاجة والاقتضاء • أما فى القرون الوسطي فقـد انتشرت فى أوربا النقابات المهنية البدائية وكانت تضم اليها المشتغلين بمهنة واحدة وتقوم بحماية مصالحهم المادية ، كوضع شروط العمل فى المهنة أو تقرير التعـاون المتبادل بين افرادها • وربما كان سبب تكوين وانتشار هذا النوع من التكتلات العمالية آنذاك يرجع الى ظهور التوسع الصناعي والتجاري والى تحرر المستخدمين من عبودية أمراء الاقطاع ونزوحهم الى المدن ونزولهم الى ميادين العمل بلا عهـد سابق فى المهنة • ولقد ظهر فى الميدان التجاري نوع آخر من هذا التعاون الجماعي أكثر تنظيما مما بين التجار والبحارة المعرضين لنفس المخاطر فى المناطق التجاريـة لا سيما عند بداية الاتساع التجاري والتقدم البدائي للصناعة وزيادة التعرض الى المخاطر فى البحر والبر بسبب زيادة النقل والاتجار •

والواقع أن هذه التكتلات والمؤسسات المهنية باتت تقوم الى حد كبير مقام العائلة أو القبيلة فى مجال حماية الافراد ومساعدتهم ضد المخاطر ولذا نراها أكثر أهمية ونشاطا حيث تتفكك الصلات العائلية ويقوى سلطان الدولة وتتقدم الحياة فى ميدان الحضارة والرقى من الناحية الصناعية والتجارية وربما كان ذلك هو السبب فى أنها أخذت تكثر فى أوربا منذ القرون الوسطى عندما بدأت الصلات العائلية فى التفكك ، وحينما ظهرت السلطة السياسية الاقليمية والوطنية على مسرح الحياة بشكلها الحديث • وربما كان ذلك أيضا هو السبب فى أن وجودها كان بحكم العدم فى تاريخ العرب القديم نظرا لمتانة الروابط العائلية ورابطة الدم ولانتشار روح الكرم والايثار بينهم •

وهكذا نرى أن هذه المؤسسات الخيرية والمهنية والدينية كانت تلعب دورا مهما فى مجال التعاون الاجتماعى • الا أنها لم تكن فى خدماتها وافية لانتشال المعوزين من براثن الحرمان لانها كانت محدودة النشاط والامكانية من الناحيتين المالية والادارية •

أما التدارك الاجتماعى فيراد به التحفظ رسميا من عواقب الامور التى تعرض الانسان الى الحاجة والمخاطر بواسطة وسائل واجراءات قانونية تتدخل الدولة اما بفرضها على بعض الافراد أو انها تكتفى بالتشجيع والاشراف عليها ومراقبتها • وكان من أوائل المصلحين الاجتماعيين فى مجال التدارك الاجتماعى هو العلامة الاسبانى فيفس الذى عاش ما بين ١٤٩٢ ــ ١٥٤٠ وكان أول من نادى بضرورة تدخل الدولة فى الامور الصحية لتأسيس المستشفيات الرسمية ، وللعناية بالمرضى والمعدمين والايتام والاطفال العزل واللقطاء بشكل أن يحل نظام التدارك الاجتماعى المباشر العام محل العطاءات والصدقات الفردية • وقد كان لآرائه أن ترددت مدة من الزمن فى أوربا ، وقد أخذ بعضها بعين الاعتبار وطبق فى بعض الاقطار ، كما فى انكلترا مثلا وذلك حينما شرعت عام (١٦٠١) تشريعات الفقر وأسست بمقتضاها بيوت العمل ، وكان يقابلها فى اسكتلنده بيوت الفقر التى تأسست منذ سنة ١٥٧٩

بقانون معاقبة العاطلين عن العمل والمستعطلين ومساعدة الفقراء العاجزين • وقد نادي الكاتب الانكليزي دانيل ديفو منذ اواخر سنة ١٦٩٨ بضرورة تأسيس التأمين الاجتماعى ووضع مشروعا للتأمين ضد الفقر والبطالة والمرض والاصابات • ولكن لم يؤخذ ذلك المشروع بعين الاعتبار من قبل السلطات الرسمية التى كانت تفضل تشريعات الفقر وبيوت العمل لمحاربة العوز ولمساعدة الفقراء فيها •

والمراد بالتأمين الاجتماعى ذلك النظام الذى تقوم به الدولة لتأمين حد معين من العيش لبعض او لجميع الافراد مقابل الاشتراكات التى تدفع لحساب المستفيدين (من قبلهم ومن قبل اصحاب العمل والدولة أيضا فى بعض الاحيان) وذلك فى حالات المرض والعجز والشيخوخة واصابات العمل والولادة والوفاة وغيرها من الطوارىء • ويمكن القول ان هذا التأمين الاجتماعى كان خطوة الى الامام فى سبيل تدخل الدولة لتحقيق الراحة الصحية والمعاشية للافراد ولتحقيق التضامن الاجتماعى على أساس جماعى الزامى منظم • وقد ظهرت الحاجة شديدة الى هذا التأمين فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بسبب التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى صارت تتابع فى أوربا خاصة وقد كانت المانيا أول دولة أخذت بفكرة التأمين الاجتماعى الالزامى فى ثلاثة قوانين شهيرة صدر الاول منها فى سنة ١٨٨٣ وهو خاص بالتأمين من المرض ، والثانى فى سنة ١٨٨٤ وهو خاص بالتأمين من الاصابات ، والثالث سنة ١٨٨٩ وهو خاص بالتأمين من الشيخوخة والعجز • أما بريطانيا وبعض الدول الاخرى فقد وقفت من التأمين الالزامى موقفا صلبا لم تتزحزح عنه الا فى سنة ١٩٠٨ حيث أقر (المؤتمر الدولى للتأمين الاجتماعى) وجهة النظر الالمانية مما ادى الى سريان هذه التشريعات الى كثير من دول العالم •

أما المساعدة الاجتماعية فتقررها وتقدمها الدولة للافراد على شكل خدمات ثقافية وصحية ومعاشية مادية وغير مادية وذلك على حساب الميزانية العامة كلا ومباشرة ويكون تقديم هذه الخدمات والاعانات على أساس الحاجة اليها أصلا • وقد كانت مساعدة الفقراء الى ما قبل الثورة الفرنسية تعتبر فى الغالب منحة وتفضلا

من السلطات فى المجتمعات الاوربية خاصة • ولكن الثورة الفرنسية جعلتها من قبيل الخدمات العامة ، فأطلقت عليها فى دستورها لعام ١٧٩١ اسم « الاغاثة العامة » ومن هنا باتت هذه الاعانات الاجتماعية واجبة على الدولة نحو الافراد المحتاجين وقد تبنت نظام المساعدة الاجتماعية الدنمارك فى نهاية القرن التاسع عشر ومن بعدها بقية الدول الاسكندنافية والدول الانكلوسكسونية •

واخيرا جاء الضمان الاجتماعى ان هذا النظام يوحد فى الحقيقة بين نظــام التأمين الاجتماعى من ناحية ونظام المساعدة الاجتماعية من ناحية ثانية ، حيث لا يشمل نظام التأمين الاجتماعي أو نظام المساعدة الاجتماعية الا بعض فئات من السكان وبعض المخاطر والحاجات ولذا كانت الحاجة ماسة الى نظام شامل يوحــد كــل التشريعات والمؤسسات التى تسعى للقضاء على الفقر والجهل والمرض ويسرى على جميع فئات السكان ويشمل جميع المخاطر قدر الامكان ــ ويجعــل الخدمــات والاعانات للمستحقين على أساس الحاجة والمساواة الاجتماعيتين المقررتين قانونا ، ويجعل الادارة التى تقوم بتنفيذ هذا النظام الشامل موحدة متعاونــة على أسس اقتصادية ومالية سليمة ملائمة لظروف البلاد ، وذلك لكى يتحقق الغرض الاسمى من النظام المذكور فيما تعلق بضمان العيش والراحة للافراد بصورة رسميةودائمية• وبعد دراسات ومناقشات علمية وفنية طويلة وتجارب كثيرة فى المجــالين الوطنى والدولى نودى بالضمان الاجتماعى ليقوم بتلك المهمة الشاملة الموحدة وليقــوم بتحقيق ذلك الغرض الانسانى المنشود •

ولما وقعت الازمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ وانتشرت البطالة وعم الكساد ، واضطرت الدول الى أن تهتم بصورة خاصة بمشكلة البطالة ومساعدة العاطلين ، شرعت الحكومات تصدر القوانين والانظمة لزيادة خدماتها العامة ونشاطها للافراد فى هذا المجال •

الا أن نظام الضمان الاجتماعي قد انتقد بجملته لا سيما من قبل أنصار الحرية الاقتصادية ولسنا هنا فى مجال مناقشة الخلافات المذهبية الاقتصادية ، وانما سنلمح تلميحا الى أهم تلكم الانتقادات الواردة على هذا الضمان لغرض بيانهــا وتقدير قيمتها بايجاز •

يقال احيانا أن نظام الضمان الاجتماعى يتعارض مع الحرية الفردية لانه يقتضى بدهيا تدخل الدولة فى صميم شئون الافراد الاقتصادية وفى نشاطهم المهنى ، اذ سيكون هؤلاء ملزمين فى تصرفاتهم وأعمالهم باتباع قواعد مرسومة لهم فى التشريعات المتعلقة والمتصلة بهذا النظام وستكون هذه التشريعات دائما بسبب جمودها حجر عثرة فى طريقهم لانها قواعد ثابتة موضوعة سلفا قد لا تتفق والتصرفات اليومية القابلة للتطور والتجدد .

وهذا النقد ليس الا تعبيرا لآراء أنصار مذهب الحرية الاقتصادية والواقع كما يرى بعض الكتاب أن الحرية بلا ضمان هى حرية الموت جوعا أو حرية التشرد بلا مأوى أو حرية التابع أو حرية التعرض الى المخاطر ، وأن الضمان بلا حرية هو ضمان عيش السجين أو المعتقل فاذا كانت بعض الدول تقيد حرية الافراد مقابل الضمان الاجتماعي فليس هذا عيبا فى الضمان وانما هو يرجع الى الفلسفة السياسية السائدة لديها .

كذلك يلاحظ البعض أن الضمان الاجتماعى بتأمينه وسائل العيش للافراد ، يقضى على النشاط الفردى وعلى روح الابداع والابتكار والمسئولية الشخصية فى التوقى من نوائب الدهر : فالفرد وهو مهدد بمختلف المخاطر يبذل قصارى جهده فى سبيل تحسين احواله والتقدم فى مجال نشاطه ليحصل على أكبر قدر ممكن من الغنم والرفاه له ولعائلته ، كما يحتاط للمستقبل بالادخار والاستثمار مثلا ، وفى ذلك مصلحته ومصلحة المجتمع أيضا . ولكن عندما تكون حياته وحياة تابعيه مضمونة بالضمان الاجتماعى ، فربما يؤدى به الامر الى الاهمال والكسل والجمود، وما ذلك الا نتيجة قتل روح المسئولية الشخصية لديه عن طريق هذا الضمان .

ونحن ندع بفرج يرد على هذه الملاحظة بقوله : ان الاحرى والاكثر لياقة هو أن يكون الباعث للناس فى مجال الابداع والنشاط ، الطموح والرغبة فى القيام بشىء لا الخوف واذا كانت البهائم مساقة بعامل الخوف فالناس مقادون أو يجب ان يقادوا بالامل لا بالخوف .

وفى الحقيقة ان الضمان الاجتماعى يؤدى الى ازدهار الشعور بالمسئولية الفردية والرغبة فى المستقبل ، لان الخدمات الثقافية والصحية والمعاشية التى يقدمها هذا النظام للافراد ترفع من مستواهم الثقافى والصحى والمعاشى وتحررهم من القلق والخوف الماديين كما انها توسع فى مجال تفكيرهم وتجعلهم أكثر كفاءة على الابداع والانتاج واكثر فهما لمسئولياتهم الفردية والاجتماعية .

ويعتمد نظام الضمان الاجتماعي فى تطوره على الحالة الاقتصادية فى البلد الذي يطبق فيه ، فالبلدان الفقيرة يكون الضمان الاجتماعى فيها بدائيا وكلما تطورت اقتصاديات البلد تطور الضمان الاجتماعي أيضا . الا انه وان كان للاقتصاد الوطنى تأثير على تطور الضمان الاجتماعى فان الضمان الاجتماعى يؤثر بدوره فى الاقتصاد ، فما هى تلك الآثار ؟

يقوم الضمان الاجتماعى فى الوقت الحاضر باعادة توزيع قسم من الدخل القومى ، تتراوح نسبته المتوسطة لدى معظم الدول ما بين ٥٪ الى ١٥٪ من ذلك الدخل تقريبا ويساهم فى تمويل هذا الضمان الافراد جميعا الا من استثناهم القانون لفقرهم الحقيقى أو الحكمى وذلك بنسبة مواردهم ودخولهم بصورة مباشرة عن طريق الاشتراكات أ وبصورة غير مباشرة عن طريق الضرائب ويحقق الضمان الاجتماعى باعادة توزيع تلك النسبة من الدخل القومى بعض المساواة الاقتصادية بين الافراد لا سيما بين الفقراء منهم ، وذلك لان كلا منهم يصبح بمقتضى هذا الضمان عند تعرضه الى المخاطر والحاجة أهلا للتمتع بمقدار معين من تلك الأموال المخصصة لتمويل اعانات الضمان المذكور .

وقد تؤدى المساهمة فى تمويل الضمان الاجتماعى الى تقليل الانفاق النقدى الكلى فى الدولة ولو لمدة قصيرة ، كما تؤدى خدمات واعانات هذا الضمان من ناحية ثانية الى زيادة هذا الانفاق ، ولا يخفي ما لهذا الانكماش والتمدد فى الانفاق من تأثيرات سلبية وايجابية على الشئون الاقتصادية . ولا بد من الاشارة هنا الى ان البعض صار ينظر على الاكثر الى الضمان الاجتماعى من حيث تمويله واعاناته وخدماته وآثاره كنظام اقتصادي بحت لدرجة ان رجح هذا البعض اطلاق اسم

الضمان الاقتصادي عليه وانه بحث آثاره وكأنه نوع من أنوع الضرائب العامة المخصصة حصيلتها الى مساعدة الفقراء والمحتاجين ولذلك كان الكلام عن الآثار الاقتصادية من قبل هذا البعض فى اغلب الاحيان اعادة وتكرارا لما قيل عن آثار الضرائب العامة فى كتب الاقتصاد والمالية والضرائب • الا أنه لا يمكن انكار ما لهذا النظام من روابط متينة مع الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاخرى، كما أننا ننظر الى هذا الضمان الاجتماعي لا كتأمين خاص بفئة اجتماعية دون غيرها ، وانما ننظر اليه كنظام عام يشمل جميع الافراد على اختلاف نشاطهم واعمالهم ويؤثر فى الشئون الاقتصادية الخاصة والعامة للمجتمع كله بحسب الاحوال والظروف الاقتصادية فى البلاد •

فعندما بدأت الدول تشرع قوانين التأمين الاجتماعية حصرت تطبيقها أول الامر فى بعض الاعمال والمشاريع الاقتصادية وفى بعض الافراد دون البعض الآخر ومازال الامر كذلك للآن فى بعض الدول المتخلفة وكانت نتيجة ذلك ارتفاع التكاليف فى الاعمال والمشروعات التى طبقت فيها تلك التشريعات بسبب المساهمة الخاصة المفروضة على اصحابها لتمويل التأمين الاجتماعى الامر الذى اثر فى اسعار منتجاتهم وفى ارباحهم كما اثر بالتالى فى مقدرتهم على توسيع مشروعاتهم وفى مقدرتهم على منافسة زملائهم فى الاسواق الداخلية ممن لم تطبق هذه التشريعات على مشاريعهم وأعمالهم وربما كان لزيادة التكاليف المذكورة ولنقص الربح المنوه عنه بالنسبة للبعض دون الآخر اثر فى الحيلولة دون انشاء مشروعات اقتصادية جديدة تدخل ضمن دائرة شمول التشريعات المذكورة خوفا من النفقات وقلة الربح ، وأثر فى انتقال بعض رؤوس الاموال والايدى العاملة الى مشروعات اقتصادية لم تطبق فيها أنظمة التأمين الاجتماعي مما كانت نتيجته توقف بعض المشاريع عن العمل وانتشار بعض البطالة وربما كان هذا يؤدي الى انخفاض مقدار المساهمة الخاصة فى تمويل التأمين بسبب توقف بعض الاعمال المشمولة به كما يؤدي ذلك أيضا الى زيادة عرض العمل بسبب البطالة الناجمة عن توقف بعض المشاريع المشمولة بالتأمين مما يجعل الاجور تميل الى الانخفاض الامر الذى كان يضر دائما بمصلحة البلاد الاقتصادية •

كذلك كان لتطبيق هذا التأمين فى دولة دون أخرى أو لتطبيقه فى الدول باجراءات وصور مختلفة من حيث الشمول وكمية ونوعية الاعانات والخدمات وطرق التمويل أثر فى المنافسة التجارية الدولية بالنسبة للمشروعات والاعمال التى اختلفت تكاليف الانتاج فيها بسبب عدم تطبيق التأمين الاجتماعى على بعضها أو بسبب تباين كيفية وأشكال التأمين المطبق فيها ، وذلك لتفاوت نفقات الانتاج وأسعار المنتجات المذكورة فى الدول المختلفة للاسباب الآنفة الذكر • ولذا أصبحت المشاريع والمؤسسات التى باتت ترتفع تكاليف منتجاتها بسبب مساهمتها فى تمويل التأمين الاجتماعى أضعف فى الاسواق الدولية من مثيلاتها التى لم تفرض عليها تلك المساهمة • وربما ادى هذا الاخلال فى المنافسة الى انسياب بعض عناصر الانتاج كرؤوس الاموال والعمل من دولة الى أخرى ، كما أدى أيضا الى التأثير فى صادرات وواردات الدولة وفى ميزان مدفوعاتها مما اضر بها اقتصاديا •

وللحيلولة دون حدوث الآثار الاقتصادية المذكورة الناجمة عن عدم تعميم التأمين الاجتماعى على المشاريع الاقتصادية أى بسبب عدم اشتراك جميع المنتجين فى تمويله مما أخل بشروط المنافسة بينهم ، أخذت الدول تسعى بصورة عامة فى سبيل تعميم التأمين الاجتماعى والمساعدة الاجتماعية ثم الضمان الاجتماعى فى الداخل والخارج كيما يكون الجميع متكافئين قدر الامكان فيما يتعلق بتحمل اعباء المساهمة فى تمويل هذه الانظمة وبنفقات الانتاج ، وواقفين على قدم المساواة فى ميادين المنافسة وطنيا ودوليا • وكان ذلك من أسباب عقد المؤتمرات والدراسات الدولية وتأسيس المؤسسات العالمية لبحث مشاكل العمل والعمال والتأمين الاجتماعى والمساعدة الاجتماعية منذ القرن الماضى والضمان الاجتماعى فى الوقت الحاضر وابرام المواثيق والاتفاقيات والتوصيات الدولية بشأنها لازالة المشاكل والموانع المعيقة لانتشار تطبيق هذه الانظمة ووضع الحلول السليمة للمشاكل الداخلية والخارجية الناجمة عنها ، عن طريق التعاون الاقتصادى والعلمى الوثيق ما بين الدول •

ويؤثر الضمان الاجتماعي فى الادخار تأثيرات مختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالافراد ، فقسم منهم وخصوصا فى الدول المتخلفة

لا تتوافر لديهم القدرة على الادخار أو الرغبة فيه وذلك لانخفاض دخولهم أو لعدم ادراكهم الفوائد الناجمة عنه ومعنى هذا أن ليس للضمان الاجتماعي تأثير على الادخار بالنسبة لهم • أما المدخرون فعليا منهم يكونون عادة من ذوى الدخول المرتفعة وهم غالبا يساهمون فعلا فى تمويل الضمان الاجتماعي سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة وربما تؤدى هذه المساهمة الى انخفاض مقدار مدخرات هؤلاء بدرجات متفاوتة ولكن قد يفضل بعضهم الاحتفاظ بمستوى ادخاره السابق ولذا يحاول تعويض مساهمته فى تمويل الضمان الاجتماعى بالاقتصاد مما كان ينفقه على أشياء أخرى كبعض المواد الكمالية أو يحاول البعض نقل عبء المساهمة المذكورة الى غيره عند الامكان كأن يحاول ارباب العمل نقل مساهمتهم الى العمال بتخفيض الاجور • وعلى وجه العموم فأن درجة الانخفاض عند حدوثه فى كمية الادخار بسبب تمويل الضمان الاجتماعى تتفاوت بحسب طرق هذا التمويل ، وكذلك بحسب اختلاف حالتى الرواج والكساد •

وقد يقال أن هذا النظام بتأمينه عيش الافراد وراحتهم يقلل من الرغبة فى الادخار لدي البعض منهم ، لأن الضمان المذكور يغنيهم عن الادخار • ولذا فلم تعد بهم نفس الحاجة القديمة الى الادخار مما يقلل رغبتهم فيه حتى قيل ان الضمان الاجتماعي يهدم الادخار الفردي ، الا ان الوقائع لم تقطع بقول للآن فى ذلك ، لحداثة تطبيق هذا النظام بشكله الواسع الحالى ولقلة الدراسات التحليلية المضبوطة فيما يتعلق بالضمان ، الامر الذي أدى الى تضارب الآراء فى هذا الشأن ، حتى انه يوجد قول يقضى بعكس القول السالف أي ان الضمان ادى فعلا الى ازدهار عمليات الادخار فى بعض الدول كفرنسا مثلا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تطبيق نظام الضمان الاجتماعى فيها •

نخلص من ذلك الى ان الضمان الاجتماعى لا يخفض درجة الادخار الفردى الا بالنسبة لبعض الافراد وبمقدار ضئيل يتناسب عكسيا فى الغالب مع القدرة الادخارية • كما أن الضمان نفسه بما يقدمه من اعانات وما يخلقه من رواج غالبا ما يساهم فى تثبيت القدرة الادخارية لدى المدخرين لا سيما ذوى الموارد الضئيلة منهم ، وربما انه يزيد تلك القدرة وذلك لان ما يحصل عليه هؤلاء من الخدمات

والاعانات من الضمان ذاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعادل بل ويفوق ما سيدفعه هؤلاء من مساهمة لتمويل هذا الضمان .

كذلك يبعث الضمان الاجتماعى الرغبة فى الادخار لدى الكثيرين من الافراد بسبب تثقيفه لهم ورفع مستواهم مما يجعلهم ادرك للتحفظ من عواقب الامور ، كما أنه فى الوقع يكون لهؤلاء الذين لم يتمكنوا قبلا من الادخار ولم يرغبوا فيه ادخارا اجتماعيا عاما .

نضيف الى ذلك ان هذا الضمان عن طريق استثمار امواله الاحتياطية قد يعوض ما قد ينقص من القدرة على الادخار الفردى المخصص للاستثمار ، ذلك لان هذه الاموال الاحتياطية للضمان لا تبقى مجمدة بل توظف وتستثمر غالبا كالاموال الخاصة ولكن بأعلى امكانية وأكبر قدرة لضخامة كمياتها ولان الدولة هى التى تقوم بتوجيه استثمارها فهى لا توظف الا فى أوجه المصلحة العامة ولذا فهى غالبا ما تفيد الاقتصاد الوطنى أكثر من الاستثمار الفردى .

ونشير فى هذه المناسبة الى أن مقدار ادخار الضمان الاجتماعى يزداد غالبا فى فترة الرواج والانتعاش الاقتصادى ففى هذا الوقت قد تزداد الموارد وتزداد اموال الضمان بزيادة المساهمة فى تمويله وبقلة كمية الاعانات المستحقة بسبب الرفاه الاقتصادى ولعدم وجود البطالة ثم لقلة التعرض الى الاصابات والامراض والمخاطر بفعل انتشار التقدم العلمى والصناعى والرفاه المعاشى مما يسهل ايجاد المجال المناسب لاستثمار هذه الاموال الاحتياطية فى صالح زيادة التقدم الاقتصادى فى البلاد . أما فى فترة الكساد فالامر يكون بالعكس وذلك لانتشار البطالة والعاطلين ولقلة الموارد والدخول مما يسبب زيادة واستحقاق اعانات البطالة وغيرها من اعانات الضمان الاجتماعى .

كذلك يؤثر الضمان الاجتماعى فى الاستهلاك والانتاج حيث يؤدى تقديم اعانات الضمان الاجتماعى الى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك مما يؤثر فى اسعارها وفى انتاجها المقبل ، فمثلا ان زيادة الطلب على المواد الضرورية بسبب زيادة درجة استهلاكها تؤدى غالبا الى ارتفاع اسعارها وهذا يؤدى الى زيادة انتاجها فتتوسع

بعض المشاريع وتؤسس مشاريع أخرى جديدة وقد يحدث تحول من انتاج بعض المواد الكمالية الى انتاج المواد المطلوبة ، وبذلك يزداد انتاج هذه المواد الضرورية حتى يتوازن العرض والطلب بالنسبة لها • الا ان زيادة الانتاج هذه تعتمد على امكانيات البلاد • فاذا كانت البلاد قادرة على انتاج المواد الضرورية التى زاد الطلب عليها بفضل الضمان الاجتماعى فعندئذ يزيد الطلب على العمال فى سوق العمل وتستخدم الايدى العاملة التى كانت عاطلة ، وبهذا يزداد التشغيل وترفع بذلك عن كاهل نظام الضمان الاجتماعى اعباء دفع اعانات البطالة لهؤلاء وتستفيد البلاد من جهودهم اما اذا كانت البلاد غير قادرة على انتاج تلكم المواد المطلوبة ، فعندئذ ستضطر الى استيرادها من الدول الاخرى ولذلك فستتحسن بعض اموال البلاد المصدرة اقتصاديا وتحدث نفس الآثار التى ذكرناها • ومن الناحية الاخرى يزداد التبادل التجارى ما بين البلدين وقد تضطر الدول المستوردة الى تشجيع الصناعات الوطنية والتصدير منها لغرض تسوية حساباتها فى الخارج مقابل ما تستورده من مواد ضرورية ، ويؤدى هذا أيضا الى زيادة التشغيل •

وعليه فيمكن القول ان تأثير الضمان الاجتماعى ان وجد فهو يؤدى الى زيادة التشغيل هذا بالاضافة الى ان سياسة الضمان الاجتماعى ترتكز اصلا على اسس اقتصادية ثلاثة :

أولا : السياسة الوقائية ، واهمها استخدام كافة العناصر الانتاجية والجهود فى البلاد لصالح الاقتصاد الوطنى •

ثانيا : السياسة العلاجية ، وهى تأمين عيش الافراد وراحتهم عند التعرض للحاجة والمخاطر عن طريق تقديم الاعانات والخدمات وهذا يعمل على زيادة الاستهلاك والاستثمار ثم التشغيل •

ثالثا : السياسة الترميمية التى بمقتضاها يمكن اعادة استخدام وتوظيف عناصر الانتاج بعد تعطيلها لسبب ما حتى لا تحرم البلاد من خدماتها ولكى تصان جميع القوى الانتاجية فيها •

يمكننا القول استنتاجا من كل ما قدمناه فى آثار الضمان الاجتماعى الاقتصادية ان هذا الضمان يساعد على التنمية الاقتصادية فى الدول السائرة فى طريق النمو لانه يرفع من مستوى الثقافة والصحة والعيش فيها وهذا يؤدى الى التقدم الاجتماعى والصحى والاقتصادى لان الثقافة والصحة تتعاونان على رفع كفاءات الافراد الانتاجية كما تؤثر اعانات الضمان فى مستوى معيشة الافراد سواء من ناحية كونها تضمن للمعدمين وللمحتاجين حدا محترما من العيش اعلى من الحد الذى كانوا يعيشون فيه ، أم من ناحية كونها تخلق انتعاشا اقتصاديا فى البلاد بزيادة الاستهلاك والانتاج والاستثمار مما يؤدى الى زيادة حركة التشغيل واستغلال الكفاءات والامكانيات الفردية ، الامر الذى تتحقق به زيادة القوة الانتاجية للافراد.

والجدير بالذكر هنا ان البلاد النامية تكون بحاجة الى اموال وكفاءات علمية وفنية كثيرة لتحقيق الضمان الاجتماعى ويفضل بعض الاقتصاديين عدم الاسراف والتوسع فى ميدان الضمان الاجتماعى بغية الاستفادة من الاموال فى مجال التنمية الاقتصادية لانها حسب رأيهم هى التى تسمو بمستوى الانتاج القومى كما انها ترفع من مستوى المعيشة فى البلاد ولو بعد مدة من الزمن . ومعنى ذلك ان الافراط فى مسائل الضمان يعرقل سير هذه الدول فى سبيل التنمية الاقتصادية .

وفى الواقع ان السبب الذى دعا بعض الاقتصاديين الى القول المذكو يرجع الى انهم ما زالوا ينظرون الى الضمان الاجتماعي كنظرتهم الى تشريعات الفقر البريطانية الصادرة منذ أوائل القرن السابع عشر باعتباره نظاما يقصد منه تخفيف اعباء الفقر عن طريق المساعدات المالية او التأمين الاجتماعي البدائي . الا أن مفهوم الضمان الاجتماعى قد تغير فى الوقت الحاضر كما بينا فهو يعتبر بالنسبة للبلاد النامية البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية لا المعرقل لها ، لانه لا يمكن السير فى سبيل التنمية الاقتصادية فى بلاد عمت فيها مساوى الجهل والامراض والفقر ما لم تتبع فيها سياسة استئصال شأفة ذلك الجهل وتلك الامراض وهذا الفقر وهى سياسة الضمان الاجتماعى ، فخدمات واعانات الضمان الاجتماعى تعتبر ضرورية ولازمة للبداية فى التنمية الاقتصادية لكى توجد فى البلاد الكفاءات والامكانيات

المنتجة والتى يمكن بواسطتها استخدام واستعمال أدوات وآلات ووسائل التقدم الاقتصادى •

وبناء على ذلك فاننا نعتقد بضرورة التوسع فى تطبيق هذا النظام بالنسبة لبلد ناشيء كليبيا • فقد أنشئت بموجب احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٧ المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعى وذلك بقصد حماية المستخدمين فى حالات المرض واصابات العمل والولادة والوفاة والعجز والشيخوخة والبطالة، الا ان بعض أحكام هذا القانون عدلت بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ • وقد بدأت المؤسسة أعمالها رسميا اعتبارا من ٢٨ مارس ١٩٥٩ فى ولاية طرابلس واعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ فى ولاية برقة •

ويبين التقرير السنوى الثانى لمجلس ادارة المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعى الصادر سنة ١٩٦٠ أنه بالرغم من كون ميدان التأمين الاجتماعى بالنسبة للغالبية العظمى من الموظفين وأر باب العمل والمؤمن عليهم ميدانا جديدا الأن المؤسسة قد أثبتت جدارة فى تحملها للمسئولية التى القيت على عاتقها ، وقد تمكنت المؤسسة من مد نطاق التأمين الاجبارى الى برقة فى أقل من عامين منذ بداية العمل فى طرابلس • وقد تم تسجيل (٨٠ر٥٦٩) مؤمنا عليهم و (١ر٨٢٤) صاحب عمل خلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ فى طرابلس وتضاعفت هذه الارقام فى الوقت الحاضر • وتشير آخر الاحصائيات الى ان عدد المؤمن عليهم فى المحافظات الشرقية قد بلغ (٩٥ر٩٣٥) وبلغ عدد أصحاب العمل المسجلين (٧٥٢) وذلك لغاية ١٩٦٦/٢/٢٧ • ويعتبر هذا العدد بالنسبة لسكان هذه المحافظة البالغ حوالى ٤٥١ ألف نسمة دليلا واضحا على التقدم الذى حصل فى ميدان التأمين الاجتماعى •

كما أنشأت دائرة خاصة بالضمان الاجتماعى فى وزارة العمل والشئون الاجتماعية عام ١٩٦١ وقد كانت قبل هذا التاريخ تابعة لقسم الشئون الاجتماعية فى الوزارة ، وتقوم ادارة الضمان الاجتماعى بمهمتين :

(١) الاعانات الاجتماعية للفقراء •
(٢) ادارة دور الحضانة •

ويشترط لاجل الحصول على اعانات الفقر تقديم شهادة من امام أو شيخ المحلة أو القبيلة تثبت احتياج صاحب الطلب وقد بلغ عدد الاعانات المدفوعـة للفقراء فى المحافظات الشرقية حتى نهاية عـام ١٩٦٥ (٩٣٤) اعانـة وهى بزيادة مستمرة كما هو واضح من الارقام التاليـة : *

السنة	عدد الاعانات
١٩٦٢	٢٤
١٩٦٣	٨٩
١٩٦٤	٣٦٣
١٩٦٥	٤٥٣

كما وان المخصصات المالية لادارة الضمان الاجتمـاعى قد تضاعفت خـلال السنة الاخيرة عما كانت عليه فى السنوات السابقة وهذا يؤكد لنا الاهتمام المتزايد بهذه الاعانات من قبل السلطات المسئولة .

الا أن ما تجدر الاشارة اليه بخصوص اعانات الفقر هو طريقةا ثبات حاجة المتقدم لطلب الاعانة اذ يجب عدم الاكتفاء بالشهادة المذكورة اعلاه ، فمن المستحسن ان تتولى ادارة الضمان الاجتماعى نفسها هذه المهمة بصورة مباشرة وفقا لقواعـد ثابتـة توضع لهذا الغرض .

أما عن الفئات الاجتماعية التى تسرى عليها أحكام قانون التأمين الاجتماعى فقد نصت المادة الثانية المعدلة من القانون المذكور على انـه : «يـؤمن بصفـة اجبارية بمقتضى أحكام هذا القانون على جميع الاشخاص الذين يعملون بأجـر بمقتضى عقد عمل كتابى أو شفهى . ويسرى هـذا الحكم على عمـال الحكومة والولايات والمؤسسات العامة » . كما نصت المادة الثالثة من القانون على انـه : « يستثنى من التأمين الاجبارى الاشخاص الآتى بيانهم :

* المصدر ادارة الضمان الاجتماعي فى بنغازي .

أ ــ خدم المنازل الا اذا كانوا يعملون فى مؤسسة تجارية على انه يجوز بقرار من الوزير تطبيق نظام التأمين فى فرع أو أكثر بحيث يشمل كل او بعض طوائف خدم المنازل .

ب ــ المستخدمون الذين يشتغلون فى منازلهم .

ج ــ العمال الموسميون فيما يتعلق بفرع التأمين ضد البطالة فقط على انه يجوز بقرار الوزير تقرير معاملة خاصة للعمال الموسميين الاجانب .

د ــ زوجة صاحب العمل او زوج صاحبة العمل واولادهما ووالدهما .

هـ ــ الرعايا الاجانب المقيمون فى ليبيا بسبب عملهم فى البعثات الدولية أو الدبلوماسية او القوات المسلحة الاجنبية .

و ــ الموظفون الاجانب الذين يعملون فى الحكومة الاتحادية أو أية ولاية أو مؤسسة عامة بمقتضى عقود استخدام .

ز ــ افراد طاقم السفن والطائرات الاجنبية خلال وجودها داخل الحدود الليبية لغير الملاحة الداخلية او الطيران الداخلى .

ح ــ موظفو الحكومة والولايات والمؤسسات العامة المصنفون وغير المصنفين وافراد القوات المسلحة وقوات البوليس ، على انه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تطبيق نظام التأمين عليهم كله أو بعضه » .

ان هذه النصوص تبين لنا ان التأمين يقتصر على الاشخاص الذين يعملون باجر وبموجب عقد عمل ، فلو اخذنا القطاع الزراعى فى ليبيا وكماه و الحال فى معظم الدول النامية لوجدنا ان العمل العائلى والعمل المستقل اى العمل غير التابع اكثر انتشارا من العمل بأجر فى القطاع الزراعى ، لذا فان التأمين لا يطبق على معظم العاملين فى هذا القطاع كذلك الحال بالنسبة لاصحاب الحرف الصغيرة الذين

يعملون لانفسهم اى لا يعملون تحت امرة صاحب عمل ومقابل اجر معين فان احكام هذا القانون لا تطبق عليهم •

الا انه بالنسبة لبلد غنى ناشيء اقتصاديا كليبيا يكون من المفضل ان يطبق التأمين الاجتماعى على جميع ذوى النشاط وعائلاتهم وليس على الاجراء فقط بالنسبة لحالات المرض والشيخوخة والعجز والوفاة والولادة ثم يعمم تطبيقه فيما بعد بصورته الكاملة ضد جميع المخاطر وعلى جميع السكان بصورة تدريجية ، أى يطبق نظام الضمان الاجتماعى بمفهومه الحديث الذى بيناه بدلا من نظام التأمين الاجتماعى وذلك لان نظام الضمان الاجتماعى يسرى على جميع فئات السكان ويشمل جميع المخاطر والحاجات وتساهم الدولة فى تمويله فهو نظام يوحد كل التشريعات والمؤسسات التى تسعى للقضاء على الفقر والجهل والمرض • ولذا نقترح توحيد العمل بين المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعى من ناحية والادارة التى تتولى حاليا مهمة تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية من ناحية ثانية ، وذلك من أجل الوصول الى تطبيق نظام موحد وشامل هو نظام الضمان الاجتماعى الحديث •

ولا بد من الاشارة هنا الى ان تطبيق الضمان الاجتماعى على العاملين فى القطاع الزراعى يساعد على استقرار اليد العاملة فى الزراعة مما له أهميته فى الوقت الحاضر ولليبيا المقدرة الاقتصادية على تعميم هذا النظام فى وقت قريب لما بها من ثروات طائلة بدأت تدر عليها الاموال كما انها سائرة نحو الاعمار والتنمية الاقتصادية مما سيزيد قريبا فى تقدمها الاجتماعى ورفاهها الاقتصادى •

الهيكل الضريبى الليبى

للدكتور محمد السيد غباشي

اذا كانت النظم الضريبية السائدة فى عالمنا اليوم تختلف من دولة الى اخرى بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى كل منها وتتراوح بين نظام للضرائب العينية المتعددة لا تتوجه ضريبة عامة ذات صبغة شخصيـة على الايراد الكلى ونظام للضرائب العينية المتعددة تسانده ضريبة عامة على الايراد الكلى ونظام للضريبة الوحيدة ذات الطابع الشخصى الاصيل فقد حق لنا ان نتساءل الى أى نظام من هذه الانظمة الثلاثة ينتمى النظام الضريبى الليبى •

ان المتصفح للتشريعات الضريبية فى ليبيا ليدرك بوضوح ان الهيكل الضريبى الليبى يقوم على مجموعة من الضرائب العينية المتعددة لا تتوجها ضريبة عامة على الايراد الكلى وهى الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاحتكارات الجبائية فى شأن السكر والملح والدخان وضريبة الملاهى ورسوم الدمغـة ورسـوم الرخص المختلفة وضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية والضريبة الزراعيـة على الحبوب والاشجار والخضروات والحيوان•

كما ان المتصفح للتشريعات الضريبيـة فى ليبيا ليدرك أيضا ان الهيكـل الضريبى الليبى ينقصه دعامة من دعائم النظم الضريبية فى العصر الحديـث وهى ضريبة التركات وربما كان مرجع ذلك الى انتشار الملكية القبليـة على الشيوع فى القطاع الزراعى وضآلة الثروات قبل اكتشاف البترول •

وقبل ان تتناول بعض الضرائب التى يقوم عليهـا الهيكـل الضريبى الليبى بالشرح والتعليق يجدر بنا ان نبحث فى الاصول والقواعد التى يرتكز اليها هذا الهيكل •

ان ليبيا كدولة ديمقراطية يستند كيانها السياسى الى الدستور الذى وضعته الجمعية الوطنية الليبية واقرته فى جلستها المنعقدة بمدينة بنغازى فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ وهو دستور يتضمن ــ شأنه شأن الدساتير الحديثة جمعاء ــ قواعد اساسية للتشريع الضريبى • فقد تضمن هذا الدستور تلك القاعدة الهامة التى طالما نادى بها فقهاء المالية العامة وفى مقدمتهم آدم سميث وهى قاعدة المساواة فى توزيع الاعباء العامة حيث تنص المادة الحادية عشر منه على ان الليبيين لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفى تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية • ولما كان مجلس النواب ذا تمثيل أكثر ديمقراطية من مجلس الشيوخ وحتى يكون الاستقطاع الضريبى أو الاعفاء منه مستندا الى ارادة الامة ممثلة فى مجلس نوابها فقد نصت المادة ١٣٨ على ان للملك ولمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بانشاء الضرائب او بتعديلها او الاعفاء من بعضها او الغائها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب •

ولم يفت الدستور الليبى المذكور أيضا ان يراعى مبدأ سيادة القانون فى شئون الضرائب وعدم السماح بانبساط السلطة اللائحية فى مجالها حتى لا تجور السلطة التنفيذية على المكلفين فنص فى المادة ١٦٧ منه على انه لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها او الغاؤها الا بقانون ولا يجوز اعفاء احد من اداء الضرائب فى غير الاحوال المبينة فى القانون كما لا يجوز تكليف احد بتأدية شىء من الاموال والرسوم الا فى حدود القانون •

وليست هذه القواعد بجديدة على الكيان الضريبى فى ليبيا بل انا لنجد طرفا منها فيما سبق هذا الدستور من تشريعات سياسية فى ليبيا • فقد حرص الدستور البرقاوى الصادر فى ١٩٤٨/٩/١٨ على النص فى المادة الرابعة منه على انه لا تمييز بأى شكل كان بين اهالى برقة بسبب الجنس او الدين أو اللغة كما حرص على النص فى المادة التاسعة منهعلى انه لا تفرض ضريبة على أى شخص الا بمقتضى القانون •

وعندما صدر دستور الدولة الاتحادية فى ليبيا فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ ونص فى المادة ١٧٧ منه على ان تضع كل ولاية قانونها الاساسى على الا تتعارض أحكامه واحكام هذا الدستور وان يتم وضع هذا القانون واصداره فى مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ اصدار الدستور اخذت الولايات الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان تضع قوانينها الاساسية المنظمة للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية فى كل منها فوضعت برقة أول قانون اساسى لها فى ١٩٥٢/٢/١٨ وقد فات المشرع ان يضمن فصله الخامس الذي تناول تنظيم مالية الولاية أحكاما كتلك التي تضمنها دستور المملكة الليبية المتحدة فى شأن الضرائب غير انه يمكن القول ان الولاية كان يتعين عليها وهى بصدد مزاولة سلطتها التشريعية فى شئون الضرائب ان تلتزم قاعدة المساواة والمشروعية تطبيقا لنص المادة ١٧٧ من الدستور • ولقد تدارك المشرع البرقاوى هذا النقص فى القانون الاساسى عند الغائه واستبداله بقانون اساسى آخر صدر فى ١٩٥٤/٩/١٧ حيث نص فى المادة ٦٧ منه على انه لا يجوز لحكومة الولاية الموافقة على فرض الضرائب الاتحادية التى يفرضها الاتحاد بمقتضى الفقرة ٢٨ من المادة ٣٦ من الدستور لسد مصروفات الحكومة الاتحادية بعد التشاور مع الولايات الا باذن من المجلس التشريعى كما نص فى المادة ٦٨ منه على انه لا يجوز فرض ضريبة او تعديلها أو الغاؤها الا بقانون كما انه لا يعفى اى شخص او طائفة من الاشخاص من دفع الضرائب الا فى حدود القانون ولا يكلف أى شخص دفع اية رسوم على الخدمات التى تؤديها الادارة العامة للولاية الا فى حدود القانون والانظمة الادارية •

وقبيل الغاء النظام الاتحادى بقليل الغى القانون الاساسى المذكور لولاية برقة وحل محله قانون اساسى جديد صدر فى ١٩٦٣/١/١٠ ولم يفت المشرع فى هذه المرة أيضا ان يضمن المادتين ٥٩ و ٦٠ من هذا القانون الاساسى الجديد احكاما مماثلة لتلك الاحكام التى تضمنها القانون الاساسى الملغى •

وقد نهجت ولاية طرابلس الغرب على نفس المنوال عندما وضع مجلسها قانون الولاية الاساسى فى ١٩٥٢/٩/١٦ تنفيذا للمادة ١٧٧ من الدستور الاتحادى وضمنه نفس الاحكام السالف ذكرها فى المادتين ٧٩ و ٨٠ منه •

ولم تخرج ولاية فزان فى قانونها الاساسى على هذه المبادىء فقد أخذت بها فى قوانينها الاساسية المختلفة التى كان آخرها القانون الاساسى الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ حيث وردت هذه الاحكام فى المادتين ٥٩ و ٦٠ من القانون الاساسى المذكور ٠

ولعله من المفيد لنا ان نستعرض تلك الاحكام التى اوردها دستور المملكة الليبية بشأن توزيع الاختصاص فى شئون الضرائب بين الحكومة الاتحادية من جهة والولايات الثلاثة من جهة اخرى ٠

لقد كان الدستور الاتحادى للملكة الليبية المتحدة ينص ــ قبل الغاء النظام الاتحادى ــ فى المادة ٣٦ منه على أمور كثيرة تتولاها الحكومة الاتحادية تشريعا وتنفيذا مثل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى والتجارى وشئون هيئة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وعقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الاخرى وتنفيذها ومسائل الدفاع والعملة وسك النقود والبنك الاتحادى وشئون الجمارك وفرض الضرائب اللازمة لسد مصروفات الحكومة الاتحادية بعد التشاور مع الولايات ٠

كما تضمنت المادة ٣٨ من الدستور النص على الاختصاصات المشتركة التى كان الاتحاد يتولى بشأنها السلطة التشريعية وتتولى الولايات سلطة تنفيذها تحت اشراف الاتحاد الليبى ومن بين هذه الامور الثروات الموجودة فى باطن الارض والتنقيب عنها والتعدين ونظام الشركات والبنوك وتنظيم الاستيراد والتصدير وضريبة الدخل والاحتكارات والامتيازات ، وتركت المادة ٣٩ من الدستور للولايات جميع السلطات التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل التى لم يعهد بها الدستور للحكومة الاتحادية بما فى ذلك انشاء ضرائب غير تلك التى نصت عليها المادتان ٣٦ و ٣٨ من الدستور ٠

وكانت المادة ١٧٢ من الدستور تنص على ان تؤول الى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة فى اختصاصها تشريعا وتنفيذا وفقا لاحكام المادة ٣٦ من الدستور كما كانت المادة ١٧٣ تنص على ان تؤول الى كل ولاية حصيلة الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة فى

اختصاصها وفقا للمادة ٣٩ وكذلك المسائل الداخلة فى سلطتها التنفيـذية وفقـا للمادة ٣٨ •

وكانت المادة ١٧٤ من الدستور تنص على انه يجب على الحكومة الاتحادية ان تخصص سنويا مبالغ من ايراداتها للولايات بقدر يمكنها من القيام بواجباتهـا وبشرط الا تقل مقدرتها المالية عما كانت عليه قبل الاستقلال على ان يترك للقـانون الاتحادى طريقة تخصيص المبالغ ومداها بصورة تضمن للولايات ازدياد المبـالغ التى تخصص لها من الحكومة الاتحادية ازديادا يتناسب مع نمو الموارد الاتحاديـة ويكفل لها تقدما اقتصاديا مضطردا •

ولقد اسفر تطبيق الدستور الليبى فى السنوات التالية لاصداره عما يمكـن ان نسميه بمشكلة المادتين ٣٦ و ٣٨ السابق الاشارة اليهما • فلما كانت المادة ٣٦ تبين المسائل التى يختص الاتحاد بها تشريعا وتنفيذا ومن بينها فرض وجباية الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب اللازمة لسد مصروفات الحكومة الاتحادية ، ولمـا كانت المادة ٣٨ قد اوضحت الموضوعات التى يختص بها الاتحاد تشريعا فحسـب بحيث يترك للولايات أمر تنفيذها مباشرة تحت اشراف الاتحاد ومن بين هـذه الموضوعات ضرائب الدخل والاحتكارات الجبائية فقد اثارت المادة ٣٨ من الناحية العملية فى تطبيقاتها المختلفة اشكالات وصعوبات جمة فتارة تدعى كل من الولاية والاتحاد الاختصاص فى المسألة الواحدة وطورا تنازع الولاية فى مدى حق الاشراف المعقود للاتحاد الامر الذي تعذر معه وضع ضابط يقينى للفظ الاشراف وبذلك تضيع الجهود سدى فى تحديده وقد كانت توجه الى الوزراء استفسارات وكانت الرغبة تبدى فى بعض الاحيان لمحاسبتهم عن تصرفات وقعت فاذا ما اثيرت او نوقشت تعذر اثبات التقصير قبل الوزير لشيوع المسئولية بينه وبين ناظر الولاية •

وقد حدى ذلك بكثير من السادة اعضاء مجلس النواب للمطالبة بتعديـل هذا الوضع • وفضلا عن الرغبة فى تبسيط الامور وجعل وزراء الاتحاد مسئولين مسئولية كاملة محددة امام ممثلى الامة فقد كان هناك من المبررات ما يكفى لادماج الاختصاصات المشتركة الواردة فى المادة ٣٨ ومنها ضرائب الدخـل والاحتكارات الجبائية مع الاختصاصات الواردةفى المادة ٣٦ والتى كان الاتحاديستقلفيها بالتشريع

والتنفيذ معا فبالرجوع الى الاعمال التحضيرية للدستور الليبى يتضح ان لجنة خبراء الامم المتحدة التى شاركت فى وضع الدستور كان قد استقر رأيها بعد استعراض دساتير بعض الدول الاتحادية ومنها الهند والمانيا الغربية والارجنتين وكندا وسويسرا واستراليا على وضع قائمة واحدة تبين سلطات الحكومة الاتحادية الليبية مع ترك ما لم يرد فى هذه القائمة من اختصاصات لحكومات الولايات الثلاثة وطبقا لهذه القائمة كان الاختصاص فى شئون الضرائب على اختلاف انواعها تشريعا وتنفيذا معقودا للحكومة الاتحادية وحدها غير ان اللجنة رأت اخيرا ان تقسم هذه القائمة الى جزئين الاول يحدد المواضيع التي يجب أن تكون ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية من الوجهتين التشريعية والتنفيذية ومنها الجمارك وغيرها من الضرائب التى قد يفرضها الاتحاد لتمويل نفقاته الخاصة بعد التشاور مع حكومات الولايات والثانى يشمل تلك السلطات التى ينبغى ان تكون ضمن اختصاص الاتحاد ا لتشريعى فحسب مع ترك جانب التنفيذ للولايات ومن هذه الاختصاصات ضرائب الدخل والاحتكارات الجبائية ومعنى ذلك ان ضرائب الدخل والاحتكارات الجبائية كان انشاؤها وتعديلها والغاؤها والاعفاء منها يتم بقانون اتحادى اما اللوائح التنفيذية والتنفيذ الفعلى بشأنها فقد كان متروكا للولايات .

وقد توصلت لجنة الامم المتحدة الى هذا الحل بعد ان تبين لها انه من المفيد لاسباب اقتصادية ونظرا لان البلاد كانت فى بدء عهدها بالاستقلال الا يكون الاتحاد مسئولا عن كل الاعمال التنفيذية المتعلقة بالمسائل الداخلة فى اختصاصه ولهذا قسمت القائمة الموحدة للاختصاصات الاتحادية الى القسمين السالف الاشارة اليهما اللذين كونا فيما بعد صلب المادتين ٣٦ و ٣٨ من الدستور . ولما اشتد ساعد الحكومة الاتحادية بعد مضى ما يزيد على احد عشر عاما من تاريخ وضع اول دستور للمملكة الليبية المتحدة واصبح قادرا على النهوض بكل مسئولياته فقد تم تعديل مواد مختلفة من الدستور فى ١٩٦٢/١٢/٧ وفى مقدمتها المادتين ٣٦ و ٣٨ حيث الغيت المادة ٣٨ وادمجت الاختصاصات الواردة فيها مع المسائل الواردة فى المادة ٣٦ وبذلك أصبحت شئون الضرائب على اختلاف انواعها واقعة فى اختصاص الحكومة الاتحادية تشريعا وتنفيذا وقضاءا .

وابتناء على ادماج المادة ٣٨ فى المادة ٣٦ كان من الضرورى تعديل المادة ١٧٣ فقد كانت هذه المادة تنص على ان تؤول الى كل ولاية حصيلة الضرائب والرسوم التى تستمدها من المسائل الداخلة فى سلطاتها التنفيذية وفقا للمادة ٣٨ وبعد ان حول الاختصاص فى هذه المسائل الى الحكومة الاتحادية عن طريق ادماج المادة ٣٨ فى المادة ٣٦ فقد كان منطقيا ان تعدل المادة ١٧٣ من الدستور بحيث تجرى هذه الحصيلة الى خزينة الاتحاد بدلا من خزينة الولايات •

ولم يكن المقصود من هذا التعديل حرمان الولايات من مورد هام من مواردها واستئثار الحكومة الاتحادية به بل كان الهدف من ذلك وضع الامور فى نصابها واسترداد الاتحاد لكل اختصاصاته التى كانت فى الاصل داخلة فى نطاق سلطته ورؤى لاسباب مؤقتة توزيع المسئولية بشأنها بينه وبين حكومات الولايات وبالرغم من اجراء هذا التعديل وهيمنة الاتحاد على معظم ايرادات المملكة فقد كانت الحكومة الاتحادية ــ حتى الغاء النظام الاتحادى فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٣ ــ تخصص سنويا مبالغ من ايراداتها الضريبية وغير الضريبية لسد العجز فى ميزانيات الولايات وذلك تنفيذا لالتزاماتها المقررة بمقتضى المادة ١٧٤ من الدستور •

واخيرا تحققت الوحدة الدستورية بين ولايات المملكة الثلاث بمقتضى القانون الصادر فى ١٩٦٣/٤/٢٥ بتعديل بعض أحكام الدستور حيث الغى النظام الاتحادى واستعيض عنه بنظام الدولة الموحدة وتبع ذلك الغاء المادة ٣٦ ــ اذ لم يعد هناك ما يدعو للنص فى الدستور على سلطات الدولة تفصيلا ولم يعد هناك ــ فى شأن الضرائب ــ حاجة لان ينص فى الدستور على اختصاص الدولة بفرض ضرائب معينة ما دامت السلطة لها وحدها لا يشاركها فيها غيرها وتبع ذلك أيضا الغاء المادة ١٧٤ من الدستور السالف الاشارة اليها •

واذا نظرنا الآن الى الهيكل الضريبى الليبى فى حالته الراهنة استطعنا ان نقول انه خليط من بعض الصور القديمة والحديثة للضرائب وانه يشتمل على الضرائب المباشرة والغير مباشرة وان أكبر قدر من حصيلة الجباية الضريبية انما يرد من الضرائب الغير مباشرة وفى مقدمتها الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاحتكارات

الجبائية ورسوم الدمغة والرخص بينما لا تتعدى مساهمة ضريبة الدخل باعتبارها دعامة قطاع الضرائب المباشرة ربع مجموع الحصيلة الضريبية التى تبلغ ٣٦ مليون جنيه ليبى حسب تقديرات ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ •

ولعله من المفيد الآن ان نورد فيما بعد نبذة عن أهم هذه الضرائب بالقدر الذي يسمح به وقتنا •

الرســـوم الجمركيـــة :

لقد نشأ النظام الجمركى فى ليبيا على ايــدى الايطاليين ووضع لكــل من طرابلس وبرقة لائحة جمركية اتصفت كل منهما بالتعقيد واتصفت لائحة طرابلس بالميل نحو استيفاء الرسوم الجمركية على الواردات على الاســاس القيمى كمــا اتصفت لائحة برقة بالميل نحو استيفاء الرسوم الجمركية على الواردات على الاساس النوعى • وعندما احتلت السلطات العسكرية البريطانية كلا من طرابلس وبرقة فى اوائل عام ١٩٤٣ قامت بالغاء اللائحتين المذكورتين واحلت محلهما لائحتين جديدتين روعى فى وضعهما البساطة والوضوح والميل نحو الرسوم القيمية خصوصــا فى برقة وفى عام ١٩٤٨ تم تعديل اللائحتين المذكورتين برفع اسعار الرسوم الجمركيــة على الواردات خصوصا على السلع الكمالية والسلع التى لها شبيه ينتج محليــا وفى سنة ١٩٥٠ اسست نقطة جمركية فى فزان ومالت لائحتها الجمركية نحو الرسوم القيمية • وفى اوائل عام ١٩٥١ اتخذت الخطوات اللازمة نحو توحيد التعريفــة الجمركية فى كل من برقة وطرابلس وفزان وازالة العوائق الجمركية بينها مع الاكتفاء بتسجيل البضائع المتبادلة بين الولايات الثلاثة للاغراض الاحصائية •

وبعد صدور الدستور الليبى وتضمينه نصا يفيد اختصاص الاتحاد الليبى بالشئون الجمركية تشريعا وتنفيذا صدر قانون الجمــارك رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ بالنظام الجمركى الموحد فى المملكة وهو أول تشريع موحد بالمملكة ما زال ساريا بها حتى الآن • وقد الحقت التعريفة الجمركية بهذا القانون فى شكــل جدولين الجدول الاول للرسوم الجمركية على الواردات والجدول الثانى للرسوم الجمركية على الصادرات وهو يجيز فرض رسم اضافى لا يتجاوز ٥٪ من الرسوم الجمركية المستحقة على بعض البضائع بمقتضى مرسوم على ان تخصص حصيلتها للاغراض

الخيرية التى يعينها مجلس الوزراء كما يقرر اعفاءات مختلفة منها الامتعة الشخصية والمنزلية المستعملة والعينات التجارية المستوردة وليس لها قيمة تجاريةوالمؤنوالمعدات والمخازن الموجودة على متن السفـن وهى فى الموانى الليبية بقصـد استعمالهـا واستهلاكها على متن السفينة والبضائع التى يقصد ان تستعملها المؤسسات الخيرية والدينية ولجان قبور الحرب والسمك الطازج والحيوانات القشرية والاسفنـج التى تلتقطها وتفرغها مراكب مسجلة تسجيلا محليا والبضائع التى يستوردهـا الممثلون الدبلوماسيون او القنصليون او السلطات العسكرية الاجنبية او الاشخاص الذين يتمتعون بالاعفاء من اداء الرسوم الجمركية وفقا لاحكام أى قانون ليبى أو اتفاق تكون الحكومة الليبية طرفا فيه كما تعفي الآلات التي تستورد بقصد التنمية الزراعية او الاقتصادية فى ليبيا كالجرارات على انه اذا بيعـت فى ليبيا بضـاعة استوردت معفاة من رسوم الاستيراد وجب اداء الرسوم الجمركية التى كان يجب اداؤها عنها لولا هذا الاعفاء .

كما يأخذ التشريع الجمركى بنظام الاعفاء المؤقت بالنسبة لبعض الواردات والصادرات بمقتضى اللائحة الصادرة فى ١٩٦١/٧/٢٤ التى ينص الجدول الاول منها على اعفاء بعض اصناف الواردات مؤقتا كالمعدات المسرحية ومعدات الحفلات الغنائية والموسيقية والفرق الرياضية التى ينقلها معهم اعضاء الفرقة من بلد الى آخر وكالسيارات والمراكب والطائرات المسجلة فى الخارج والتى تستورد للاستعمال فى الاغراض الخاصة من قبل شخص غير مقيم فى ليبيا اقامة عادية او بحكم عمله فى ليبيا او الاكياس والاغلفة التى تستورد فارغة بغية تصديرها معبأة كمـا ينص الجدول الثانى على اعفاء بعض اصناف الصادرات مؤقتا كالبضائع التى تصـدر لعرضها فى المعارض الدولية والبضائع المصدرة بغرض تصليحها او تجديدها والاوعية المصدرة معبأة ببضائع ليبية ويراد استيرادها فارغة والعينات التجارية والسيارات المسجلة فى ليبيا والتى يستصحبها اشخاص مسافـرون الى الخارج لمدة مؤقتـة يعودون بعدها الى ليبيا وغير ذلك ويسمح بهذا الاعفاء مقابل تقديم ضمان مـالى او كفالة مصرفية او تعهد كتابى مع الالتزام باعادة تصدير السلعة المستوردة او اعادة استيراد السلعة المصدرة فى بحر مدة معينة .

ويأخذ القانون بالرسوم القيمية وهى الرسوم التى تستأدى بنسبة مئوية معينة من قيمة البضاعة كما يأخذ بالرسوم النوعية وهى تلك الرسوم التى تكون مفروضة على اساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات القياس كالوزن أو الحجم او المقاس او الوحدة غير ان الرسوم القيمية هى الغالبة فى اللائحة المرفقة بهذا القانون •

وقد توالت التعديلات المتلاحقة على اللائحة الاصلية التى صدرت ملحقة بالقانون المذكور وذلك بمقتضى قرارات جمركية يصدرها وزير المالية لتقرير اعفاءات او زيادة او تخفيض الرسوم الجمركية على بعض الاصناف ثم استبدل الجدولان الاول والثاني المكونان للتعريفة الجمركية للواردات والصادرات بعد ان اشبعا تعديلا من آن لآخر بجدولين جديدين بمقتضى القرار الجمركى رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ ثم توالت التعديلات العديدة على هذين الجدولين أيضا ثم استبدلا بجدولين آخرين بمقتضى قرار وزير المالية رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ثم اخذت التعديلات تتوالى أيضا على هذين الجدولين من آن لآخر حتى الآن طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية • وتتجه اللائحة بصفة عامة الى تخفيف الرسوم الجمركية على الواردات الضرورية كالسلع الغذائية وزيادتها على الواردات الكمالية او تلك الواردات التى تنافس الصناعات المحلية •

هذا ولما كانت الرسوم على الصادرات الليبية تضاف الى اسعار السلع الليبية المصدرة وتؤثر على قدرتها التنافسية فى الاسواق الخارجية ولما كانت ليبيا لا تتمتع بمركز احتكارى بالنسبة لاى صنف من اصناف صادراتها ونظرا لارتفاع تكاليف انتاج السلع الليبية فان الجدول الثانى من اللائحة الجمركية يكاد يعفى كافة الصادرات الليبية من الرسوم على الصادرات فيما عدا القليل منها كالاسفنج والحديد الخردة والغرض من ذلك ايجاد الحافز على تصدير السلع الليبية الى الخارج خصوصا وان ارتفاع الاسعار المحلية للمنتجات الليبية من شأنه ان يؤدى الى تصريفها محليا والحد من تصديرها •

وعلى هذا يمكننا القول ان جل الحصيلة الجمركية التي تتجاوز الآن عشرين مليون جنيه ليبى سنويا تكاد تستمد من الرسوم الجمركية على الواردات •

هذا ولم يكن الحال كذلك قبل عام ١٩٥٨ والاعوام التى تلته وتم اكتشاف الثروة البترولية فيها فقد كانت المملكة الليبية تستعين أيضا بقدر محدود من الرسوم على الصادرات لسد نفقاتها واننا لنشاهد ذلك فى المنشور رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٥ الذى اصدرته الادارة العسكرية فى برقة حيث تضمن الجدول الثانى منه رسـوما نوعية على الصادرات المختلفة كما تضمن الجدول الثانى الملحق بمنشور الجمـارك رقم ١٦٩ الذى اصدرته الادارة العسكرية البريطانية فى مايو سنة ١٩٤٨ عـددا من الرسوم الجمركية على الصادرات الليبية منها ما هو على اساس قيمى يتراوح بين ١٪ و ٢٠٪ ومنها ما هو على اساس نوعى بالنسبة لصادرات الشعير والقمـح والاسفنج والضأن والماعز والبقر والجمال والخيول وعندما عـدلت الحكومـة الليبية هذا المنشور الاخير بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥١ حرصت على فرض الرسوم على الصادر على كافة الصادرات الليبية باسعار قيمية تراوحت بين ٢٪ و ٢٠٪ على بعض الاصناف وباسعار نوعية على البعض الآخر • وعندما صدر قانون الجمـارك الحالى رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ تضمن الجدول الثانى منه نفس الرسوم على الصادرات تقريبا ومنذ عام ١٩٥٨ بدأت الحكومة الليبية تعفى الصادرات الليبية من الرسـوم حتى لتكاد تكون كل الصادرات الليبية فيما عدا القليل منها قـد اعفيت بمقتضى التعريفة الجمركية رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ السارية المفعول الآن •

ولا يفوتنا ان نشير هنا الى ذلك التعديل الهام الذى ادخل على التعريفـة الجمركية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٥ حيث خفضت الرسوم الجمركية على الواردات على والى ٣٠٠ سلعة وزيدت على حوالي ٢٠ سلعة اخرى وكان هـذا التعديل يهدف الى اغراض ثلاثة هى : ١ ــ الحد من ارتفاع تكاليف المعيشة باعفاء جميع السلع الاستهلاكية الضرورية : ٢ ــ التعجيل بالتنمية الاقتصادية باجـراء تخفيض كبير أو اعفاء تام من الرسوم على الواردات من المواد الخام والمعـدات والآلات الصناعية والزراعية : ٣ ــ حماية الانتاج المحلي بزيادة الرسوم الجمركية على حوالى ٢٠ سلعة تنتج محليا •

غير انه من الملاحظ ان تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الضرورية لم يؤد الى النتيجة المرجوة وهى انخفاض تكاليف المعيشة وانا لنرجع ذلك الى ان

مشكلة ارتفاع الاسعار فى ليبيا ليس مرجعها الى زيادة التكاليف وانما مرجعها الى تركيز تجارة الجزء الاكبر من الاستيراد فى أيدي عدد محدود من المستوردين الامر الذى يمكنهم من تحميل المستهلك باكبر قدر ممكن من هامش الربح خصوصا وان السلع المستوردة يستهلك الجزء الاكبر منها طائفة سكان المدن من الاجانب والوطنيين ذوى الدخول المرتفعة الذين يكون لديهم الاستعداد لدفع الاسعار المرتفعة وعلى الرغم من ارتفاع الرسوم الجمركية على بعض السلع المنتجة محليا فانه المشاهد ان الواردات منها قد زادت خلال السنوات التالية فيما عدا زيت الزيتون الذي كان قد ظهر منه فائض خلال موسم ١٩٦٤ الامر الذي دعا الحكومة الى شراء الانتاج المحلى منه لتثبيت اسعاره ــ وترجع الزيادة المستمرة فى الواردات من السلع التى ارتفعت الرسوم الجمركية على وارداتها الى عدم مرونة الانتاج المحلى وعدم امكانه تغطية احتياجات السوق المحلية بالتالى •

ومن المعلوم ان الرسوم الجمركية باعتبارها ضرائب غير مباشرة قابلة لنقل عبئها الى المستهلك يكون وقعها على اصحاب الدخول المحدودة اشد منه على اصحاب الدخول المرتفعة ومعنى هذا ان نسبة الاستقطاع الضريبى الى الدخل فى مستوياته الدنيا تكون اعلى منها فى مستويات الدخل العليا وهو امر مجاف للعدالة الضريبية وتستعين التشريعات الحديثة على علاجه بفرض ضرائب الدخل التصاعدية او التدرج فى سعر الرسوم الجمركية بموجب كون السلعة ضرورية او كمالية ، واذا نظرنا الى اثر الرسوم الجمركية فى ليبيا على المستهلك تعين علينا ان نفرق بين طوائف ثلاثة من المستهلكين طائفة سكان الدواخل فى الجهات الصحراوية والشبه صحراوية ومناطق الزراعة المستقرة وطائفة سكان المدن من الاجانب والوطنيين ذوى الدخول المرتفعة وطائفة الوطنيين المنتمين الى تلك الطبقة الليبية الحديثة التكوين التى يمكن ان نطلق عليها الطبقة الوسطي • ففيما يتعلق بطائفة سكان الدواخل يمكننا ان نقول جملة ان نصيبهم فى تحمل عبء الرسوم الجمركية يكان يكون ضئيلا نظرا لانخفاض مستوى معيشتهم وعدم استهلاكهم لمعظم السلع المستوردة التى تفرض عليها الرسوم الجمركية ، وفيما يتعلق بطائفة سكان المدن من الاجانب والوطنيين ذوى الدخول المرتفعة فهؤلاء يتحملون قدرا كبيرا من الرسوم الجمركية بسبب استهلاكهم

لمعظم السلع المستوردة خصوصا الكمالية منها وانا لنرى ان هذه الطائفة ما زال لديها الكثير لتبذله من دخلها فى تحمل رسوم جمركية اكثر ارتفاعا تفرض على السلع الكمالية التي تستهلكها واما الطائفة الثالثة وهى طائفة الوطنيين المنتمين الى الطبقة الوسطى فان امكانيات هذه الطبقة محدودة ولما كان من المرغوب فيه ان تنمو هذه الطبقة التى سوف تكون عماد المجتمع الليبى فى المستقبل فانه يتعين اتاحة الفرصـة لهذه الطبقة للحصول على السلع الضرورية والسلع النصف كمالية باسعار معقولة ويقتضي ذلك ان يتم فرض الرسوم الجمركية على بعض السلع على اساس تقسيم السلعة الى درجات من الاصناف حسب جودتها او حسب درجة الترف فيها فتفرض الرسوم بنسب مختلفة تتدرج فى الارتفاع بحسب جودة الصنف وبهذا تتيح لهذه الطائفة اقتناء الاصناف المناسبة للمحافظة على مستوى معيشتها المتوسط باسعار معتدلة تستطيع تحملها .

رسـوم الانتـاج :

تستأدى رسوم الانتاج على المشروبات الروحية والمياه الغازية وذلك بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بفرض رسم انتاج المشروبات الروحية واللوائح التنفيذية له والمرسوم الملكي بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن فرض رسم انتاج على المياه الغازية واللائحة التنفيذية الخاصة به .

وفى العهد الايطالي كانت رسوم الانتاج سارية فى كل من برقة وطرابلس على المشروبات الكحولية والبيرة ونتيجة لتدهور قيمة الليرة الايطالية غدت هذه الرسوم قليلة القيمة ولذلك زيدت فى طرابلس الى خمسة امثالها فى يولية سنة ١٩٤٣ على يد السلطات العسكرية البريطانية بحيث ارتفع سعرها الى حوالى شلن انجليزى لكل ليتر من الكحول ويضاف الى ذلك ٥٠٪ من الرسوم لصالح البلدية . وقـد استولت السلطات العسكرية البريطانية فى طرابلس على مصنع البيرة المملوك لشركة البيرة الايطالية اويا فى عام ١٩٤٣ وسلمت ادارته لاحدى الشركات البريطانية وهى شركة سيموندس فارسونس ليمتد لتشغيله لحساب القوات البحرية والجويـة والارضية البريطانية (نافى) وكانت القوات العسكرية البريطانية فى كل من برقة

وطرابلس تستهلك كافة انتاج هذا المصنع فى اول الامر وكانت لا تدفع اية رسوم انتاج على البيرة التى تستهلكها ولم يطرح هذا المصنع جزءا من انتاجه للاستهلاك المدنى الا فى عام ١٩٤٧ حيث فاض انتاجه على حاجة القوات البريطانية وكانت رسوم الانتاج تفرض على ذلك الجزء من انتاج البيرة الذى يوجه الى الاستهلاك المدنى .

أما فى برقة فقد اوقف العمل برسوم الانتاج على المشروبات الروحية فى ابريل عام ١٩٤٤ عندما اصدر الحاكم العسكرى لبرقة امرا بمنع تقطير الكحول فى الولاية لما لاحظه من زيادة حالات السكر بين الجنود الملونين وفى عام ١٩٤٧ اعيد العمل برسوم الانتاج على المشروبات الكحولية والبيرة من جديد فى برقة .

وطبقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ واللوائح التنفيذية الخاصة به بفرض رسوم الانتاج على المشروبات الروحية التى تصنع فى ليبيا بواقع ٢٠٠ مليم عن كل لتر من الكحول الصرف و ٤٠٠ مليم عن الهيكتوليتر من البيرة غير المخمرة ويضاف الى مقدار هذا الرسوم رسم نسبي لصالح البلدية التي يقع المصنع بدائرتها قدرة ٥٠٪ من قيمة الرسم الاصلى ويعفى من هذا الرسم جميع انواع المشروبات الروحية التى تصدرها المصانع رأسا الى الخارج وذلك وفقا للشروط التى يضعها مدير عام مصلحة الجمارك والانتاج كما تعفى جميع انواع الكحول التى تستعمل فى الاغراض الطبية والصناعية .

ويلزم القانون كل شخص يرغب فى صنع أى نوع من المشروبات الروحية لاجل البيع وكذلك كل شخص يرغب فى مزاولة صناعة او تجارة اجهزة يمكن استعمالها فى تقطير أو تكرير او تحويل المشروبات الروحية بضرورة الحصول على ترخيص بذلك من مصلحة الجمارك والانتاج تؤدى عنه رسوم سنوية ولا يمنح هذا الترخيص الا بشروط معينة منها ضرورة ايداع تأمين نقدى أو كفالة مصرفية حسبما يرى مدير عام الجمارك والانتاج فى حدود مبلغ يقدره ولا يزيد عن ٢٥٠٠ جنيه ليبى فى حالة معمل التكرير و ٢٠٠ جنيه ليبى فى حالة صناعة أو تجارة اجهزة التقطير أو التكرير أو التحويل وذلك ضمانا لما قد يحكم به من غرامات بسبب المخالفات التى قد ترتكب ضد أحكام القانون المذكور .

وبالنسبة للمصانع المزودة بجهاز آلى لكيل الكحـول تحسب الرسوم على الكمية المنتجة فعلا كما يسجلها العداد ويجب اداء رسوم الانتاج على المنتجـات الكحولية خلال الاربعة والعشرين ساعة التالية لانتهاء العملية على انه يجوز لمدير الجمارك والانتاج ان يرجىء تحصيل هذه الرسوم الى وقت تال ويسمح بايداع المنتجات غير المسددة عنها الرسوم فى مستودعات خاصة بالشروط التى يحددها على ان يتحمل صاحب المصنع مرتبات ومصاريف المستخدمين الذين ترى مصلحـة الجمارك والانتاج ضرورة وجودهم للمراقبة وعلى ان تحصل الرسوم قبل اخراج المنتجات من هذه المستودعات كل ذلك بشرط ان يقدم صاحب المصنع الذى يمنح هذا التسهيل ضمانة نقدية او مصرفية يعتبرها مدير عام مصلحة الجمارك كافيـة لتغطية الرسوم ولاعفائه من شرط دفعها فى خلال الاربعة والعشرين ساعة التاليـة لانتهاء العملية الانتاجية اما بالنسبة للمصانع التى تدفع الرسوم بالساعة اى على اساس عدد الساعات التى يزمع المصنع تشغيل اجهزته فيها فيتعين اداء الرسـوم مقدما عن عدد ساعات العمل المدونة فى طلب التشغيل قبل مباشرة الانتاج • وتقضى اللائحة التنفيذية للقانون بالزام صاحب المصنع الذى يرغب فى اجراء عملية من عمليات التقطير أو التكرير أو التحويل أو غيرها من عمليات تحويل الكحول الى سوائل أخرى ان يقدم طلبا الى موظف الانتاج على نموذج خاص قبل مباشرة العمل بثلاثة أيام على الاقل ويجب ان يبقى المصنع مفتوحا طيلة ساعات العمـل فيه ليتمكن موظف الانتاج من مباشرة عمله فيزيل الاختام من على الاجهزة قبـل البدء فى العمل ويدون ساعة بدء العمل وملاحظـاته عليه ويقوم بقفـل الاجهزة وختمها بعد انتهاء العمل •

هذا ومحافظة على الصحة العامة تنص اللائحة الصادرة فى ١٩٦٤/٧/٢٣ على الشروط الواجب توافرها فى مصانع التكرير كما تنص على المواد التي يجوز تركيب أى نوع من المشروبات الكحولية منها •

وفيما يتعلق بالمياه الغازية فانها تخضع هى الاخرى لرسوم الانتاج بمقتضى المرسوم الملكي بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ وتفرض هذه الرسوم بواقع ١ر٢٥٠ جنيه عن كل هيكتوليتر من جميع المياه الغازية التى تصنع فى ليبيا ولا يجوز لاى شخص

ان يصنع اية مياه غازية لاجل البيع الابموجب ترخيص بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك والانتاج يمنح بشروط معينة منها ضرورة ايداع تأمين تقدره مصلحة الجمارك والانتاج ولا يزيد عن ٥٠ جنيها وذلك ضمانا لما قد يحكم به من غرامات بسبب المخالفات التي ترتكب ضد أحكام المرسوم بقانون المذكور والانظمة الصادرة بمقتضاه ويجب على كل صاحب مصنع يرغب فى صناعة المياه الغازية ان يقدم طلبا الى مكتب الانتاج التابع له قبل الشروع فى الانتاج باربع وعشرين ساعة على الاقل وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض وان يبين فيه المدة التى سيباشر فيها الانتاج ومقدار الرسم الذى يستحق فى هذه المدة ولا يجوز البدء فى العمل الا بترخيص كتابى من موظف الانتاج المختص • ويجب على صاحب المصنع دفع الرسوم الواجبة عن عدد ساعات العمل المدونة فى الطلب قبل مباشرة الانتاج باربع وعشرين ساعة على الاقل وذلك على اساس حجم كمية المياه الغازية التى تمر خلال ساعة من الزمن بالجهاز الخاص بصناعة المياه الغازية وعلى موظف الانتاج المختص مراقبة اجهزة صناعة المياه الغازية وكمية السائل الناتج فى كل ساعة وفى حالة وجود فرق بين الانتاج الفعلي والتقديري يجب دفع الفرق فى موعد اقصاه اليوم التالي لليوم الذي تم فيه القياس ولموظف الانتاج الحق فى دخول اى مصنع فى اى وقت واخذ عينات من سائل المياه الغازية فى أية مرحلة من مراحل صنعها لغرض فحصها والتأكد من سلامة صنعها كما ان له الحق فى التفتيش على اجهزة المصنع وله الحق فى حالة اكتشاف اية مخالفة لاحكام القانون ان يقفل اى جزء من جهاز المصنع ويختمه بالشمع الاحمر وان يحرر محضرا بذلك •

الاحتكارات الجبائيـــة

يطبق نظام الاحتكار الجبائي حاليا على الدخان والملح والسكر وهو يدر ايرادا له أهميته بين بقية الايرادات الضريبية ومن المشاهد ان الايراد المستمد من هذا المصدر يتجه الى الصعود سنة بعد أخرى شأنه فى ذلك شأن بقية الايرادات الضريبية فبينما لم يتجاوز مليون ونصف مليون جنيه فى السنة المالية ٥٩/٦٠ نجده قد بلغ ٣ر٢ مليون جنيه حسب تقديرات ميزانية السنة المالية ٦٦/١٩٦٧ ويرجع

ذلك بلا شك الى ارتفاع الدخول بعد اكتشاف الثروة البترولية والاقبال على الاستهلاك .

وقد كان مجال الاحتكار الجبائى فى العهد الايطالى اوسع منه الآن فقد كان يجب أيضا احتكار عيدان الكبريت والقداحات (الولاعات) وقطع الغيار الخاصة بها والحجارة المستعملة فيها وكان يتضمن ايضا تجارة الكيناء والموز والشاى والكاكاو والساتى واستيراد وتوزيع الافلام السينمائية الاجنبية وقد الغت الحكومة الليبية كل هذه الاحتكارات بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥١ .

ويعتبر احتكار التبغ أهم الاحتكارات الجبائية السارية حاليا فى ليبيا بل ولا نعدو وجه الحقيقة اذا قلنا انه يمثل ما يزيد عن ٩٠٪ من حصيلة الاحتكارات وقد جعلت الحكومة الايطالية فلاحة التبغ واستيراده وكذلك صناعة منتجات التبغ واستيرادها وبيعها بما فى ذلك مستلزمات التحضير احتكارا لحكومة طرابلس الغرب وعندما احتلت الادارة العسكرية البريطانية كلا من طرابلس وبرقة سنة ١٩٤٣ تولت هى ادارة شئون الاحتكار ادارة مباشرة حتى عام ١٩٤٥ واعتبارا من سنة ١٩٤٦ تعاقدت السلطات العسكرية البريطانية مع الشركة البريطانية الامريكية للتبغ على ادارة احتكار التبغ نيابة عنها مقابل عمولة قدرها ٦ بنس عن كل ١٠٠٠ سيجارة مباعة باستثناء السجاير التي كانت تصدر الى برقة ونسبة مئوية قدرها ١٥٪ من الارباح الزائدة عن مبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه تتحقق فى كل ثلاثة اشهر . وفى سنة ١٩٥٢ تسلمت حكومة طرابلس الغرب شئون الاحتكار . وباستثناء ادارة احتكار التبغ لا يجوز لاحد ان يستورد او يصدر أى كميات من التبغ او منتجاته كما لا يجوز لاى مزارع ان يزرع التبغ الا بموجب ترخيص من ادارة الاحتكار ولا يجوز كذلك لاى شخص ان يتجر فى السجائر بالجملة او التجزئة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من ادارة الاحتكار ولا توجد قيود على عدد بائعي التجزئة الذين يعينون فى اية منطقة من المناطق اذ ان من مصلحة الاحتكار ان تعرض منتجاته للبيع فى أكبر عدد ممكن من الحوانيت بينما يحددعددبائعي الجملةالذين يعينون فى أية منطقة من المناطق بحسب عدد السكان فى كل منطقة والسبب فى ذلك هو

تدقيق ادارة الاحتكار فى اختيار الاشخاص الذين يطمأن الى سلامة مراكزهم المالية وقد ادى هذا التحديد بطبيعة الحال الى زيادة امكانيات الربح بين بائعى الجملة وشدة التنافس بين الراغبين فى الحصول على تراخيص للبيع بالجملة وقد رأت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير فى تقرير عن التنمية الاقتصادية فى ليبيا سنة ١٩٦٠ الغاء القيود المفروضة على تجارة الجملة للدخان غير اننا نرى انه من الافضل لادارة الاحتكار ان تتعامل مع عدد محدود من تجار الجملة تطمئن الى مراكزهم المالية وتستطيع ان تتعامل معهم على اساس ائتمانى مما يسهل حركة تداول منتجات التبغ والقول بغير ذلك سوف يؤدى بادارة الاحتكار الى ضرورة التعامل على الاساس النقدي مع تجار الجملة ، الامر الذي قد يعوق تصريف منتجات التبغ ويؤدي الى انخفاض ارباح الاحتكار •

هذا عن التبغ اما عن الملح فقد كان انتاجه وبيعه هو الآخر احتكارا حكوميا ابان العهد الايطالي وقد انشئت ملاحتان تعملان على اساس تبخير مياه البحر احداهما فى برقة عند جليانة بالقرب من بنغازى والاخرى فى طرابلس الغرب بالقرب من طرابلس وقد زودت منشآت جليانة بمعدات حديثة بما فى ذلك شبكة للنقل معلقة فى الهواء وذلك تسهيلا لعملية شحن الملح على الناقلات التى تنقله الى خارج البلاد وقد اصاب هذه المنشآت تلف كبير اثناء الحرب مما ترتب عليه ايقاف الانتاج وفى طرابلس كانت شركة الملاحة للملح تقوم باستخراج الملح من مياه البحر حتى عام ١٩٣٨ حيث توقفت عن العمل بسبب ظروف الحرب وقد اصاب هذه الملاحات هى الاخرى التدمير اثناء الحرب وعندما احتلت السلطات العسكرية البريطانية طرابلس سنة ١٩٤٣ وجدت كميات كبيرة من مخزون الملح تكفى للاستهلاك لعدة سنوات فلم تهتم باصلاح الملاحات الا سنة ١٩٤٨ حيث بدأ الانتاج من جديد •

ولا يقتصر انتاج الملح على الملاحات التى تديرها ادارة الاحتكار بل توجد مناطق فى السهل الساحلى تنتشر فيها المستنقعات ويتمكن الاهالى من استخراج الملح منها لاستعماله فى اغراضهم الخاصة وللاتجار به الامر الذى يفقد الاحتكار الحكومى فعاليته الى حد ما •

ولعله مما يهمنا أن نعلم أن احتكار انتاج الملح المحلي كان يحقق خسارة متتالية فى السنوات من ١٩٥٣ الى ١٩٥٨ وفى سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ عندما بلغ تصدير الملـح الى الخارج قدرا غير عادى (حوالى ٣١٠٠٠ طن) ولم يحقق احتكار الملح ربحـا يزيد عن ٣٠٠٠ جنيه ٠

وهناك عاملان اساسيان اديا على ما يبـدو الى عـدم نجاح احتكار الملح فمنشآت الملح فى كل من طرابلس الغرب وبرقة كانت قد اقيمت اصلا بقصد التصدير الى ايطاليا وشمال اوروبا وقد كان ذلك ممكنا قبل الحرب العالمية الثانية حيـث كانت تكاليف الشحن منخفضة وكان من الممكن عرض الملح الليبى فى الخـارج باسعار معقولة اما بعد الحرب فقد ارتفعت تكاليف الشحن الى درجة لم يعد فى امكان الاحتكار بيع الملح فى الخارج باسعار يمكنها مزاحمة الملح المعروض من مصادر اخرى ولم يصدر بين سنوات ٤٩ و ١٩٥٧ اية كمية من الملح ومن الملاحظ انه بدلا من تعديل الانتاج حسب احوال السوق استمر احتكار الملح فى انتاجه امـلا فى استئناف التصدير ونتيجة لذلك بدأت كميات الملح المخزون تتراكم الى ان بلغت فى سنة ١٩٥٧ ٥٠٠٠٠ طن ونظرا لعدم توفر متسع للخزن اضطر الاحتكار الى اتلاف ١٢٠٠٠ طن من الملح بالقائها فى البحر ثانية والى التوقف عن العمـل سنة ١٩٥٧ وفى سنة ١٩٥٨ انخفضت تكاليف الشحن مما جعل من المستطاع تصـدير ٣١٠٠٠ طن الى ايطاليا باسعار لم تتعد اسعار التكلفة كثيرا ولو احجم الاحتكـار عن انتاج الملح بكميات تفوق امكانيات التصدير لما تعرض للخسائر التى تكبدهـا بسبب انتاج كميات زائدة ثم اعدامها لعدم امكان تصديرها بسعر يغطي تكلفتها على الاقل ٠

وانه لمن الاوفق ان تقتصر ادارة احتكار الملح على انتاج كميات لا تزيـد عن حاجة الاستهلاك المحلى والا تتوسع فى الانتاج بامل امكان التصدير فى المستقبل ذلك لان امكانية تصدير الملح الليبي محدودة فالاسواق الأسيوية تحصل على الملح اللازم لها من الملاحات القريبة منها باسعار منخفضة وتنتج معظم دول البحر الابيض المتوسط ما تحتاج اليه من الملح من البحر بينما تتوفر فى جميع انحاء القارة الاوربية باستثناء البلدان الاسكندنافية رواسب كبيرة من الملح ، وتعتبر اجور الشحن الحالية

الى الاسواق الاسكندنافية مرتفعة الى حد يجعل تصدير الملح اليها من ليبيا امرا غير ممكن •

أما عن السكر فقد كان الايراد المستمد من احتكار الحكومة لتجارته من الايرادات الجبائية الهامة اذ بلغت ايرادات الولايات من الاتجار فى السكر عام ١٩٦٠/٥٩ بخلاف الرسوم الجمركية عليه التى كانت تذهب الى خزانة الحكومة الاتحادية حوالي نصف مليون جنيه وقد كان ارتفاع سعر السكر يسمح بتحقيق هذا الربح فقد كان سعر الكيلو جرام من السكر ١١ قرشا وكان هذا السعر يبلغ حوالي الضعف لسعر الاستيراد وبعد خصم تكاليف التوزيع تحصل الحكومة على ايراد يعادل اربعة قروش تقريبا للكيلو جرام الواحد يؤول اكثر من نصفها للحكومة الاتحادية على شكل رسوم جمركية ويؤول الباقى للحكومات الولائية كارباح من تجارة السكر آما الان وبعد ان انخفض سعر الكيلو من السكر الى خمسة قروش فليس من المتصور أن تحقق الحكومة ربحا ما من وراء احتكار تجارته •

ضريبة الدخل :

ادخلت ضريبة الدخل الى ليبيا لاول مرة على يد الايطاليين فى طرابلس سنة ١٩٢٣ وفى برقة عام ١٩٣٧ وكان قانونا ضريبة الدخل فى الولايتين المذكورتين متشابهين فيما عدا بعض الفروق البسيطة لملاءمة الظروف الخاصة بكل ولاية • أما فزان فلم تعرف ضريبة الدخل الا فى عهد الاستقلال • ولم تكن قوانين ضريبة الدخل التى طبقت فى كل من طرابلس وبرقة قوانين جديدة اعدت خصيصا لليبيا وانما كانت هذه القوانين هى ذاتها نفس قوانين ضريبة الدخل التى كان معمولا بها فى ايطاليا مع بعض التعديلات المناسبة للظروف السائدة فى ليبيا • وعندما احتلت القوات البريطانية كلا من طرابلس وبرقة فى اوائل عام ١٩٤٣ اوقفت العمل بقانون ضريبة الدخل الذي كان ساريا فى برقة للظروف الاقتصادية السيئة التي سادت هذه انولاية بسبب الحرب العالمية الثانية بينما استمر العمل بقانون ضريبة الدخل فى طرابلس مع بعض التعديلات البسيطة ولقد اتصفت قوانين الضرائب الايطالية بالصعوبة والتعقيد حتى انه يقال ان الغالبية العظمى من موظفى الادارة الجبائية من الايطاليين لم يكونوا يفهمون هذه القوانين وكانوا يجتهدون فى تطبيقها كل

بحسب ما يبدو له ، الامر الذي أدى فى النهاية الى اختلاف التطبيق عما يقضي بـه القانون نفسه وتبع ذلك تحول قانون ضريبة الدخل الى مجرد « روتين للجباية » • ويمكن القول ان نظام ضريبة الدخل الذي وضعه الايطاليون كان نظاما متقدمـا بالنسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى ليبيا فى ذلك الوقت كما يمكن القول ايضا ان تنفيذ احكامه كاد يكون مقصورا على الرعايا الايطاليين بينما كانت الادارة الجبائية الايطالية تحاول الحصول على اى قـدر ممكن من الضريبة من القلة القليلة من الوطنيين الخاضعين لها على اساس المساومة والحـوار والجدل ثم الاتفاق•

وكان قانون ضريبة الدخل فى العهد الايطالى يسمح بدفع الضريبة على الدخل ــ فيما عدا الدخل الناتج من كسب العمل ــ اما دفعة واحدة او على ست دفعات على انه فى حالة سداد الضريبة على دفعات كان يعهد بالتحصيل الى هيئة مستقلـة تقـوم بجبايتها مقابل عمولة تحصيل بواقع ٤ر٨٥٪ من الضريبـة المحصلـة وكان سعر الضريبة يزاد بهذه النسبة ويتحملها الممول •

وعندما نالت ليبيا استقلالها وجهت الحكومة الليبية اهتمامها لاصلاح النظام الضريبى فى البلاد فاستعانت بخبراء الامم المتحدة فى هذا الشـأن ورأى هؤلاء الخبراء فى اول الامر ضرورة تطبيق نظام ضريبى موحد فى المملكة يقوم على اساس الضريبة الشخصية التصاعدية الوحيدة المحتسبة على ضوء الدخل الفعلى للممول مع تطبيق نظام الضريبة الحكمية على صغار الممولين كل بحسب نوع نشاطه وعدد العمال الذين يعملـون فى خدمتـه وذلك كالمتبـع فى نظـام الضريبـة الحكمية فى تونس غير انه رؤى فيما بعد الابقـاء على نظـام الضرائب النوعية وارجـاء تطبيق نظام الضريبة الشخصية المصحوب بالضريبة الحكمية بالنسبة لصغار الممولين الى وقت آخر تكون فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية أكثر ملاءمة لتطبيـق نظام الضريبة الشخصية الوحيدة ذلك لان تطبيق هذا النظام يستلزم جهـازا جبائيا على درجة عالية من الكفاءة ووعيا ضريبيا عاليا لدى المكلف كما ان الدخول كانـت منخفضة والتفاوت بينها لم يكن كبيرا الامر الذي يمكن معه للضريبة العينية ان

تحقق قدرا لا بأس به من العدالة كما رؤى أيضا عدم زيادة العبء الضريبى على طبقة المكلفين الليبيين من رجال الاعمال الذين دخلوا مجال الاعمال منذ فترة قصيرة وكانوا يحتاجون الى التشجيع حتى ترسخ أقدامهم فى السوق كما رأى خبراء الامم المتحدة فى النهاية الابقاء على نظام الضرائب العينية لتعود المكلفين عليه واكتساب الادارة الجبائية قدرا لا بأس به من المران فى تطبيقه ٠

لقد استمر العمل بقانون ضريبة الدخل رقم ٥٠١ لسنة ١٩٢٣ الذى وضعه الايطاليون لولاية طرابلس الغرب وما زال ساريا بها حتى الآن اما ولايتا برقة وفزان فقد صدر تشريعان جديدان بشأنهما فى بدء عهد ليبيا بالاستقلال فصدر المرسوم الملكى لضريبة الدخل فى برقة فى ١٩٥٢/٩/٢٧ وعمل به ابتداء من ١٩٥٢/١٠/١ وصادق كل من مجلس الشيوخ والنواب على المرسوم الملكى المذكور فى أول الدورة البرلمانية التالية لاصداره وصار قانونا وتقرر تطبيق أحكامه بالنسبة لولاية فزان أيضا اعتبارا من ١٩٥٣/٢/١ بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٣ الذى اصدره والى فزان فى ١٩٥٣/١/٢٥ وهكذا عرفت فزان ضريبة الدخل لاول مرة فى اوائل عام ١٩٥٣ ٠

وقد نسج كل من المرسوم الملكى لضريبة الدخل فى برقة لسنة ١٩٥٢ والقانون الولائى رقم ٦ لسنة ١٩٥٣ لضريبة الدخل فى فزان على نهج الخطوط العريضة للقانون الايطالى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٢٣ السارى المفعول فى ولاية طرابلس الغرب ٠ وتنفيذا لكل من القانونين المذكورين اصدر والى برقة لائحة ضريبة الدخل لعام ١٩٥٢ كما اصدر والي فزان اللائحة رقم ١ لسنة ١٩٥٩ بصدد تنفيذ قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٣ ٠

ومن الملاحظ ان حصيلة ضرائب الدخل فى ليبيا آخذة فى الارتفاع من سنة الى أخرى فبينما لم تصل هذه الحصيلة الى نصف مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ قد وصلت فى ميزانية ١٩٦٧/٦٦ الى ٩,٢٧٥,٠٠٠ جنيه ليبي ويرجع ذلك الى ارتفاع الدخول من ناحية وزيادة الدقة والحزم فى تنفيذ القوانين الضريبية من ناحية أخرى ٠

وطبقا لقوانين ضريبة الدخل السارية حاليا فى ليبيا تخضع للضريبة الايرادات الآتيــة ٠

الصنف أ ــ الايراد الغير مكتسب المستمد من القروض والودائــع لدى المصارف وانواع التوظيف الاخرى للاموال ما عدا توظيفها فى الاملاك الغير منقولة او المنشآت التجارية والصناعية ويخضع هذا النوع من الايراد لضريبة سعرها ١٥٪

الصنف ب ــ ١ ــ الفوائد والارباح والدفعات السنوية المستمدة من الامــوال والاسهــم فى المنشآت التجــارية والصناعية ومن وثائــق التأمين (وتخصم الضريبة من هــذا الايراد عند دفعــه) ويخضع هذا النوع من الايراد لضريبة سعرها ١٠٪ ٠

٢ ــ الايراد المستمد من القيام باى صناعة او تجارة او عمــل ويخضع هذا النوع من الايراد لضريبة سعرها ١٠٪ ٠

٣ ــ الايراد الذى يكتسبه المزارعــون من اراضى زراعيــة لا تخضع للضرائب الزراعية وليسوا هم ملاك الارض المستمد منها الايراد (ويقصد بهذه الفقرة المزارعون الذين تعهــد اليهم الحكومة بالاراضى لاستصلاحهــا وهــم يخضعــون لضريبة الدخل بسعر ١٠٪ ولا يخضعون لضريبة العشور)٠

الصنف ج ــ ٤ ــ الرسوم وغيرها التى تعــود على من يمارس احدى المهــن كالاطباء والمحامين والمهندسين والوكلاء بالعمولة ويخضــع هذا النوع من الايراد للضريبة بسعر ١٠٪ ٠

الصنف د ــ ١ ــ الرواتب وأجــور المستخــدمين من غير اليدويين وتخصــم الضريبة من الايراد عند دفعه ويخضع هذا الايراد للضريبة بسعر ٨٪ ٠

٢ ــ اجور العمال اليدويين وتخصم الضريبة المناسبة عند دفــع الاجور ويخضع هذا الايراد لضريبة بسعر ٤٪ ٠

وتمتد السنة الضريبية من أول يناير الى اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر ويرسل كبير موظفى الدخل فى موعد لا يتعدى اول السنة الضريبية لكل شخص يرى ضرورة تقديمه للاقرار الضريبى وهم طائفة الممولين الذين يزاولون اعمالا تجارية او صناعية وطائفة ارباب المهن الحرة اقرارا يتعين عليه ملء بياناته واعادته فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ ارساله ويجب ان يتضمن الاقرار تفاصيل وافية عن الدخل الفعلى المقبول خلال سنة الضريبة السابقة وتقدير الدخل المنتظر قبضه عن سنة الضريبة التى صرف عنها الاقرار ، على انه بالنسبة للشركات الكبيرة التى تمسك حسابات منتظمة لا يتم اداء الضريبة على اساس الارباح المنتظر تحقيقها كما هو وارد بالاقرار وانما على اساس الارباح الفعلية كما تظهر فى ميزانية هذه الطائفة من الممولين وحساباتهم اما بالنسبة لصغار الممولين الذين لا يمسكون حسابات منتظمة فان اداء الضريبة يتم على اساس التقدير المبدئي للارباح المنتظرة فى السنة الضريبية على انه اذا اتضح لمدير الايرادات فيما بعد ان التقدير الذى عمل عن أية سنة ضريبية قد نقص عن مبلغ التقدير الصحيح لتلك السنة قام بعمل تقدير اضافى فى ظرف ثلاث سنوات من نهاية سنة التقدير الخاصة به الا ان يكون نقص التقدير ناشئا عن اخفاء حقائق من قبل دافع الضريبة فيجوز عمل تقدير اضافى فى أى وقت كان وكذلك فانه يتعين على مدير الايرادات ان يرد الى الممول اى مبلغ يتضح له فيما بعد انه قد حصل منه بغير وجه حق بسبب زيادة التقدير الذى اجرته المصلحة عن التقدير الصحيح وذلك بشرط ان يقدم الممول طلب الاسترداد الى مصلحة الضرائب على النموذج المعد لذلك فى ظرف ثلاث سنوات من نهاية سنة التقدير المتعلقة بها الضريبة المدفوعة .

ويرسم القانون طرق الطعن فى التقدير وشروطه ومواعيده فيسمح بالطعن امام لجنة طعن من الدرجة الاولى ثم لجنة طعن مركزية من الدرجة الثانية ثم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف اذا انطوى قرار لجنة طعن الدرجة الثانية على مخالفة للقانون .

كما يسمح القانون بدفع الضريبة دفعة واحدة او على اربع اقساط فى اول مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر وفيما يتعلق بالدخول المستمدة من كسب العمل

تحسب الضريبة على المبلغ الاجمالي المقبوض عن سنة الضريبة سواء كان راتبا أو اجرا أو مكافاة عن أعمال تؤدي فى غير المواعيد الرسمية أو عمولة أو راتب أيـام عطلة أو أية مدفوعات مماثلة ويشمل الراتب أو الاجر كافة المدفوعات او المزايا التى تخصص او تعطى عينا لاى موظف او اجير بحكم عمله ويجرى تقدير هـذه المزايا بمعرفة مراقب ضريبة الدخل ولا يدخل فى عداد كسب العمل ايجادالمسكن المجاني الذى يطلب من الموظف شغله لانجاز أعماله وكذلك المبالغ التى يتسلمها الموظف مقابل مصاريف تكبدها فعلا فى تأدية أعماله ولا يسمح باى استقطاع عن مصاريف انتقال الموظف ما بين مسكنه ومحل عمله كما لا يسمح بأى استقطاع عن مصاريف السفر فيما بين كل محل عمل وآخر اذا كان للموظف أكثر من وظيفة واحـدة • ويعفي من هذه الضريبة اعضاء السلك السياسي والقنصلي والموظفون العـاملون بالسفارات والقنصليات ممن يحملون جنسية السفارة او القنصلية التى يعملون بها وكذلك يعفى الموظفون الذين يعملون لدى جهات معفاة من ضريبة الدخـل بموجب أية اتفاقية •

وفيما يتعلق بالايرادات الخاضعة لضريبة الارباح التجارية والصناعية تخضع جميع الايرادات على اختلاف انواعها المستمدة من مزاولة التجارة او الصناعة فى مدة السنة الضريبية او فترة الاثنى عشر شهرا المتخذة اساسا لوضـع الميزانيـة ويستنزل من وعاء الضريبة الديون التي اعدمت وايجار المحال المستعملة لغرض العمل التجاري او الصناعي واذا كانت المحال المستعملة لهذا الغرض ملكا للممول يكون الخصم معادلا لقيمة الايجار السنوى المقدر لفرض الضريبة على العقارات المبنية وكذلك يسمح بخصم استهلاك للآلآت والمعدات بواقع ١٠٪ سنويا على أن تتم التسوية النهائية حسب ما يسفر عنه بيع الآلات والمعدات كخردة فيسمـح للممول بخصم اضافى من ارباح السنة التي تم فيها التصرف فى الآلات او المعـدات اذا بيعت بثمن يقل عن قيمتها الدفترية المخفضة بالاستهلاك المذكور او يطـالب باضافة جزء من الارباح الى وعاء الضريبة فى تلك السنة اذا بيعت بثمن يزيـد عن قيمتها الدفترية كخردة على اعتبار ان قسط الاستهلاك كان أعلى مما يجب فى السنوات الماضية • ولا يجوز ان يخصـم من وعاء ضريبـة الارباح التجاريـة

والصناعية أية مبالغ لا تكون قد صرفت كليا لاغراض النشاط التجارى او الصناعى وأية رواتب تدفع لاصحاب العمل او اية فائدة تحسب على رأس مالهم واية مبالغ تدفع لاعالة الممول أو عائلته او للصرف منها على اغراض خاصة او اغراض منزلية وأية مبالغ تدفع لصاحب العمل على سبيل استرداد رأس المال واية مبالغ تدفع كضريبة بمقتضى قانون ضريبة الدخل وأية اقساط للتأمين على حياة صاحب العمل أو من يعولهم واية خسارة لا تكون ناشئة عن النشاط التجارى أو الصناعى ولا تكون لها علاقة به وكذلك أية خسارة تكون قابلة للاسترداد بمقتضى أى عقد تأمين أو ضمان •

ويجوز أن يعفي من ضريبة الارباح التجارية والصناعية مؤقتا ولمدة لا تزيد عن خمس سنوات الى جانب الاعفاء من رسوم الجمارك وضريبة العقارات المبنية لمدة اقصاها عشر سنوات المؤسسات الصناعية التى تقوم بتحويل المواد الاولية كليا أو جزئيا الى انتاج صناعى بغرض زيادة قيمتها بشروط منها :

١ — ان تستمر المنشأة فى أعمالها طوال العام او فى الموسم الخاص بها •

٢ — ان تستعمل قوة محركة لا تقل عن عشرة احصنة •

٣ — الا يقل عدد العمال المشتغلين بها عن عشرة •

٤ — ان تستخدم عددا من العمال الليبيين وفقا للنسبة التى تحددها لائحة من وزير الاقتصاد الوطنى •

٥ — الا يزيد رأس المال الاجنبى المستثمر فيها عن النسبة التى يعينها وزير الاقتصاد •

ويتم تحديد وعاء ضريبة المهن الحرة على نفس المبادىء السابق الاشارة اليها فيما يتعلق بالارباح التجارية ولم يورد القانون اى نص بشأن اعفاء الناشئين من أصحاب المهن الحرة •

وكان القانون يعفى جميع الممولين الخاضعين لضريبة الدخل الذين لا يتجاوز ايرادهم السنوى ٨٠ جنيها او الذين يترتب على جباية الضريبة منهم انخفاض صافى

ايرادهم الى ٨٠ جنيها سنويا او أقل ولما كان هذا الحد من الاعفاء ضئيلا للغايـة وأصبح متناهيا فى الصغر امام الارتفاع الكبير الذى طرأ على نفقات المعيشة بعـد اكتشاف البترول فقد تم تعديله بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ الى ٢٥٠ جنيها بالنسبة للاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على ايرادات التجارة والصناعـة والحرف والمهن الحرة مع عدم تحصيل الضريبة المستحقة بعد ذلك اذا لم تتجـاوز اربعة جنيهات اما بالنسبة لكسب العمل فقد جعل حد الاعفاء ٣٦٠ جنيها سنويـا وتعدلت اسعار الضريبة بحيث أصبحت تفرض بسعر ٤٪ على الايرادات التى لا تتجاوز ٧٢٠ جنيها سنويا وبسعر ٨٪ على الايرادات التى تتجاوز هذا القدر على ان يراعى دائما فى جميع الاحوال الا يقل ما يتبقى للمكلف بعد اداء الضريبة عمـا يتبقى لمن يقل عنه ايرادا •

هذا ويرتب القانون عقوبات هينة على مخالفـة أحكامه لا تتعدى حـدود الغرامات المالية الضئيلة أو الزيادة فى سعر الضريبة ولا يرتب أية عقوبات بدنية •

ومن استعراضنا لقوانين ضريبة الدخل فى المملكة الليبية نخلص الى النتائج الآتية :

١ — ان هناك حاجة ماسة لاصدار تشريع موحد للمملكة يلغي التشريعات المتعددة المعقدة السارية حاليا ويتلافى عيوبها ويراعى فيه البساطة والوضوح •

٢ — ان الوقت قد حان لتتويج نظام الضرائب العينية فى ليبيا بضريبة عامة على الايراد تحقيقا للعدالة فى توزيع الدخول التى ارتفعت وتركزت بعد اكتشاف البترول فى المدن مع سوء فى التوزيع •

٣ — ان تحديد وعاء ضريبة الارباح التجارية والصناعية والمهن الحرة — فيمـا يتعلق بالممولين الذين لا يمسكون حسابات منتظمة — على أساس الايراد المنتظر تحقيقه فى السنة الضريبية لهو عيب جوهري فى تشريع ضريبة الدخل فى ليبيا والواجب ان يتم تحديد الوعاء على اساس الايرادات المحققة فعـلا فى السنة المنقضية ذلك لان تحديد الوعاء فى اول السنة الضريبية على اساس الايرادات المنتظر تحقيقها فى هـذه السنة هو أمر يفسح مجالا اوسـع

للجدل والمساومة وهو ما يحدث فعلا خصوصا بالنسبة للمنشآت الحديثة التي تتعامل مع مصلحة الضرائب لأول مرة • فبالنسبة لهذه المنشآت لا يكون لدي مامور الضرائب أي أساس قوى يستند اليه فى اجراء التقدير بينما يكون مركز الممول فى المساومة أقوى وقد يجد مأمور الضرائب نفسه مضطرا للوصول الى الاتفاق مع الممول على اساس ودى مع التساهل من ناحيته حتى لا يضطر الممول الى اللجوء الى لجنة الطعن ويتكبد المأمور نتيجة لذلك وقتا ومجهودا فى الاعمال الاضافية التى يتطلبها نظر الطعون الضريبية أمام لجنة الطعن كما ان الممول قد يحاول من جهته الوصول الى هذا الاتفاق حتى يظل على علاقة طيبة مع مصلحة الضرائب • واذا كان التقدير بالنسبة للمنشآت التي سبق لها التعامل مع مصلحة الضرائب ايسر من التقدير فى حالة المنشآت الجديدة اذ ان مأمور الضرائب يكون لديه أساس للتقدير وهو ارباح السنة الماضية فان ذلك لا ينفى ضرورة الجدل والمساومة بشأن ارباح ينتظر تحقيقها فى السنة الضريبية موضوع المحاسبة ولما كان الممول متشائما دائما بطبيعة الحال فيما يتعلق بتقدير ارباحه المستقبلة فقد لا تسفر المساومة والجدل الا عن تجميد الضريبة على أساس ضريبة العام الماضي

٤ — نظراً للنقص الشديد فى خدمات اصحاب المهن الحرة فى ليبيا يجب أن ينص القانون على اعفاء هذه الفئة من الضريبة لمدة معينة من تاريخ مزاولتهم المهنة وذلك للتشجيع على الدخول الى هذا الميدان •

٥ — يجب ان يقرر القانون اعفاءات ضريبية للمنشآت التجارية والصناعية وارباب المهن الحرة فى فزان ليكون هناك حافز على المساهمة فى نمو هذه المنطقة اقتصاديا •

٦ — يجب الا يترك القانون الضريبى تنظيم المسائل الجوهرية فى الضريبة للائحة التنفيذية محافظة على مبدأ سيادة القانون فى شئون الضرائب الذى ينص عليه الدستور الليبى اذ من الملاحظ ان المشرع قد ترك للائحة التنفيذية مهمة تنظيم امور اساسية فى الضريبة كتحديد وعاء الضريبة والاعفاء منها والعقوبات المترتبة على مخالفة القانون •

٧ — يجب ان يتضمن القانون نصا يمنع الازدواج الذى ينشأ عن فرض الضريبة على الفوائد والارباح الناتجة عن التوزيعات التى تجريها الشركات عن اسهمها وحصص رأس المال فيها ذلك لان هذه الارباح الموزعة تكون قد سبق اخضاعها للضريبة على الارباح التجارية عند محاسبة الشركة عن ارباحها وصحيح ان فرض الضريبة على التوزيعات لا يترتب عليه حدوث الازدواج القانونى ولكن مما لا شك فيه انه يترتب عليه حدوث الازدواج الاقتصادى ومن ثم يجب ان ينص على اعفاء ارباح الشركات من ضريبة الارباح التجارية والصناعية فى حدود ذلك الجزء الذي يؤول الى المستفيدين بالتوزيعات التى تخضع للضريبة على ايرادات الاسهم .

٨ — تشجيعا للمواطنين على الاستفادة بخدمات شركات التأمين يجب اعفاء الايرادات المستمدة من عقود التأمين لبعض الوقت .

٩ — لم يرد بقوانين ضريبة الدخل نص يبيح نقل الخسائر التي تتحقق فى سنة معينة الى السنوات المقبلة ونعتقد ان العدالة تقضي بالسماح للممول الذي حقق خسارة فى سنة معينة ان يستنزل هذه الخسارة من ارباح السنوات التالية الى ان تستنفد الخسارة .

١٠— يجب الا يحدد القانون نسبة موحدة للاستهلاك هى ١٠٪ بل يتعين ان يكون هناك عدد من النسب تتفق مع طبيعة الاصول المختلفة القابلة للاستهلاك لدى الممول .

١١— حتى تركز الادارة الجبائية اهتمامها فى فحص اقرارات العدد المحدود من كبار الممولين الذين يمسكون حسابات منتظمة والذين يستمد منهم أكبر قدر من حصيلة ضريبة الدخل (حوالى ٧٠٪ من الحصيلة) يجب تقدير ارباح صغار الممولين تقديرا فعليا والعمل بهذا التقدير لمدة معينة يعاد بعدها تقدير ارباح الممولين من جديد ليعمل بالتقدير الجديد لمدة أخرى على ان يكون للممول ومصلحة الضرائب الحق فى ربط الضريبة على اساس الارباح الفعلية فى خلال هذه المدة اذا كان هناك محل لذلك .

١٢— تنص اللائحة التنفيذية على وجوب تعيين احد اعضاء لجنة التقدير ولجنـة الاستئناف من التجار ونحن نرى انه من الافضل ان يكون وجود هذا العضو جوازيا وبناء على طلب الممول اذ ان الممول قـد يرى من مصلحته عـدم افشاء اسراره التجارية أمام أحد زملائه فى المهنة •

١٣— تنص المادة ٤١ من لائحة ضريبة الدخل فى برقة على انه اذا كان العمـل ينحصر كله أو معظمه فى استثمار الاموال أو الاملاك الاخرى يعتبر هـذا عملا تجاريا ويجري تقدير الايراد المستمد منه طبقا لذلك ولكن تخصم من ذلك أية ضريبة تكون قد دفعت عن دخل موجوداته بمقتضى أى قانون آخر يكون قد صدر لاغراض جمع الايرادات لحكومة برقة والغرض من هذه المـادة هو تلافى الازدواج غير ان تطبيق هذه المادة بحرفيتها لا يترتب عليه تلافى الازدواج تلافيا كليا وانما تلافيه تلافيا جزئيا فقط ما دامت الايرادات الخاصة بهذه المنشآت والتى سبق لها الخضوع لضرائب نوعية أخرى تعود فتصب فى وعاء ضريبة الارباح التجارية باصل قيمتها مستنزلا منها الضرائب النوعية السابق ادائها عنها • وفضلا عن ذلك فان هذه المعالجة الجزئية للازدواج لا يستفيد منها سوى المنشآت التي ينحصر كل نشاطها ومعظمه فى استثمار الاموال أو الاملاك واننا نرى ان العدالة تقضى بتلافى الازدواج حتى بالنسبة لتلك المنشآت التى تستثمر أى قدر كان من اموالها فى استثمارات تخضـع ايراداتها لضريبة نوعية اخرى •

١٤— يجب أن يتضمن القانون عقوبات مالية اقصى من العقـوبات السارية حاليا كما يجب ان ينص على عقوبات بدنية على المخالفات الجسيمة لأحكامه •

الضرائب الزراعيـــة :

تعتبر الضرائب الزراعية من أقدم انواع الضرائب فى ليبيا فقد ادخلها الاتراك وظلت معمولا بها طوال الحكم التركى وكان اهمها ضريبة العشور أى تلك الضريبة التى تستأدى بنسبة العشر من الناتج الاجمالى للاراضى الزراعية • وبعد ان تمكنت ايطاليا من دخول ليبيا اخذت بنظام الضرائب الزراعية الذى كان مطبقا فيها ابان

العهد التركى وضمنته قوانين اصدرتها فى كل من طرابلس وبرقة • ففى طرابلس نظم القانون الايطالى الصادر فى عام ١٩٢١ والذى ادخلت عليه بعض التعديـلات فى سنة ٢٣ شئون الضرائب الزراعية فى الولاية وعندما تولت السلطة العسكريـة البريطانية ادارة طرابلس فى بداية عام ١٩٤٣ قامت بادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه واستمر العمل به حتى اليوم وهو يقضى بتقسيم الاراضى الزراعية الى نوعـين اراض مروية واراض غير مروية فالاراضى المروية هى تلك الاراضى التى يعتمد فى زراعتها كليا او جزئيا على وسائل الرى الصناعية اما الاراضى الغير المرويـة فهى تلك الاراضى التى يعتمد فى زراعتها على سقوط الامطار اعتمادا كليا • وفيما يتعلق بالاراضى المروية تسرى الضريبة الزراعية على الحبوب والاشجـار والخضروات وتعرف هذه الضرائب فى مجموعها بضريبة المزرعة وتسرى بسعر ١٠٪ على محصول الارض من الحبوب بعد استنزال ٤٠٪ من قيمته مقابل مصاريف الزراعة وتسرى بسعر ١٠٪ على قيمة محصول الاشجار مصنفـة حسب فئات ثلاثة من القيمـة الانتاجية تتحدد طبقا لكمية ونوع انتاج كل شجرة وتسرى بسعر مليم واحد عن كل جدولة أى كل مترين مربعين من الارض المزروعة خضرا • وبالنسبة للاراضى الغير مروية فتسرى على انتاجها ضريبة العشر على الحبوب بنسبة ١٠٪ من الانتاج الاجمالي ولا يستنزل من المادة الخاضعة للضريبة شيء الا اذا كان المزارع مستأجرا للارض وفى هذه الحالة يسمح له بخصم ٢٥٪ من قيمة المحصول مقابل الايجـار وتسـرى ضريبة العشر على الـ ٧٥٪ الباقية وتخضع الاشجار لنفس الضريبـة التى تخضع لها فى حالة الاراضى المروية وبالاضافة الى ضريبة المحصول الزراعى تفرض ضريبة على الحيوان بنسبة ٢٪ على قيمة الحيوانات التى تحدد سنويـا بمعرفة الحكومة •

وفى ولاية برقة نظم الايطاليون الضرائب الزراعية بمقتضى القانون الصـادر فى سنة ١٩٣٨ على نفس النهج الذى سار عليه قانون الضريبة الزراعية بولايـة طرابلس الغرب غير ان ظروف الحرب العالمية الثانية قد حالت دون دخول هـذا القانون حيز التنفيذ وظل الحال كذلك حتى عهد الاستقلال فاصدر قانون ضريبة الحيوان رقم ٣٤ لسنة ١٩٥١ ونص على فرض ضريبة سنوية بنسبة ١٪ من قيمة

الحيوانات التى تحدد سنويا من قبل الحكومة ثم تلاه قانون الضريبة الزراعية على الحبوب رقم ٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض ضريبة بنسبة ٥٪ على المحاصيل السنوية من القمح والشعير على ان يعفي من دفعها نصف المحاصيل التي يعتمد فى ريها على الوسائل الصناعية • أما فزان فقد عرفت بعض الضرائب الزراعية فى العهد الايطالى وهى الضريبة على التمر بسعر ٥ر٧٥٪ والضريبة على الحبوب بسعر ٦٪ وكانت تجبى عينا واستمر العمل بهذه الضرائب اثناء وجود الادارة الفرنسية فى الولاية ولعدة سنوات بعد جلائها حتى صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن ضريبة الحبوب اذ فرض الضريبة بسعر ٥ر٢٪ من قيمة المحاصيل السنوية من القمح والشعير حسب السعر الذى يحدد سنويا بمعرفة الحكومة والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن ضريبة الحيوانات الذي قرر فرض الضريبة باسعار نوعية حسب نوع الحيوان والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن ضريبة التمر الذى فرض ضريبة سنوية بسعر ١١ ٢/١٪ من قيمة المحاصيل السنوية من التمر حسب الاسعار التى تحدد سنويا بمعرفة الحكومة •

وتنص قوانين الضرائب الزراعية فى ليبيا على جواز ايقاف العمل باحكامها فى احوال الزوابع والقحط والجراد والكوارث الاخرى الطبيعية كما تعفى الحيوانات التى فى دور الرضاعة او الحيوانات المستعملة بصورة مستمرة فى اعمال الرى والزراعة والتى تدور فى طواحين الغلال وفى معاصر الزيت او فى جر المركبات وكذلك الحيوانات التى تقتنى بغرض تحسين النسل • وقد دأب المشرع الضريبى فى ليبيا على منح هذا الاعفاء مرات متعددة مراعاة لظروف المزارعين القاسية بسبب القحط ومن الامثلة على ذلك الاعفاء من ضريبة الحيوان فى السنوات ٥٦ و ٥٧ و ١٩٥٩ والاعفاء من الضريبة الزراعية عن سنة ١٩٥٦ واعفاء سكان ولاية طرابلس الغرب من ضريبة العشر وضريبة الاشجار وضريبة الخضروات لمدة سنتين قابلتين للتجديد من سنة ١٩٥٨ الى ٦٠ ثم امتد هذا الاعفاء للسنتين ٦١ و ٦٢ •

ولما كانت الضرائب الزراعية فى ليبيا تأتى بحصيلة ضئيلة غير مستقرة اذ تتقلب من سنة لاخرى تقلبا كبيرا حسب سقوط الامطار فبينما بلغت حوالى ٢٠٠٠٠ جنيه فى سنة ٥٤/٥٣ بلغت ٥٦٠٠٠ جنيه سنة ٦٠/٥٩ و ٦٦٠٠٠ جنيه سنة ٦١/٦٠

و ٣٥٠٠٠ جنيه سنة ٦٢/٦١ ، ولما كان اكتشاف البترول قد ادى الى هجرة كثير من المزارعين من المناطق الزراعية الى المدن وتعرضت الزراعة بسبب ذلك الى نكسة لنقص الايدى العاملة والى ان يتم فرز الملكيات الزراعية ومسح الاراضى وتصنيفها بحسب خصوبتها وامكانية زراعتها وتقدير قيمة ايجارية لها تمهيدا لتطبيق الضريبة الزراعية على اساس هذه القيمة الايجارية وهو مـا يسهـل معه جباية الضريبـة الزراعية ويعتبر صورة احدث للضرائب الزراعية من ضرائب العشر ، وحتى يكون هناك حافز للمزارع على البقاء فى ارضه وفلاحتها والى أن تنهض الزراعة ويصبـح المزارع قادرا على تحمل ضريبة الاطيان الزراعية فاننا نقترح ايقاف العمل بالضرائب الزراعية فى ليبيا لمدة طويلة .

ضريبـــة العقـــارات المبنيـــة :

ادخل الايطاليون ضريبة العقارات المبنية المعروفة « بضريبة المنازل » الى كل من برقة وطرابلس فى عام ١٩٢٣ وعنـدما تولت السلطات العسكرية البريطانيـة الادارة فى الولايتين فى بداية عام ١٩٤٣ ابقت على الضريبة المذكورة فى طرابلس واوقفت العمل بها فى برقة نظرا لما لحق هذه الولاية من دمار شديد بسبب الحرب أما العقارات المبنية فى فزان فقد تركت بمنأى عن الخضوع لهذه الضريبة .

وان كان التشريع الايطالى قد ظل معمولا به فى ولاية طرابلس الغرب حتى الآن فان قانونا جديدا قد صدر بشأن هذه الضريبة فى ولاية برقة عقب الاستقلال وهو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ وتبعته لائحته التنفيذية التى صدرت فى ٢٨/٢/ ١٩٥٣ ثم الغى القانون المذكور واستعيض عنه بقانون آخر هو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية الصادرة فى ١/٤/١٩٥٥ .

وتسرى الضريبة بسعر ٨٪ على قيمة الايجار السنوية لاى منزل للسكـن او فندق او مخزن أو حانوت او مصنع أو اى بناء آخر داخل أية منطقة يحددهـا القانون وتدفع الضريبة مؤخرا على اقساط اربعة متساوية فى آخر مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ويعفى منها :

١ — المبانى الجديدة وتعفى لمدة سنتين •

٢ — المبانى المخربة بسبب الحرب العالمية الثانية أو الحريق أو الزلزال أو غير ذلك •

٣ — المبانى الموقوفة للصرف من ايرادها على المساجد والمعاهد الدينية •

٤ — المبانى التابعة للكنائس والتى يصرف ريعها لاغراض هذه الكنائس •

٥ — المبانى الخالية وذلك بالنسبة للعدد والاجزاء التى يكون فيها البنـاء خاليا •

٦ — المبانى التى تستعمل لاغراض زراعية بحتة دون ان تستعمل للسكن•

٧ — المبانى التى تملكها الدولة •

٨ — دور السكنى التى يستعملها المالك لسكناه الخاص بشرط الا تستعمل كحوانيت او مصانع او غير ذلك من الامور التجارية او الصناعية •

٩ — أى مالك او اكثر لا يزيد مجموع ايجار ملكه على اثنى عشر جنيها سنويا •

وقد كانت العقارات الجديدة تعفي من الضريبة لمدة السنتين الاولتين ثم تفرض عليها الضريبة بنسبة ١٠٪ منها ابتداء من السنة الثالثة وبنسبة ٢٠٪ منها ابتـداء من السنة الرابعة وبنسبة ٣٠٪ منها ابتداء من السنة الخامسة وهكذا حتى تفرض الضريبة بكاملها بنسبة ٨٪ على القيمة الايجارية السنوية ابتداء من السنة الثانية عشر غير ان هذا التدرج قد اوقف العمل به اعتبارا من سنة ١٩٥٩ وأصبحت الضريبة تفرض بكامل سعرها بعد سنتى الاعفاء الاولتين مباشرة •

ويصير تحديد الايجار السنوى بمعرفة لجان تشكل للتقدير ويعمل به لمـدة خمس سنوات مالم يدخل على العقار تغيير يؤثر فى قيمته الايجارية فيعـاد تقدير الايجار السنوى ويعمل بهذا التقدير الجديد الى نهاية المدة الباقية من الخمس سنوات ويتخذ الايجار الذى يدفعه المستأجر فعلا فى العقار المراد ربط الضريبـة

عليه أساسا لفرض الضريبة متى كانت قيمة هذا الايجار ثابتة بوثيقة رسمية ومع ذلك فاذا تبين للجنة ان المالك يتقاضى زيادة على ما تدل عليه الوثائق الرسمية ربطت الضريبة على اساس ما يقبضه المالك فعلا من الزيادة واذا كانت قيمة الايجار غـير ثابتة بشكل رسمى جرى التقدير على اساس تقديرى على اعتبار ما يدفعه مستأجر عادى عن أى بناء مماثل وملحقاته وتشكل لجان للطعن يكون لذوى الشأن حـق التظلم امامها من قرارات لجان التقدير •

هذا وقد بلغت حصيلة ضريبة العقارات المبنية حسب تقديرات ميزانية السنة المالية ٦١/١٩٦٢ ٩٠٠٠٠ جنيه وحسب تقديرات ميزانية ١٩٦١/١٩٦٢ ١٢٥٠٠٠ جنيـه •

وان كان لنا من ملاحظة نبديها بشأن ضريبة العقارات المبنية لتعين علينا ان نشير الى انخفاض سعرها فهى تطبق بسعر ٨٪ على قيمة الايجار المقدر • ولمـا كانت ضريبة العقارات المبنية ان هى الا ضريبة على ايراد مستمد من رأس المال وحده وهو اقوى مصادر الايراد وأكثرها قابلية للبقـاء واقلها حاجـة للعناية والرعايـة للمحافظة عليه وجب الا تفرض الضريبة على ايرادات العقارات بنفس السعر الذى تفرض به على الايراد المستمد من كسب العمل والذى يخضع هو الآخر لضريبة سعرها ٨٪ •

المراجـع

ضريبة الدخـل فى القانون الليـبي تأليف ابراهيم بشـير الغويل ومحمود ابو السعود •

تطور المالية العامة فى ليبيا ١٩٤٤ ــ ١٩٦٣ قسم البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا أغسطس ١٩٦٥ •

التضخم فى ليبيا قسم البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا مارس سنة ١٩٦١ •

مجموعة موسوعـة التشريعـات الليبية (ثمان اجزاء) محمد بن يونس وعبد الحميد النيهوم •

Report on Public Finance in Libya 1944-1951 by Vladimir Karakacheff
a United Nations Publication.

Report on Income Tax and Tax on Buildings in Libya by S.H. Ahmed
a United Nations Publication.

Recommendations on Taxation in Libya By S.H. Ahmed
a United Nations Publication.

Report of the Bank for Reconstruction and Development on Economic Development in Libya issued in 1960.

تطـــور السوق الليبية

للدكتور على الانصاري

لنتعرف أولا على مفهوم السوق الليبية ــ هل هى « سوق الظلام » أو «سوق الفندق » أو « سوق الجريد » أو هل هى « سوق المشير » ــ أم « سوق الجمعة » أم «الخميس» ــ انها مسميات على أماكن معينة •

والسوق فى نظر رجال الاقتصاد تتكون من عدد من السكان يتوفر لديهم المال المعد للانفاق وعندهم الرغبة فى الشراء •

هو المكان أو المنطقة التى يتقابل فيها البائعون والمشترون من أجل مبادلة السلع والخدمات واذا فرضنا ان السلع متشابهة فان السعر الواحد يهيمن على كل نقطة فى السوق فى فترة زمنية معينة •

وقد يصبح السوق مجموعة من تجار التجزئة او سوق المدينة عموما أو هو بورصة لسلعة معينة كالقمح أو القطن او البصل •

وقد تمتد السوق فتشمل العالم باجمعه • وهذا يتوقف على تنظيم طرق الاتصال وعلى الاعتبارات الادارية والنفسية •

وليس من الضرورى توفر السلع ماديا فى مكان السوق فقد يبيع الناس بمقتضى عينات او مواصفات أو نماذج •

والشرط الاساسى لقيام السوق هو التقاء افكار البائعين والمشترين ــ هذا وان مراكز تجميع السلع ليست بالتالى مراكز الاسواق •

ويعتبر السوق المقياس الذى تتحدد به قيم الاشياء التبادلية نتيجة لتقدير البائعين والمشترين ونتيجة للمساومة التى تدور بينهم ــ وعلى ذلك فهناك آلية للسوق تمكن المنتجين من تحديد انتاجهم كما وتوزيعا وسعرا •

هذا على فرض انه توجد فى الواقع العملى سوق كاملة تصــل الى مستوى الكمال وان مجال المنافسة مطلق لا تحده حدود •

غير ان الواقع العملى فى كل بلد من البــلاد يتدخل فيفرض على التجــارة والاسواق اوضاعا من حيث الكميات المعروضة والاسعار والرغبة فى الشراء تحدها حدود سنتكلم عنها فيما بعد •

لقد اردت بهذه المقدمة ان ادخل فى وصف لما تتصف به السوق فى ليبيا من خصائص باعتبارنا مستهلكين نحتك بالسوق دائما وتفرض علينا تقلباتها تصرفات خاصة منا •

ولعل الخطة التى تصلح لمثل هذا الحديث هى ان نقارن بين اوضاع السوق قبل خمس سنوات مثلا أى قبل ان يظهر اثر الانتعاش الناتج عن ازدهار صناعــة استخراج البترول وبين اوضاع السوق فى ايامنا هذه ثم نستنتــج منهــا بعض اتجاهات السوق فى المستقبل القريب •

لو نجحنا فى مثل هذه المقارنة لكان لدى رجال الاعمال والتجارة علامــات تشير الى ما ينتظر مشروعاتهم •

الاقتصـــاد المزدوج :

لعل أكبر صفة كانت تتصف بها السوق الليبية قبل الازدهار الاخير — انهــا كانت انعكاسا لما يسمى بالاقتصاد المزدوج •

غالبية من الشعب تعيش حياة بسيطة تتضح بساطتها فى جميع نواحى الحياة فمن غذاء بسيط فى تكوينه الى ملبس بسيط الى مسكن بسيط ــ احتياجــات محدودة ومعرفة بسيطة بتكنولوجية القرن العشرين وتسود البلاد تقاليــد عميقة الجذور •

معظم السكان يعتمدون على فلاحة الاراضى او رعى الماشية فى المراعى وعلى اطراف الصحراء ــ يستهلكون معظم انتاجهم ويزودون انفسهم بمعظم ما يحتاجون اليه ــ مساكنهم اما خيام او أكواخ أو منازل تتكون من حجرة واحدة او حجرات

محدودة يكتسون بملابس مغزولة بأيديهم يستعملون الابل والخيول والدواب فى تنقلاتهم •

وقد تكون أملاك القبيلة كبيرة الا أن مستوى معيشة أفرادها منخفض على العموم •

ويتجلى الوجه الآخر للاقتصاد فى المدن الكبيرة كمدينتي طرابلس وبنغازي حيث نشاهـد الفيـلات الحديثـة والشوارع ذات الانوار البراقة والمتاجر ودور السينما والمطاعم والسيارات الفارهة ومحطات توزيع البنزين ــ كما يتجلى ذلك فى العدد الكبير من المكاتب الحكومية والمدارس والمستشفيات الجديدة الفخمة وفى الطرق الحديثة والاشغال العامة الاخرى •

وقد جاء هذا القطاع بما ادخله الاجانب من مستويات سواء كانوا ايطاليين ــ أو موظفين يتبعون لشركات الزيت أو ممن عملوا مع هيئة الامم ووكالاتها او ممن جاءوا مع برامج المعونة الفنية الاجنبية •

فكان هؤلاء يتمتعـون بمستوى من المعيشة يرتفـع عن مستوى معيشـة المواطن العادى •

ومن ثم اتجه جزء كبير من نشاط السوق الى تلبية حاجاتهم ــ وتضمن ذلك القطاع جزءا من المجتمع الليبى ممن عملوا مع شركات الزيت مباشرة أو غير مباشرة أو ممن اشتغلوا بالتجارة والصناعة أو الخدمات التى تعتمد بالدرجة الاولى على الطلب الاجنبى ــ ومن ذلك اعمال البناء والانشاء والنقل البرى ومؤسسات تأجير السيارات وغيرهم من تجار الجملة والتجزئة •

وقد اقبل هؤلاء وهؤلاء على الاغذية المستوردة والملابس الغربية والساعات والآلات الكهربائية والاثاث المصنوع فى الخارج والسيارات والشقق الحديثـة والفيلات لهذا كان هناك قطاعان واضحان من الاقتصاد ويزداد الفارق حـدة بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى • وهناك صورة اخرى نستطيع ان نصل الى تحديد ملامحها لو اننا اتخذنا التجارة الخارجية مقياسا •

ولنتخذ احصائيات عام ١٩٥٨ كأساس لمقارنتنا •

الـــواردات :

بلغت قيمة ما استوردته ليبيا من البضائع والخدمات نحوا من ٢٤ مليون جنيه (باستثناء واردات الحكومات الاجنبية وشركات الزيت) وهى تصل الى نحو من ٥٠٪ من الدخل القومى وكانت هذه نسبة عالية قلما توجد فى بلاد اخـرى وقطاع الاقتصاد الحديث يستوعب جزءا كبيرا من السلـع المستوردة • فمثلا ٦ مليون جنيه أى ٢٥٪ من هذه الواردات من المواد الغذائيـة كالحبوب والشاى والسكر والفواكه والخضر ومنتجات الالبان •

و ٥ مليون جنيه أى ٢٠٪ كانت من الملابس والادوية والسلع الاستهلاكية الاخرى •

١٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه أي ٥٥٪ عبارة عن اسمنت وفحم واخشاب واسمدة ومواد كيميائية وسيارات ولوريات •

واستطرادا من هذا البحث لنرى ترتيب قائمة الدول المصدرة الى ليبيا فى عام ١٩٥٨ • فنرى أن ايطاليا كانت تأتي فى القمة تستأثر بنحو ٢/٥ من الواردات وهذا معناه ان البضائع الايطالية كانت تجد ألفة واقبالا بحكم الفترات السابقة • واغلب تجارتها موجهة لاقليم طرابلس ثم يليها بريطانيا بمقدار ١/٦ الواردات واغلبها كـان موجها الى مطالب اقليم برقة •

ثم يليها المانيا الغربية • ثم الولايات المتحدة الاميركية ــ ثم فرنسا ــ ثم هولندا ــ ثم سيلان ــ ثم الجمهورية العربية المتحدة •

واذا ما تتبعنا سير الواردات فى السنوات الماضية لوجدنا تزايدا مستمرا فيها مع تنوع اصنافها من سنة الى أخرى •

فهى فى عام	١٩٥٨	٢٤	مليون جنيه
	١٩٥٩	٤٠ر٥	مليون جنيه
	١٩٦٠	٦٠ر٣٨	مليون جنيه
	١٩٦١	٥٣ر٢٧	مليون جنيه

١٩٦٢	٧٣ر٤٤	مليون جنيه
١٩٦٣	٨٥ر٢٧	مليون جنيه
١٩٦٤	١٠٤ر٣٧	مليون جنيه

وبتتبع السلع نجد ان ترتيبها كما يلى :

الآلات اولا ــ ثم الانابيب ــ يليها اللوريات ــ ثم السيارات ــ ثم الاغذية ٥٪ ــ واخيرا الملابس ٢٪ .

أما من حيث ترتيب الدول المصدرة الى ليبيا فقد أصبحت :

الولايات المتحدة ٢٣٪ تحتل القمة ــ ثم يليها ايطاليا ٢٠٪ ــ ثم بريطانيا ١٧٪ ــ ثم المانيا الغربية ١٠٪ ثم ظهرت فى قائمة الدول المصدرة لليبيا دول جديدة مثل الكتلة الشيوعية ــ وفرنسا واسبانيا ــ واليابان .

أمـــا الصـــادرات :

فكان مجموعها فى عام ١٩٥٨ ٢ر٥ مليون جنيه يأتى على رأس القائمة منها زيت الزيتون ــ ثم الفول السودانى (الكاكاوية) ــ ويليها المواشى ــ ثم بذور الخروع ــ والحلفا ــ والمعادن الخردة .

وهنا أيضا نجد ايطاليا على رأس القائمة فتستورد ٢/٥ الصادرات الليبية . بل وتستمتع البضائع الليبية باعفاءات من الرسوم الجمركية الايطالية .

ثم يليها بريطانيا وكان نصيبها يقدر بمقدار ٩٪ ثم تليها مصر ٨٪ ــ ثم المانيا ثم مالطا ــ ثم اليونان ــ فاذا ما تتبعنا الصادرات فى السنوات الماضية مع استبعاد صادرات الزيت التى بدأت من سبتمبر سنة ١٩٦١ وقصرنا المقارنة على الصادرات الاخرى لوجدنا ان هناك نقصا ملحوظا مستمراً من سنة الى أخرى فهى فى عام :

وعام ١٩٥٨	٥ر٢٠٠ر٠٠٠	جنيه
« ١٩٦٠	٣ر١١١ر٠٠٠	جنيه

«	١٩٦١	٢ر٣٨٢ر٠٠٠	جنيه من مجموع ٦ر٥٢١ر٠٠٠ بما فيها الزيت
«	١٩٦٢	٢ر٠٥٠ر٠٠٠	جنيه ٤٩ر٠١٧ر٠٠٠
«	١٩٦٣	١ر٧١٢ر٦٦٣	جنيه ١٣٣ر٥٣٥ر٠٠٠
«	١٩٦٤	٢ر٠٨٧ر٠٦٤	جنيه ٢٥٠ر١٦٦ر٠٠٠

ويأتي فى قمة الصادرات :

الكاكاوية ــ جلود الحيوانات ــ بذر الخروع ــ صوف الاغنام ــ الفواكه الحمضية ولكن يظهر الجدول تقهقراً فى الصادر من زيت الزيتون ــ خردة المعادن من الاسماك والاسفنج اللوز ــ والحلفا ــ واذا ما انتقلنا الى الميزان التجارى (ميزان المدفوعات) وهو ذو اهمية كبيرة فى بيان الحالة الاقتصادية لكل دولة لوجدناه يظهر عجزا فى التجارة المنظورة فى كل السنوات السابقة لعام ٦٢ ولم تتعادل الصادرات مع الواردات الا خلال عام ١٩٦٣ وكان الفارق تسده نفقات شركات الزيت اثناء تنقيبها او بعد ابتداء التصدير فى عام ١٩٦١م٠

ومنذ ذلك الحين اخذت الصادرات ترتفع ارتفاعا حادا سريعا حتى بلغ فى عام ١٩٦٤ ضعف قيمة الواردات ومن الواضح ان موقف ليبيا يجعلها ضمن الدول القليلة المحظوظة التى لا تقاسى من صعوبات ميزان المدفوعات وهذا يتطلب البحث الدقيق لتحديد الحجم الامثل للتجارة الخارجية وللسياسة المالية والنقدية ويدعو الى تطوير سريع لاقتصاديات البلاد من خلال تشجيع كل قطاع اقتصادى على حدة ٠

أثر اكتشاف الزيت على السوق الليبية :

وبفضل اكتشاف الزيت واستغلاله خلقت بيئة أخرى وجاء جو آخر يتمثل فى مظاهر متنوعة يأتى فى رأس القائمة منها :ــ

أولا : ان ليبيا اليوم أصبحت قادرة على الاعتماد على نفسها فاستغنت عن المعونات الاقتصادية التى كانت تقدمها لها هيئة الامم وبعض الدول الاجنبية وأصبح زمام امرها فى ايديها ووجدت لها فائضا يمكنها من السير قدما فى مشروعات

التنمية الاقتصادية مما سيظهر أثره فى خطة التنمية الثانية التي يجري تخطيطها فى الوقت الحاضر •

ثانيا : أخذت الشقة تذوب بين قطاعى الاقتصاد التقليدى والحديث ــ ولم تعد البضائع الانتاجية أو الاستهلاكية قاصرة على استخدام الاجانب وحـدهم ــ وامتد العمران ونمط الحياة الحديثة الى قطاعات المواطنين وأصبحت مشروعـات التنمية وعلى الاخص فى ميدان الخدمات توجه الى جميع انحاء البلاد ولا تتركز على العاصمتين طرابلس وبنغازى •

ثالثا : ارتفع الدخل القومى ارتفاعا كبيرا فقد نما من ٥٢ مليون جنيـه فى عام ١٩٥٨ أى بمعدل ٤٣ جنيه للفرد فى العام الى ما يقرب من ١١٨ مليون جنيـه فى عام ١٩٦٤ وكان توزيع مصادر هذا الدخل فى عام ١٩٥٨ على النحو التالى :ــ

١٣ مليون جنيه أى ٢٥٪ تأتى من الزراعة والمراعى والغابات والصيد البحرى ٥ر٢ مليون = ١٠٪ تأتى من الصناعة والتعدين و ٣٤ مليون ٦٠٪ من اعمـال تجارة الجملة والقطاعي والبنوك والتأمين والبناء والتنقيب والنقل والمواصـلات وتأجير المساكن • اما الآن وقد بلغ الدخـل القومى حسب احصاءات مصلحـة التعداد والاحصاءات بمقدار ١١٨ مليون جنيه ومن الاحصاءات التى ظهرت مثلا ذلك المقدار الذى تساهم به الصناعة فقد بلغت القيمة المضافة ١٠ر٠٧٥ر٣٠٩ جنيه فلو حسبنا نسبتها لوجدناها ٥ر٨٪ من الدخـل القومى على الرغم من مضـاعفة ارقامها •

كما ان الزراعة والرعى قد اصابهما انكماش عما كانتا عليه فى عام ١٩٥٩ ــ وهى تمر اليوم بفترة اجراء الموائمـة بين اصـلاح المزارع الكبيرة التى هجرهـا اصحابها من الايطاليين وبين هجرة عمال الزراعة من الريف الى المدن •

وعلى فرض بقائها على ما كانت عليه أي ١٣ مليون جنيه فهى ايضا أصبحت بمعدل ١١٪ وبهذا يصبح مجموع مساهمة الصناعة والزراعة فى الدخل القومي حوالي ٢٠٪ ومن ثم يصبح القطاع الثالث الخاص بالتسويق والنقل والخدمات والمواصـلات والتأجير يصل الى ٨٠٪ وعلى ذلك تستطيع ان تقدر الاهمية البالغة التى يلعبهـا

قطاع التجارة فى اقتصاديات البلاد • وبالاضافة الى ذلك لو اننا اخذنا الاشارة غير المباشرة التى ترتبت على اكتشاف الزيت للمساهمة فى المظاهر التالية :

١ — ارتفاع كبير طرأ على ايجار المساكن والفنادق والخدمات الاخرى •

٢ — ارتفاع كبير طرأ على الاجور والمرتبات للعمال الفنيين من المهرة واشباه المهرة •

٣ — قيام مشاريع تجارية وانشائية عديدة ليبية وأجنبية ومشتركة لتقدم الخدمات التى تتطلبها أعمال شركات الزيت كأمور النقل والتموين •

٤ — هجرة متزايدة من الحقل الى المدينة •

٥ — انتعاش عام طرأ على التجارة والخدمات •

٦ — نقص حاد فى العمال المهرة واشباه المهرة •

غير ان هناك مشكلة صاحبت تفهقر الزراعة فان مشروعات التنمية الزراعية عادة لا تأتي ثمارها الا بعد مرور وقت طويل •

وظهرت مشكلة أخرى وهى ان الثروة لم تجد طريقها الى كثير من الجماهير او الى تكوين الطبقة المتوسطة من المجتمع ذات الفعالية الكبرى فى شئون التسويق ــ فان نمو الدخل الليبى السريع خلال السنوات الخمس لم يعكس تماما مستوى المعيشة بين افراد الشعب ــ فلم تصل هذه الزيادة الى سواد المزارعين وصغار الرعاة الذين يشكلون أكثر من نصف السكان •

وعلى ضوء هذا التحليل السابق نستطيع ان نميز بعض سمات السوق الحاضرة • فأول ما يلفت النظر ان السوق الليبية لا تزال تعانى نقصا فى السلع لا يساير اشتداد الطلب فهى حتى الآن سوق للبائعين يفرضون ارادتهم على المشترين ــ ونحن نعلم جميعا ان كمية السلع التى تنزل السوق من صنف معين تختطفها الايدي ــ أو كثيرا ما ننتظر حتي تستورد السلع مرة أخرى من الخارج ونشعر بمحاولة واضحة من جانب اصحاب المتاجر لزيادة الارباح •

ويقترن ذلك بظاهرة أخرى هى ارتفاع اسعار المواد الغذائية من اللحــوم والخضروات ــ والفواكه وانخفاض اسعار الملابس والادوات الكهربائية ــ وراتفاع شديد فى اسعار الكماليات من ادوات الزينة والروائح العطرية .

ومن ثم هناك ظاهرة اخرى لها اثر مباشر على السوق وهى ارتفاع الاجور والمرتبات ــ وهذا بدوره يرفع اسعار السلع المنتجة محليا وكذلك الخدمات وعلى الاخص اجور العمال عموما بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة خاصة فى المدن اذ ارتفعت فى طرابلس الى ١٥٠٪ فى عام ١٩٦٥ عن الاساس فى عام ١٩٥٩ .

وهذا بدوره يخلق صعوبات امام الحكومة ودور الاعمال بارتفاع التكاليف فى المشروعات الجديدة وكل دائرة تحاول بدورها ان تجارى التطور العام برفــع المرتبات بين موظفيها وعمالها .

بل اننا نحس الآن باعراض التضخم المالى ممثلة فى كميات العملات التى تدور فى الاسواق وفى انخفاض القدرة الشرائية للجنيه فى الداخل .

ثم ان عدوى ارتفاع الاسعار تنتقل بسهولة من قطاع الى قطاع ــ لدرجــة أننا نظن ان كثيرا من افراد الطبقات العاملة على الرغم من ازدياد اجورها لا تزال تقاسى من متاعب الحياة .

وهناك ظاهرة انفصالية السوق فى ليبيا فالاسعار تختلف من شق الى شق من البلاد ــ والسلعة الواحدة لها اسعار مختلفة بين طرابلس وبنغازى حتى فى السلع التي يمكن نقلها من مدينة الى اخرى ولا تتعرض للتلف أو البوار من جراء النقل يتضح ذلك فى اسعار السيارات والراديوات والساعات والآلات الفوتوغرافية وغيرها فهى فى طرابلس عموما أرخص من اسعارها فى بنغازى .

هذا فضلا عن اختلاف نماذج السلع فكثيرا ما تشتهر بنغازي بانك تجدفيهابضائع انجليزية مثلا أو أن مستوى السلع فيها أعلى جودة من السلع فىطرابلس ــ كماتشتهر طرابلس بالسلع الايطالية والاذواق الايطالية وبالاسعار الارخص .

وهناك ظاهرة أخيرة وهى انعدام المشروعات الكبرى فى تجارة التجزئة ــ فمثلا لا تكاد متاجر الاقسام تكون معروفة وهى التى تقوم بتوفير الشراء للمستهلكين لاشياء متعددة وبكميات كبيرة لا توجد فيها متاجر السلاسل والفروع وان وجدت فهى على شكل مبسط جدا وهى التى تعمل على خلق اذواق موحدة بين اجزاء متباعدة فى البلاد كذلك لا نرى للجمعيات التعاونية الاستهلاكية دورا مهما ــ والضرورة ملحة لان تقوم الجمعيات التعاونية لتساعد اعضاءها وغيرهم فى مقاومة ارتفاع الاسعار وندرة السلع •

ولكن الشىء الموجود فعلا من المشروعات الكبرى هى اسواق السوبر ماركت وهى التى نسميها بالعربية متاجر خدمة النفس ــ وهى التى يقوم فيها العميل بخدمة نفسه دون معاونة البائع وهذه قد انتشرت فى كثير من انحاء العالم والاساس فى قيامها انها تعتمد على اساليب خاصة للاغراء والترغيب من اهمها غزارة البضائع وتنوع التشكيلات وتجنب ضياع الوقت ــ والمفروض انها تبيع باسعار منافسة لمحال التجزئة الاخرى •

غير اننا نلاحظ انها فى المجتمع الليبى لا تزال لا تؤدى دورها المفروض فيها فهى تقتصر معاملاتها فى الاغلب على عملائها من الاجانب ــ واسعارها فى الغالب أكثر ارتفاعا من تجار التجزئة الوطنيين ــ ولعل اسبابا خاصة حالت دون ذلك منها عادات الشراء عندنا نحن الشرقيين من ناحية استنكاف الافراد من الدخول للمحل وجر عربة واختيار سلع وليس كل الناس يمتلكون سيارات لنقل مشترياتهم هذا بالاضافة الى انتشار الامية واستخدام الخدم فى شراء الحاجيات ــ وانها تتاجر فعلا فى كثير من السلع التى تتسوقها من المحال القريبة (او ما تسميها سلع الاستقراب)•

هذا وحجم السوق محدود فى مدننا ومخازن السوبر ماركت تتطلب تكاليف رأسمالية عالية هذا مع غرس عادات الشراء منها •

والسوبر ماركت لا يبنى علاقات وثيقة مع العملاء فهو لا يعطى على الحساب ولا يقوم بخدمات اضافية • كالتوصيل الى المنازل كما انها لا تستطيع ان تقوم بدور الترحيب بالعميل او العناية بتقديم الخدمة له •

ويلي ذلك ظاهرة واضحة أخرى وهى أن كثيراً من تجار التجزئة فى المدن الليبية يتصلون مباشرة بالموردين الاجانب فى بلاد كايطاليا أو المانيا أو بريطانيا أو اليابان محاولين تفادى التعامل مع تاجر جملة ولهذا نلاحظ ان هناك ضغطا على تاجـر الجملة فلا تزدهر تجارته • فهو لا يقوم بدوره فى ليبيا أى بوظائف التسويق من حيث التمويل أو التخزين أو النقل او تحمل مخاطر التسويق المختلفة أو بحـوث الاسواق •

وهى واجبات تساعد عمليات التسويق وتصبح هديا للاستنارة بها فى اجابـة طلبات المستهلكين •

الاتجاهات المنتظرة :

اذا كانت هذه هى سمات السوق الليبية فى الحاضر فما هى اتجاهاتهـا فى المستقبل؟ ان ليبيا مقبلة على عهد تختلف فيه عما مضى فهناك اتجاهات تشير الى تغييرات اساسية منها ما هو طويل الاجل ومنها ما هو قصير المدى •

وعلى رجال التسويق والاقتصاد ان يرقبوا هذه الاتجاهات الاساسية فعليها تبنى السياسات الاقتصادية ومن ثم تصبح هى المفتاح لاتخاذ القرارات •

هذه التغييرات الاساسية تحدث فى جوهر المجتمع الليبى وجوهر اقتصـاده وستؤثر حتما فى اسواقه ــ وهى كثيرة العدد ويختلف أثرها من سلعـة الى سلعة وسنقتصر فى الحديث على التغييرات الآتية :

أولا : نمـــو السكان :

بلغت زيادة مجموع السكان فى ليبيا نحوا من ٤٧٠ر٥١٠ نسمة فى بحر عشر سنوات من ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ اذ نما عـدد السكـان من ٨٨٩ر٠٨٨ر١ الى ٣٩٩ر٥٥٩ر١ نسمة ولنسبة الزيادة هذه تصل الى ٢ر٤٣٪ ومعنى هذا أن السكان يتضاعفون كل ٢٠ سنة أو ٢٥ سنة وان المعدل السنوي لها هو ٦ر٣٪ وانها تختلف من جزء الى جزء من البلاد فنسبة الزيادة فى مقاطعات برقة هى ١ر٥٥٪ ونسبة الزيادة فى مقاطعات طرابلس ٤ر٣٩٪ ونسبة الزيادة فى مقاطعات فزان ٧ر٣٢٪ وليس

ازدياد عدد السكان فى حد ذاتـه عاملا مؤثرا وانما المهم فى نظر رجال التسويق هو عدد الاسر او الوحدات المنزلية •

فقد زاد عدد الاسر بمقدار ٩٢ر١٢٢ أسرة اذ نمـا من ٥٤٩ر٢٤٠ أسرة فى عام ١٩٦١ الى ٦٧١ر٣٣٢ أسرة فى عام ١٩٦٤ •

أي بزيادة نسبتها ٣ر٣٨٪ وهي اقل من نسبة زيادةعددالسكانالتيهى ٢ر٤٣٪ ومعنى ذلك ان عدد افراد الاسرة الواحدة قد زاد من متوسط ٥ر٤ للاسرة الى ٧ر٤ شخص •

وهناك ظاهرة ازدياد الذكور عن الاناث فى ليبيا اذ زاد عدد الذكور مقـدار ٢٤٥,٧١٢ اذ كان عددهم فى ١٩٥٤ ٥٦٤,٤٥٠ شخص وأصبح عددهم فى عام ١٩٦٤ ٨١٠,١٦٢ شخص بينما زاد عدد الاناث ٢٢٤,٧٩٨ والفرق فى الزيادة وحدها ٢٠,٠٠٠ تقريبا وهى فى الاصل ٤٠,٠١١ فيصبح الفارق حوالي ٦٠,٠٠٠ زيادة فى الذكور عن الاناث وهكذا يصبح المعدل من الذكور ١٠٨/١٠٠ وربما كان هذا هو السر فى استمرار غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج ومن المعروف ان الامم التى تنمو فى عدد سكانها تصبح نسبة الشباب من هم دون سن العشرين نحو نصف سكـان البلاد • ومن ثم يزداد الطلب على الضروريات :

مطالب السكن للآلاف من الاسر الجديدة ــ مطالب الاطفال من تغذية وملبس ومدارس ومستشفيات ــ مطالب الشباب ــ من ملابس رياضية ومواصـلات ــ ومعاهد وكليات ــ مطالب النساء ــ من أدوات منزلية وأدوات زينة وملابس ــ ويصاحب ذلك ازدياد الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات •

ثانيـا : حركـات الهجـرة :

وهناك ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن •

ان عدد القرويين الذين ينزحون الى المدن أخذ فى الازدياد يوما بعد يوم ــ منهم من يهاجر مع عائلته ومنهم من يهاجر وحده ويعمل هؤلاء فى المدينة ويحصلون على مزيد من المال فيشترون مزيدا من السلع •

الا ان هذا الانتقال لم يقترن دائما بتحسين فى مستوى معيشتهم عما كانــوا عليه فى قراهم وكثيرا ما يسكنون فى البيوت المتواضعة المحيطة بمدينتى طرابلس وبنغازي وهم ينزحون الى المدن بحثا عن العمل مع الشركات أو فى الحكومة •

وتبدو ظاهرة نمو المدن فى بنغازى وطرابلس بشكل واضح فالزيــادة فى طرابلس فى عشر سنوات تصل ٨٢ر٨٤٩ نسمة بمعدل ٥ر٦٣٪ وفى بنغازي فى عشر سنوات تصل ٦٦ر٩٢٣ نسمة بمعدل ٩٥٪ ومع نمو المدن نلاحظ الاقبال على المبانى والانشاءات وازدياد الحدائق والملاعب •

وتتضح رغبة سكان المدن فى اقتناء السلع المعمرة كالثلاجات والفيلات واثاث المنازل وغيرها من الآلات المنزلية والاقبال على المطاعم والمقاهى ودور السينمــا وملابس الرياضة •

ثالثا تغييرات العمل :

ونلاحظ تغييرات فى العمل ــ الاطفــال والصبيان يمكثون وقتــا أطــول فى الدراسة فبعد ان كانوا ينصرفون الى الزراعة والحــرف اصبحوا يتجهون الى المدارس •

فهناك نقص فى الايدى العاملة بالنسبة لنمو السكان ولكن التعويض قــد يمكن فى اقبال المرأة على ميدان العمل •

هذا وان مركز المرأة فى المجتمع له تأثير هام على التنمية الاقتصادية فلو سمح للمرأة بالعمل خارج بيتها لزاد عدد الايدى العاملة وتضاعفت فرص التخصص ممــا يؤدى الى زيادة كمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة •

وان ما تحصل عليه المرأة من مال من شأنه ان يقوى الطلب على توسيــع السوق بالنسبة للبضائع الاستهلاكية • وتوجد فى الوقت الحالى صعوبة فى ملء الوظائف التى تصلح للنساء كالممرضات والمدرسات والسكرتيرات والمضيفــات فمكانة المرأة يتناولها تعديل كبير من النواحى الاقتصادية والاجتماعية التعليمية •

ومن ثم يجري تعديل على عادات الشراء وعلى رجال التسويق ان يعرفوا لها احتياجاتها من اغذية معلبة وادوات منزلية ــ وملابس وأدوات زينة •

رابعا تغير نمط الاستهلاك :

ولا بد ان تتعرض للعلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار وقد اجمع الاقتصاديون على ان أى تغيير فى الدخل القومى للدولة ينتج عنه تغيير فى نفس الاتجاه فى مستوى الاستهلاك العام •

وانه فى زيادة دخل الاشخاص يتبعه انتقالهم من مستوى اجتماعى الى مستوى آخر كانتقال الفرد مثلا من الطبقة الدنيا الى الطبقة المتوسط — بل ان العادة جرت على تقسيم الطبقة المتوسطة ذاتها الى شرائح منها المتوسطة العليا ومتوسطة المتوسطة والمتوسطة الدنيا وان رغبات الفرد لا تتحدد بحاجاته المادية فحسب بل تتأثر بظروف البيئة الاجتماعية ومن ثم يختلف نمط استهلاكه ويضطر الى مسايرة هذا الانتقال لان الفئات التى يزيد دخلها سوف تقلد وتحاكى الفئات التى انتقلت للمعيشة بينها وهكذا اجمع الاقتصاديون على انه :

(١) كلما زاد الدخل يزيد الانفاق على الغذاء ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل •

(٢) كلما زاد الدخل يزيد الانفاق على المسكن والوقود والاضاءة بنسبة قد تزيد عن نسبة زيادة الدخل •

(٣) كلما زاد الدخل يزيد الانفاق على الملابس ولكن بنسبة تزيد على نسبة زيادة الدخل •

(٤) كلما زاد الدخل يزيد الانفاق على الترفية والتسلية والتعليم بنسبة تزيد عن نسبة زيادة الدخل أي ان الانفاق على كل هذه الاوجه سيزداد بازدياد الدخل وهكذا نرى فى السنوات التى يرتفع فيها الدخل القومى تتسع اسواق الملابس والمباني والسيارات والسلع المعمرة أكثر من اسوق الاطعمة •

وان هناك ارتباطا نوعيا بين زيادة الدخل القومى ومجموع المبيعات بالتجزئة•

ويعنى ذلك ان ازدهار ورواج السلع الاستهلاكية مرتبط بازدهار البلاد • وتنمو فى المدن الليبية طبقة متوسطة جديدة قوامها موظفوا الحكومة والشركات والتجار واصحاب المهن الفنية من مدرسين ومهندسين واطباء ومحامين ومحاسبين —

وطلبة • والطبقة المتوسطة عادة هى قوام الاسواق نظرا لاتساع عددها ولارتفاع مستواها الثقافى فهى تتفاعل مع السوق اكثر من الطبقة العالية نظرا لقلة اعداد هذه الاخيرة واكثر من الطبقة الدنيا نظرا لعدم توافر الدخل المتاح للصرف لها •

خامسا تطـــور فى نظـــام التوزيـــع :

تتمثل تطورات نظام التوزيع فى انشاء الطرق وتعبيد القائم منها وتحسين خدمات البريد والبرق والتليفون ــ ويبدوا أثر الاعتماد على السيارة فى النقل البرى فى ان ترتبط البلاد بشبكة سريعة من المواصلات وتجارى العالم فى التقدم فى هذه الناحية ومن هذا يمكن التغلب على صعوبتين كبيرتين : الاولى ان مساحة البلاد شاسعة مترامية والثانية : ان عدد السكان على خفته متناثرون فى بقاع متفرقة ــ وهذا التطور ينتظر منه ان يقضى على ظاهرة انفصالية السوق •

هذا ولا يزال التسويق الزراعى يحتاج الى الكثير من التنظيم وعلى الاخص محاصيل التصدير كامثال زيت الزيتون واللوز والتبغ والحلفا والقمح والاسعار التى تعرض من قبل الشركات المصدرة تفرض فرضا وصغار المنتجين لا يملكون وسائل التخزين أو النقل والتحويل او المعلومات اللازمة للتسويق الناجح •

وتنتقل صعوبات التوزيع الى الصناعات المحلية فهى يمكنها بشىء من تنظيم التسويق ان تسد الكثير من الطلبات المحلية كشركات الزيت الاجنبية • واخيرا ارى مع انتشار التعليم والسفر الى الخارج وفى الداخل مع ما يقترن بهذا من دخول اذواق جديدة وظهور حاجات جديدة •

لهذا ننتظر ان يكون للاعلان دوره فى غرس العادات الجديدة واقتناء السلع الجديدة وايجاد التفضيلات حيث ان جزءا كبيرا من عملية البيع يتم مسبقا بفضل الاعلان •

فالوعى الاعلانى كله لا زال فى حاجة الى تنمية من جانب المنتج والمستهلك بل ومن جانب الوسائل الاعلانية أيضا كالملصقات والسينما والصحافة ــ وغيرها من الوسائل مع أمل تساهل البلديات فى ايجاد المساحات التي تسمح فيها بوجود

الاعلان خاصة وان الاعلان بالوانه ورسومه واضوائه يضفى على المدن وشوارعها وميادينها جمالا فوق طبقتها •

وهكذا نستطيع ان نمد البصر الى ما وراء آفاق الحاضر •

غير انه اذا كانت الخمس سنوات الماضية قد شاهدت مضاعفة الدخل نحوا من ثمان مرات • ومع فرض ان انتاج البترول سيصل فى ١٩٧٠ مثلا الى ٢ مليون برميل فى اليوم فمعنى ذلك ان دخل البترول هو الذي سينمو بمعدل ١٥٠ مليون جنيه أخرى أي أن الدخل القومي قد يصل الى حوالي ٣٠٠ مليون جنيه ويصبح الخط البيانى للنمو أقل سرعة مما كان قبلا ويقترب من قمة الانحناء •

ولكن برامج التنمية ستسير فى خطواتها نحو تدعيم الانتاج والخدمات واذن فالفرص موجودة فى مجال الزراعة مثلا والغابات والصيد البحرى والسياحة الى قبول المشروعات الحديثة ومن ثم نستطيع ان نرى أيضا ان سيل الهجرة من الحقل الى المدينة سيقل معدله ــ وان السكان غير المستقرين سيتجهون الى الاستقرار فى الاراضى التى تجد المياه والتربة والعناية •

ونرى ان المواطنين بما وهبوا من موهبة التجارة الطبيعة وما سوف يزيدون به خبرتهم من علم حديث سيجدون انفسهم قادرين على المساهمة فى مشروعات بلادهم بما لديهم من استثمارات تنمو مع النمو •

هذا وسيظل الطلب على البناء والانشاء كبيرا • وستظل الجهود الموجهة لرفع المستوى الاجتماعى مبذولة دون وجل أو خوف • ويزداد الطلب على السلع المعمرة والسلع الاستهلاكية وسيعمل الميزان التجارى الذى هو فى صالح البلاد على تدعيم النقد الليبى وفتح ابواب الاستيراد من مختلف البلدان مما سيوفر المزيد من السلع وايجاد فرص للاختيار والتفضيل •

غير ان المشكلة الرئيسية التى يخشى خطرها هى ظاهرة ارتفاع الاسعار • وتصبح المشكلة كيف تسير دفة السفينة بين عاملين عامل الاستقرار وعامل النمو • فانا نطلب الى رجال الاقتصاد العمل على خلق اقتصاد نامى مع الوصول الى هدف

الاسعار المستقرة بايجاد التعادل بين زيـادة الطلب وزيادة الاستثمـار لكل من الاغراض الخاصة والعامة أى بين الافراد والهيئات الحكومية • وان المشكلة الآن فى البلاد النامية ليست فى طلب قليل ولكن فى عرض قليل غير كاف ــ فعلينا بتوفير السلع الضرورية وان نشجع على الاستثمار بتكوين رؤوس الاموال ثم زيادة الانتاج بمشروعات مدروسة يتأكد نجاحها •

انها مشاكل النمو السريع ، هذا وان عملية النمو دون التعرض للتضخـم تحتاج الى تفكير وتخطيط ومرونة •

غير ان الاستثمار الاعظم فى واقع الامر هو فى تكوين جيل جديد منعم واع كما تدل عليه احصاءات التعليم ولا شك ان سيتناول امور بلده فى يديه فيعمـل على تطوير قطاعاتها فى الزراعة والصناعة والتجارة والصحة والمهن الفنية العالية •

لهذا انظر الى المستقبل بعين ملؤها التفاول بالخير يعم ارجاء البلاد فليس ادعى الى النجاح من النجاح •

اتجاهات السكان فى ليبيا

للدكتور انتوني ستانبوليس

أصدرت فى هذا العام مصلحة الاحصاء والتعداد التابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى الليبية كتابا يتضمن نتائج تعداد السكان الذى اجرى فى عام ١٩٦٤ ٠

ومنها يمكن استنتاج بعض الملاحظات عن التغيرات السكانية التى حدثت فى ليبيا منذ التعداد الاسبق الذى اجرى فى عام ١٩٥٤ ٠

أولا : مجموع السكان فى الولايات الثلاث

بلغت زيادة مجموع السكان فى ليبيا نحوا من ٤٧٥ر٤٨٠ اذ نما العدد من ١ر٠٨٨ر٨٨٩ فى عام ١٩٥٤ الى ١ر٥٦٤ر٣٦٩ فى عام ١٩٦٤ وتبلغ نسبة هذه الزيادة ٤٣ر٧٪ أى ان المعدل السنوى لها يصل الى ٣ر٦٪ ٠

زادت ولاية طرابلس بمقدار ٢٩٥ر٧٥١ نفس اذ نما عدد سكانها من ٧٣٨ر٣٣٨ الى ١ر٠٣٤ر٠٨٩ ٠

وزادت ولاية برقة بمقدار ١٥٩ر٧١٨ نفس اذ نما عدد سكانها من ٢٩١ر٢٣٦ الى ٤٥٨ر٩٥٤ نفس ٠

وزادت ولاية فزان بمقدار ٢٠ر٠١١ نفس اذ نما عدد سكانها من ٥٩ر٣١٥ الى ٧٩ر٣٢٦ ٠

وهكذا نرى ان مقدار الزيادة الحادثة فى عدد سكان ولاية طرابلس تعادل مجموع سكان ولاية برقة فى عام ١٩٦٤ وان الزيادة الحادثة فى عدد سكان ولاية برقة تعادل ضعف سكان ولاية فزان فى عام ١٩٥٤ ٠

وان النسبة المئوية للزيادة خلال عشر السنوات تصل الى ٩ر٥٤٪ فى ولايـة برقة وذلك بمقارنتها بنسبة ٩ر٣٩٪ التى وصلت اليها فى ولاية طرابلس وبالنسبة الى ١ر٣٣٪ فى ولاية فزان •

ونلاحظ فى الجدول رقم واحد بسبب بعض التعديلات فى الحدود الادارية بين الاقسام فى ولاية فزان التى جرت بعد تعداد عام ١٩٥٤ ان تقديرات السكـان فيها تناولت منطقتى سبها واوبارى ولم تبين عدد الاسر او عدد الذكور والاناث •

هذا وان الجدول (و) فى الصفحة ٢٢ من الاحصاء العام لا يعير التفاتا الى هذا التعديل فلا يجرى تعديلا على ارقام السكان فى تعداد عـدد الاسر حسب الاقاليم/١٩٥٤ التى صدرت عن سبها وابارى بحدودها الاولى •

عـــدد الأسر حسب الاقاليم :

زاد عدد الاسر (الوحدات المنزلية) فى ليبيا بمقدار ٩١ر٤٤١ من ٥٤٩ر٢٤٠ فى عام ١٩٥٤ الى ٩٩٠ر٣٣١ فى عام ١٩٦٤ ولما كانت هذه الزيـادة بنسبة ٣٨٪ وهى أقل فعلا من نسبة زيادة عدد السكان وهى ٧ر٤٣٪ فهناك زيادة فى عـدد الوحدات الاسرية من معدل ٥ر٤ فى عام ١٩٥٤ الى معدل ٧ر٤ فى عام ١٩٦٤ •

ولقد زاد عدد الاسر فى ولاية طرابلس بمقـدار ٢٩٤ر٥٨ من ٨٠٥ر١٦٥ فى عام ١٩٥٤ الى ٠٩٩ر٢٢٤ فى عام ١٩٦٤ •

وفى برقة كانت الزيادة ٣٥٤ر٢٨ اسرة من ٦١٩ر٦١ الى ٩٧٣ر٨٩ اسرة •

وكذلك الامـر بالنسـبة لفزان كانت الزيـادة ٧٩٣ر٤ من ١٢٥ر١٣ الى ٩١٨ر١٧ اسرة •

معـــدل الذكور والاناث فى الاقاليم :

هنا تبدو ظاهرة ازدياد الذكور عن الاناث فى ليبيا فلقد ازداد عدد الذكور بمقدار ٩٣٦ر٢٤٨ اذ كان عددهم فى عام ١٩٥٤ ، ٤٥٠ر٥٦٤ فاصبح عددهم فى عام ١٩٦٤ ٨١٣,٣٨٦ بينما الزيادة فى عدد الاناث بلغت ٢٢٦,٥٤٤ اذ كان عددهـن ٤٣٩ر٥٢٤ فى عام ١٩٥٤ فاصبح عددهن ٩٨٣ر٧٥٠ فى عام ١٩٦٤ •

فالفارق فى العدد بين الجنسين ازداد حدة اذ ارتفع من ٤٠ر٠١١ الى ٦٢ر٤٠٣ وهكذا يصبح معدل الذكور بالنسبة للاناث ١٠٨ر٣ لكل ١٠٠ انثى ٠

ان عدد الذكور فى ولاية طرابلس قد زاد بمقدار ١٥٥ر٥٠٦ فقد كان ٣٨٢ر٢٠٩ فى عام ١٩٥٤ فاصبح ٥٣٧ر٧١٥ فى عام ١٩٦٤ هذا فى الوقت الذى زاد فيه عدد الاناث بمقدار ١٤٠ر٢٤٥ فقط فقد نما عددهن من ٣٥٦ر١٢٩ نفسا فى عام ١٩٥٤ الى ٤٩٦ر٣٧٤٪ فى عام ١٩٦٤ ٠ ونفس الشي ينطبق على ولاية برقة التى زاد عدد الذكور فيها بمقدار ٨٣,٠٥٩ اذ ارتفع من ١٥٢,٤٥٤ فى عام ١٩٥٤ الى ٢٣٥ر٥١٣ فى عام ١٩٦٤ بينما اقتصرت الزيادة فى الاناث على ٧٦ر٦٥٩ فقد ارتفع عددهن من ١٣٨ر٧٨٢ فى عام ١٩٥٤ الى ٢١٥ر٤٤١ فى عام ١٩٦٤ ٠

ولكن الموقف فى فزان مختلف فقد بقى الجنسان تقريبا متعادلين فقد زاد عدد الذكور بمقدار ١٠ر٣٧١ اذ ارتفع من ٢٩ر٧٨٧ فى عام ١٩٥٤ الى ٤٠ر١٥٨ فى عام ١٩٦٤ ٠

وكانت زيادة الاناث بمقدار ٩ر٦٤٠ اذ ارتفع العدد من ٢٩ر٥٢٨ الى ٣٩ر١٦٨ فى عام ١٩٦٤ ٠

طرابلس وبنغازى :

تبدو ظاهرة نحو المدن فى هاتين المدينتين بشكل واضح ــ فان طرابلس قد زاد عدد سكانها مقدار ٨٢ر٨٤٩ مرتفعا من ١٢٩ر٧٢٨ من عام ١٩٥٤ الى ٣١٢ر٥٧٧ فى عام ١٩٦٤ ٠

بينما زادت بنغازى مقدار ٦٦ر٩٢٣ فى عدد سكانها مرتفعا من ٦٩ر٧١٨ الى ١٣٦ر٦٤١ فى عام ١٩٦٤ ٠

فما لزيادة فى عدد سكان مدينة طرابلس أكثر من مجموع سكان مدينة بنغازى فى عام ١٩٥٤ وأكبر من زيادة السكان فى مدينة بنغازى فى عام ١٩٦٤ ونسبة الزيادة فى طرابلس هى ٥ر٦٣٪ بينما تصل فى بنغازى الى ٩٥٪ ٠

ويمكن أخذ فكرة أكثر وضوحا عن زيادة عدد سكان مدينة طرابلس لو أخذنا فى الاعتبار بعض التقديرات فى سنين أخرى ٠

فتقدير ١٩٣٧ انهاكانت تحتوى على حوالى ٨٠ر٠٠٠ من السكان أى أكثر قليلا من سكان بنغازى فى ١٩٥٤ .

سنة ١٩٥٠ انها كانت تحتوي على ١١٠ر٠٠٠ من السكان
سنة ١٩٥٤ انها كانت تحتوى على ١٣٠ر٠٠٠ من السكان
سنة ١٩٥٩ انها كانت تحتوى على ١٨٠ر٠٠٠ من السكان
سنة ١٩٦٤ انها كانت تحتوى على ٢١٢ر٠٠٠ من السكان

أما عدد الاسر منذ بلغت الزيادة فى طرابلس ١٥ر٧٤٢ فقد نما العدد من ٣٠ر٣١٩ فى عام ١٩٥٤ الى ٤٦ر٠٦١ فى عام ١٩٦٤ وهذه نسبة تصل الى ٤ر٦ شخص فى كل اسرة ــ وهى تقريبا فى معدل النسبة العامة للدولة .

وبنغازى من الناحية الاخرى فقد زاد عدد الاسر بمقدار ١١ر٨٨٥ مرتفعا من ١٤ر٨٧٩ الى ٢٦ر٧٦٤ فى عام ١٩٦٤ ــ ويصبح معدل الاسرة ٥ر١ شخص وهو اعلى من نفس المعدل فى الدولة .

وزاد عدد الذكور فى طرابلس بمقدار ٤٣ر٦٠٨ مرتفعا من ٦٨ر٤٢١ فى عام ١٩٥٤ الى ١١١ر٠٢٩ فى عام ١٩٦٤ بينما كانت الزيادة فى عدد الاناث بمقدار ٤٠ر٢٤١ مرتفعا من ٦١ر٣٠٧ فى عام ١٩٥٤ الى ١٠١ر٥٤٨ فى عام ١٩٦٤ وهكذا أصبح المعدل ١٠٩ر١ من الذكور لكل ١٠٠ انثى .

وفى مدينة بنغازي كانت الزيادة فى عدد الذكور ٣٣,٩٠١ مرتفعا من ٣٨,٢٤١ فى عام ١٩٥٤ الى ٧٢ر١٤٢ فى عام ١٩٦٤ وازداد عدد الاناث الى نفس العدد تقريبا ٣٣ر٠٢٢ مرتفعا من ٣١ر٤٧٧ سنة ١٩٥٤ الى ٦٤ر٤٩٩ فى عام ١٩٦٤ وهكذا أصبح المعدل ١١١ر٨ من الذكور لكل ١٠٠ انثى فى بنغازى وهو أعلى من المعدل فى الدولة كلها .

وملحق بهذا جدولان يبينان عدد السكان وعدد الاسر والذكور والاناث لكل من طرابلس وبنغازى (جدول ٢، ٣) وفيما عدا مدينتى طرابلس وبنغازى ــ قد ظهر أيضا معلومات لتعداد المدن الآتية فى نتائج احصاء ١٩٦٤ ويمكن بمقارنتها بتعداد سنة ١٩٥٤ فتصل الى الحقائق التالية :ــ

	تعداد	
المدينة	عام ١٩٥٤	عام ١٩٦٤
درنة	١٥٫٨٩١	٢١٫٤٣٢
طبرق	٤٫٩٩٥	١٥٫٨٦٧
اجدابيا	١٦٫٣٣٦	١٥٫٤٣٠
البيضاء	— —	١٢٫٧٩٩
المرج	٩٫٩٨٢	١٠٫٦٤٥

أما المعلومات الخاصة بالمدن الاخرى فيمكن تقديرها بالقاء نظرة على الارقام الموضحة فى الاحصاء العام لجميع المديريات التى تضم تلك المدن والجدول رقم ٤ يمثل منتجات من بعض المديريات الكبيرة فى المقاطعات المختلفة فمثلا نجد سوق الجمعة ولو انها ضاحية من ضواحى طرابلس الا اننا نجدها تحت عنوان مديرية سوق الجمعة ولها من السكان عدد ٨١٫١٢٣ وكذلك نجد ان مدينة مصراته موزعة بين مديريات مختلفة حسب التقسيمات الادارية ٠

ملخص حالة السكان فى ليبيا

	١٩٥٤م	١٩٦٤م	الزيادة
عدد السكان الاجمالى	١٫٠٨٨٫٨٨٩	١٫٥٦٤٫٣٦٩	٤٧٠٫٥١٠
نسبة الزيادة			٤٣٫٧٪
المعدل السنوى			٣٫٦٪
ولاية طرابلس	٧٣٨٫٣٣٨	١٫٠٣٤٫٠٨٩	٢٩٠٫٨٧٨
النسبة المئوية			٣٩٫٤٪
ولاية برقة	٢٩١٫٢٣٦	٤٥١٫٤٦٤	١٦٠٫٢٣٣
النسبة المئوية			٥٥٫١٪
ولاية فزان	٥٩٫٣١٥	٧٨٫٧١٤	١٩٫٣٩٩
النسبة المئوية			٣٢٫٧٪

عـــدد الاسر

ليبيا	٢٤٠ر٥٤٩	٣٣٢ر٦٧١	٩٢ر١٢٢
نسبة الزيادة			٣٨ر٣٪
ولاية طرابلس	١٦٥ر٨٠٥	٢٢٥ر٠٦٦	٥٩ر٢٦١
ولاية برقة	٦١ر٦١٩	٨٩ر٧٤٥	٢٨ر١٢٦
ولاية فزان	١٣ر١٢٥	١٧ر٨٦٠	٤ر٧٣٥

معـــدل الذكور والاناث

	١٩٥٤	١٩٦٤	الزيادة
عدد الذكور فى ليبيا	٥٦٤ر٤٥٠	٨١٠ر١٦٢	٢٤٥ر٧١٢
عدد الاناث	٥٢٤ر٤٣٩	٧٤٩ر٢٣٧	٢٢٤ر٧٩٨
الفارق بين الجنسين	٤٠ر٠١١	٦٠ر٩٢٥	٢٠ر٩١٤
معدل الذكور للاناث			١٠٨ر١٪

ولايـــة طرابلس

عدد الذكور	٣٨٢ر٢٠٩	٥٣٤ر٩١٩	١٥٢ر٧١٠
عدد الاناث	٣٥٦ر١٢٩	٤٩٤ر٢٩٧	١٣٨ر١٦٨

ولايـــة برقـــة

عدد الذكور	١٥٢ر٤٥٤	٢٣٥ر٥٢٦	٨٣ر٠٧٢
عدد الاناث	١٣٨ر٧٨٢	٢١٥ر٩٤٣	٧٧ر١٦١

ولايـــة فـــزان

عدد الذكور	٢٩ر٧٨٧	٣٩ر٧١٧	٩ر٩٣٠
عدد الاناث	٢٩ر٥٢٨	٣٨ر٩٩٧	٩ر٤٦٩

مدينة طرابلس

	١٩٥٤	١٩٦٤	الزيادة
عدد السكان	١٢٩ر٧٢٨	٢١٢ر٥٧٧	٨٢ر٨٤٩
			٥ر٦٣٪

مدينة بنغازى

عدد السكان	٦٩ر٧١٨	١٣٦ر٦٤١	٦٦ر٩٢٣
			٥٩٪

مدينة طرابلس تاريخيا :

١٩٣٧	١٩٥٠	١٩٥٤	١٩٥٩	١٩٦٤
٨٠ر٠٠٠	١١٠ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠	٢١٢ر٥٧٧

عـــدد الاسر

	١٩٥٤	١٩٦٤	الزيادة
طرابلس	٣٠ر٣١٩	٤٦ر٠٦١	١٥ر٧٤٢

المتوسط ٤ر٦ شخص لكل اسرة = معدل النسبة العامة

بنغازى	١٤ر٨٧٩	٢٦ر٧٦٤	١١ر٨٨٥

المتوسط ٥ر١ شخص لكل اسرة وهو اكبر من معدل النسبة العامة

الذكور فى طرابلس	٦٨ر٤٢١	١١١ر٠٢٩	٤٣ر٦٠٨
عدد الاناث	٦١ر٣٠٧	١٠١ر٥٤٨	٤٠ر٢٤١
	المعدل	١ر١٠٩٪	

بنغـــازى

عدد الذكور	٣٨ر٢٤١	٧٢ر١٤٢	٣٣ر٩٠١
عدد الاناث	٣١ر٤٧٧	٦٤ر٤٩٩	٣٣ر٠٢٢

المعدل ٨ر١١١ وهو اعلى من المعدل العام للدولة

١٠٠

ملخصات :

البطالة الظاهرة والمقنعة فى ليبيا *

يستعرض المقال الموارد الاقتصادية فى ليبيا مؤكدا ضعف موردين رئيسيين هما :

الماء والقوة العاملة • ويستمر فى بحث الموضوع الثاني مناقشا البطالة فى ليبيا معتمدا على نتيجة احصاء السكان العام لسنة ١٩٦٤م وبعض المصادر الاحصائية الاخرى التى تنشرها المصالح الحكومية فى ليبيا • وفيها يتضح أن نسبة البطالة الظاهرة بين السكان تصل الى ٨ر٤٪ • اذ أنه من عدد السكان الاجمالي وهو ١,٥٦٤,٣٦٩ تبلغ نسبة ممن تزيد اعمارهم عن الستة السنوات ١,٢٢٢,٥٨٢ — وحيث أن الاحصاء العام للسكان المشار اليه يدخل فى القوة العاملة كل من زاد على ست سنوات واعتبر مشتركا فى النشاط الاقتصادى للبلاد فان الاحصاء العام يحدد ٤٠٥ر٢٥٨ ممن يمثلون العاملين فعلا •

يناقش الكاتب بعد ذلك أسباب البطالة فى ليبيا بالرغم من الرواج الاقتصادى العظيم الذي تعيش فيه البلاد نتيجة لاكتشاف البترول • ويقسم أنواع البطالة الى •

١ ـ البطالة الدورية :

ويستنتج أنها غير ذات أثر فى ليبيا •

٢ ـ البطالة الموسمية :

وتساهم فى نسبة من البطالة الموجودة فعلا وخاصة فى مجال القطاع الزراعى •

٣ ـ البطالة الاحتكاكية :

ولو انها تمثل عنصرا مشاركا فى البطالة الموجودة الا أنها غير ذات أهمية كبيرة نتيجة للرواج الاقتصادي الكبير وتوفر فرص العمل •

---

* ملخص مقال تحت نفس العنوان منشور فى القسم الاجنبي

٤ ـ البطالة التكونولوجية :

ويبدو أن أهم ميدان يمكن أن تظهر فيه هذا النوع من البطالة هو القطاع الزراعى نتيجة للتوسع الكبير فى استعمال الآلات الحديثة فى السنوات الاخيرة وما ينتظر من زيادة فى استعمال الآلات الحديثة فى القطاع الزراعى يمكن ان يوجد طبقات من المزارعين بدون عمل •

٥ ـ البطالة البنيانية :

وتحدد هنا بحتواها بالبطالة الناتجة عن اختلال فى الطلب أو عرض القوى العاملة • ونظراً لان الطلب كبير على منتجات جميع الصناعات فانه لا مبرر الى الخوف من آثار البطالة الناشئة عن اختلال فى الطلب على الصناعات القائمة • وأما من ناحية اختلال العرض فانه يتضح من الجداول المرافقة أن العدد الذى حدد فى الاحصاء العام للسكان على أنهم يبحثون عن عمل لم يشيروا الى ارتباطهم باية صناعة أو قطاع معين وكذلك يظهر أن معظم المتعطلين هم أساسا من الداخلين حديثا لسوق العمل والذين لا يملكون خبرات كما أن اغلبيتهم من الاميين وذوى العاهات • ويمكن للنظام الاقتصادي أن يمتصهم اذا ما أهلوا للعمل عن طريق البرامج التدريبية •

البطالة المقنعة :

وقد حدد حتواها على أساس انها سوء استعمال لليد العاملة سواء عن طريقة وضعها فى غير المكان المناسب أو استغلالها استغلالا سيئا بالرغم من وجودها فى المكان المناسب •

ويعني ذلك أن الانتاجية الحدية لعامل صغير تصل احيانا الى الصفر • ولا تسعفنا الارقام لمعرفة مدى انتشار هذا النوع من البطالة فى ليبيا ولكن الاعتقاد سائد انها منتشرة فى الريف وفى كثير من المصالح الحكومية نظرا لان نظام التوظيف لا يزال يتبع افتراضا قديما عم قبل اكتشاف البترول وهو عدم توفر فرص العمل •

ويتشكك المقال كثيرا فى هذا المستوى العالى من البطالة ٨ر٤٪ اذ يسود الاعتقاد أن هناك عوامل كثيرة أدت الى هذه النتيجة من بينها ان الاحصاء جاء

فى آخر يوليو وهو آخر موسم للحصاد وقد تكون البطالة الموسمية هنـــا أكثر تأثيرا فى نتيجة الاحصاء ، كما أن شهر يوليو هو العطلة الصيفية بالنسبة للمدارس والمعاهد والجامعة وفى هذا الوقت بالذات ينتشر عدد كبير من الطلبة فى جميـــع ارجاء المملكة باحثين عن الاعمال •

ومع ذلك فان ليبيا فى حاجة الى الايدي العاملة المدربة التي يمكنها من الاضطلاع بمسؤوليات التنمية الاقتصادية ، ويمكن القول أن تغير ظروف العمل والقلـــق وعدم الاستقرار النفسى بين الطبقات العاملة مظهر من مظاهر التنمية الاقتصادية وتطور النظام الاقتصادى وسوف يدعو ذلك الى الشكوى وتوجيه اللوم ، ولكن الاجراءات الضرورية يجب أن تتخذ سواء فى تسهيل تنقل القوى العاملة حيث يزيد الطلب عليها أو اكسابها الخبرات الضرورية للقضاء على البطالة المنتشرة بانواعهـــا ولرفع مستوى دخل الطبقات العاملة •

ملخصـات:

العوامل الجغرافيـــة *
في بناء وادارة الموانيء البترولية الليبية

بدأ أول تصدير للبترول من ليبيا فى ١٢ سبتمبر ١٩٦١م ، وقد انعكست آثار هذا النشاط الاقتصادى الكبير على البلاد ، فنمت المدن واتسع نطاق المشروعات الكبيرة وخاصة فى طرابلس وبنغازي ، وقد انطلق البترول مصدرا الى العـالم الخارجى عن طريق ثلاث موانى بترولية هامة هى مرسى البريقـة والسدرة ورأس لانوف ، وتتصل هذه الموانى بالحقول البترولية بشبكة من خطوط الانابيب تتركز فى منطقة واحدة •

فقد تم أول اكتشاف تجارى للبترول عام ١٩٥٩ فى زلطن التابع لشركة اسو وتوالت الاكتشافات بعد ذلك •

وقد اقيمت الموانى البترولية الثلاث فى المنطقـة الساحلية لخليج سرت وهى منطقة جافة ولا يمكن الاعتماد على مستوى الامطار فيها ولا المياه الجوفية لضمان حياة مستقرة للانسان • وتتبع الرياح نموذجا خاصـا ففى الصيف تسود ريـاح جنوبية تعرف (بالقبلي) وهى حارة وتحمل كميات كبيرة من الغبار فتتعذر الرؤيا الواضحة أما فى الشتاء فتسود رياح شمالية غربية تتبعها زوابع بحرية •

وعلى الرغم من هذه الصعوبات الجغرافية وبعد منطقة الخليج عن المراكـز السكانية فقد تركزت الموانى البترولية فيها •

وكان على الشركات البترولية أن تتعامل مع هذه العوامل الجغرافية القاسية فى بناء هذه الموانى البترولية مع انعدام أية تسهيلات ما عدا الطريق الساحلى •

---

* ملخص للمقال المنشور فى القسم الانجليزي .

يمكن اجمال الخواص العامة لميناء بترولى فى الآتى :

١ ــ مياه عميقة هادئة .

٢ ــ اراضى مرتفعة لبناء الخزانات حتى يمكن استعمال الجاذبية لتعبئة البواخر .

٣ ــ ميناء صغير للزوارق التى تقود ناقلات البترول .

٤ ــ قرب الميناء البترولى من حقول الانتاج وذلك لمد الانابيب البترولية .

فاذا اضفنا عبء النفقات فى توفير أى من التسهيلات السابقة وكذلك سرعة الانجاز لبداية تصدير البترول فان وضع الشركات لم يكن سهلا فى اختيار الموقع، اذ لا تتوفر فى الخليج أى من هذه المتطلبات .

وقد كانت شركة اسو الاولى فى اختيار الموقع على الخليج وقد أنتقت مرسى البريقة وهى ميناء صغير مهجور ونظرا لوقوعه فى الطرف الجنوبى الشرقى للخليج فانه يتعرض الى أقسى عواصف البحر الابيض فى الشتاء . وكان حقل الظهرة التابع لشركة أويزس أكثر ملاءمة فى موقعه من حقل زلتن .

ولكن شركة أويزس لم تعثر على ميناء طبيعى فى المنطقة الغربية من الحقل وقد استقرت أخيرا على موقع السدرة اذ تكون المياه العميقة قريبة من الشاطيء وتوجد أراضى مرتفعة على بعد بعض كيلومترات لبناء الخزانات عليها .

وجاءت بعد ذلك بسنتين شركة موبيل تبحث عن موقع لبناء مينائها البترولى وقد اختارت رأس لانوف وهو من المواقع التى سبق أن فكرت فيها شركة أويزس ، ولا تختلف الظروف الطبيعية كثيرا على تلك السائدة فى ميناء السدرة .

وقد استفادت موبيل من التجارب السابقة لمنافسيها فى البريقة والسدرة وكذلك نظرا لاستعمالها لتسهيلات شركة أويزس لم يكن عنصر الزمن قاسيا عليها فجاء ميناء رأس لانوف نموذجا ممتازا ولكن نظرا لعدم مرور وقت كاف عليه اذ انه فتح فقط فى سنة ١٩٦٥ م فانه من الصعب الحكم على امكانيات الميناء الجديد الذى استغرق وقتا من الدراسة والبحث .

وتتشابه اجراءات تعبئة البواخر فى الموانى الثلاث ، وتقضى الناقلات من ثمانية عشرة الى عشرين ساعة تغادر بعدها الميناء بعد اجراء التفتيش الدقيق عن نوع وكمية البترول المحمل من قبل ممثل الشركة وضابط الجمارك الليبى وممثل وزارة البترول ويمكن اتمام هذه الاجراءات فى أى وقت من اليوم وفى أية ظروف جوية • وقد انفقت الشركات مبالغ طائلة فى تنمية المجتمعات الصغيرة حول هذه الموانى ، فقد واجهت مشكلة مياه الشرب وانشاء الطرق والمباني السكنية •

وتعتبر ليبيا الدولة الاولى فى العالم التى تمكنت من انشاء ثلاث موانى خلال عشر سنوات من اصدار قانون البترول • وآخر عام ١٩٦٦ سوف يفتح ميناء رابع هو ميناء الحريقة فى طبرق وبدخول شركات جديدة من المحتمل انشاء موانى جديدة فى ليبيا اذا تم اكتشاف حقول جديدة اذ انه لا توجد طاقة انتاجية فائضة الا فى خطوط أنابيب موبيل •

أن الظروف الجغرافية فى خليج سرت وضعت الكثير من العراقيل والصعوبات فى طريق انشاء هذه الموانى البترولية لا تذكر بجانبها بعض الصعوبات التى واجهتها الشركة الفرنسية للبترول عند بناء ميناء (سكره) بتونس لتصدير البترول الجزائري • ويبدو أن الشركات العاملة فى ليبيا أستفادت من التطور التكنولوجى فزالت الكثير من الصعوبات ولكنها لم تتغلب عليها كلها ومع التطور العلمى ينتظر لهذه الموانى حياة طويلة منتجة اذ يمكن الحصول على المياه الصالحة للشرب من البحر ولكن ذلك يحتاج الى بعض الوقت •

مراسلات :

تطور انتاج البترول فى ليبيا ومستقبله

لقد سررت كثيرا باستلامى المجلد الثانى لمجلتكم القيمة « دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال» وبهذه المناسبة أود أن أكرر تهنئتي الصادقة لشخصكم ولجميع المشرفين على اخراج هذه المجلة وأعبر لكم عن تمنياتى الطيبة لمستقبل مركز الابحاث الاقتصادية وادارة الاعمال راجيا له كل التوفيق والنجاح فى خدمة الاقتصاد والاقتصاديين •

وباطلاع سريع على محتويات هذا العدد أعجبت بما فيه من أفكار نيرة ومعلومات قيمة الا اننى لاحظت بعض الاخطاء البسيطة فى المقال الخاص بتطور انتاج البترول فى ليبيا ومستقبله رأيت من واجبى أن ابعث بها الى سيادتكم حتى يمكن تصحيح هذا المقال فى المستقبل • وفيما يلى ملخص الاخطاء التى هى موضوع هذه الرسالة :

١) ورد فى الصفحة الاولى من المقال ان ليبيا تأتى فى المرتبة الثالثة من اقطار افريقيا من حيث المساحة وذلك بعد السودان والكونغو بينما الصحيح هو ان ليبيا تأتى فى المرتبة الرابعة بعد السودان والكونغو والجزائر من حيث المساحة •

٢) الصفحة الثانية السطر الثانى : الصحيح جبال نفوسه وليس جبال طرابلس •

٣) الصفحة الثامنة السطر الرابع : ان انضمام الشركات الثلاث فى شركة اويزس لايمثل انضماما فعليا ولكن يقتصر على الناحية الادارية فقط وليس لشركة أويزس أي صبغة الا كوكالة ادارية لخدمة الشركات الام التي تحتفظ بحقها فى التصرف فى امورها على انفراد وكذلك كل شركة من

هذه الشركات الثلاث تعتبر مسئولة مسئولية مباشرة أمام الحكومة الليبية فى الوفاء بالتزاماتها •

٤) جاء بالصفحة التاسعة آخر الفقرة الثالثة ما يلى : « وينتظر ان يزداد هذا الانتاج الى حوالى المليونين من البراميل يوميا فى أواخر سنة ١٩٦٥ » ان هذا العدد من المجلة ظهر فى أواخر ربيع ١٩٦٦ ونحن الآن فى الشهر التاسع من هذه السنة ولم يصل الانتاج اليومى حتى الى المليون والنصف والواقع انه ليس من المتوقع ان يصل الانتاج الى المليونين الا فى النصف الثانى من السنة القادمة •

٥) يلاحظ ان فى آخر الصفحة التاسعة يعتمد المؤلف على نشرة بنك باركليز كمصدر للمعلومات عن البترول فى ليبيا والواقع هو ان هذه المجلة تعتبر مصدرا ثانويا اذا ما قورنت بما هو متوفر فى تقارير وزارة البترول واحصاءات بنك ليبيا ومصلحة الاحصاء المركزية وغيرها من المصادر الرسمية • وكذلك الحال بالنسبة لجريدة السندى قبلى •

٦) ورد فى الصفحة العاشرة آخر الفقرة الاولى ان حقل بب يبعد حوالى ٥٠٠ ميل من جنوب طبرق بينما فى الصفحة الرابعة عشر يقول المؤلف ان نفس هذا الحقل يبعد حوالى ٣٠٠ ميل من الساحل •

٧) الصفحة احدى عشر ، اول الفقرة يقول المؤلف ان معمل اسو للتكرير بمرسى البريقة بدأ عمله فى منتصف عام ١٩٦٣ والواقع ان هذا المعمل لم يبدأ عمله حتى الآن بسبب خلافات بين الشركة والحكومة حول تسعيرة البترول المكرر • وكذلك الفقرة الرابعة من نفس الصفحة المعنى غير واضح والتاريخ غير صحيح •

٨) الصفحة الرابعة عشر : عند التعرض الى مصروفات شركات كان من الافيد لو بين المؤلف ما تنفقه فى داخل ليبيا وما تنفقه خارجها وكل هذه المعلومات متوفرة فى تقارير وزارة البترول ونشرة بنك ليبيا •

٩) أما ما جاء فى الصفحة الخامسة عشر غير مرتبط مـع ما سبقه وكذلك الارقام والتواريخ الواردة فى الفقرة الرابعة حول نصيب ليبيا من ارباح البترول غير صحيحة والسنة المالية فى ليبيا ليست ميلادية كما تعلمون •

١٠) الصفحة التاسعة عشر : آخر فقرة ، ان شركتا **Philips & Pan American** فلبس وپان أميركان انضمتا الى مجموعـة الشركـات المنتجـة منذ اوائل هذه السنة •

دكتور علي أحمد اعتيقـة

رد ومناقشة

لقد أطلعت على ملاحظاتكم الواردة حول «تطور انتاج البترول فى ليبيا ومستقبله» • وأود أن أجمل فى هذا ملخصا للرد عليها •

١ — أن المعلومات الجغرافية الواردة بالمقالة مستمدة من المؤلفات المختصة فقد ذكرت فى صفحة ٢ من المقالة اشارة الى كتاب الدكتور عبد العزيز شرف (جغرافية المملكة الليبية المتحدة) — كما ان المعلومات الخاصة بالمساحة وردت بالنص فى الصفحة رقم ٧ من كتاب « المملكة الليبية — صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي للأستاذ عبد الامير قاسم كبه المستشار الاقتصادى المساعد فى لجنة البترول الليبية سابقا » وكذلك فيما يختص بجبل طرابلس فقد ورد فى ص ٨ من الكتاب المذكور •

٢ — فيما يختص بانضمام كل من شركات كوتتنتال وامبرادا واهايو (مارثون) الى بعضها وكونت شركة أويزس ، يلاحظ اننا لم نقل ان الانضمام كان فعليا أو اداريا علما بأن هذه المعلومات مستقاة من كتاب الأستاذ عبد الامير قاسم كبه السابق الاشارة اليه ص ٩٣ فى السطر الثامن •

٣ — فيما يخص بانتاج ليبيا واحتمال وصوله الى حوالي المليونين من البراميل فى اواخر ١٩٦٥ والواردة فى ص ٩ يلاحظ ان ما ورد بشأنه هو « وينتظر » وهذا ما فيه الكفاية فان المقال لم يقطع بذلك بل استعمل لفظ ينتظر ، هذا ويلاحظ ان المقال كتب قبل طبع المجلة والتي استغرقت وقتا ولا دخل للكلية أو المؤلف فى تحديده ، كما قد وقعت بعض الاخطاء المطبعية مثل رقمى ٣٠٠ ، ٥٠٠ ميل المشار اليهما فى خطابكم •

٤ — أما فيما يختص بالاشارة الى نشرة بنك باركليز فيما يتعلق بنقطة معينة فليس معنى هذا أنها هى مصدر المعلومات فان مصدرها بطبيعة الحال هى تقارير وزارة البترول واحصاءات بنك ليبيا ومصلحة الاحصاء المركزية الخ • وانى اتوجه بنفسى الى بنك ليبيا — فرع بنغازى — للحصول على نشراته وحين ظهورها للحصول على المعلومات والتى اقدرها كل التقدير والتى هى الأساس ، ولكن قد يحتاج الانسان الى بعض المعلومات لحين ظهورها مما يضطره الى الالتجاء الى بعض المصادر الاخرى •

ثم أنه من جهة أخرى فان طبيعة البحث العلمى تقتضى الاطلاع على كل المصادر حيثما كان ذلك ممكنا •

والسبب فى الاشارة الى نشرة بنك باركليز بالذات ، هو أن ذلك المصدر يعتبر استثناء ، والاستثناء هو الذى يذكر دائما ويسمى فى البحث العلمى والمراقبة مبدأ الاستثناء • "Exception Principle"

وانه ليسرني بهذه المناسبة لو تمكنت من الحصول باستمرار وفى الوقت المناسب على تقارير وزارة البترول والتى طلبتها فى بعض المناسبات شفويا فى بنغازى وطرابلس — حتى اتمكن من الاعتماد عليها اعتمادا تاما فانى اضطر الى الالتجاء الى كل ما يكتب سواء فى الصحف العربية أو الانجليزية أو مجلات البترو العالمية مثل World Oil Petroleum Management ومجلة النفط العربي وقافلة الزيت ومجلة Petroleum Press Service والتى تصدر بلغات كثيرة منها العربية تحت اسم « مجلة النفط » ، وانباء البترول — الخ • ومن ذلك يتضح لكم اني لا ادخر وسعا فى الاستعانة بكل المصادر حسب امكانياتى للوصول الى معلومات صحيحة •

٥ — أما فيما يختص بمعمل التكرير بمرسى البريقة فقد ذكر ان هذا المعمل بدأ عمله فى منتصف عام ١٩٦٣ أى أنه كان مستعدا للعمل منذ ذلك التاريخ — ولعل التعبير لم يكن واضحا — ولكنه لم يبدأ عمله المفروض فيه أن يؤديه

كما ذكرتم بسبب خلافات بين الشركة والحكومة واقتصر عمله حتى الآن على بعض العمليات الخاصة بالشركة مثل المياه وبعض الكيماويات وذلك على ما علمت من بعض المسئولين بالشركة •

٦ — فيما يتعلق بمصروفات الشركة والتفرقة بين ما صرف فى داخل ليبيا وخارجها اتشرف بافادتكم بأنه لم يتسنى لى تفاصيل أكثر من التى ذكرتها وأنه كما سبق ان ذكرت فى موضع سابق يسرنى كل السرور الحصول على تقارير وزارة البترول •

وان هذه المعلومات والتي قد تبدو لكم غير مفصلة على النحو الذي تراه قد اتعبتنى كثيرا فى الحصول عليها ، وبعد البحث فى مختلف المراجع والمجلات العالمية للبترول ، ومن جهة أخرى فانى لا ادعى الوصول بها حد الكمال بخصوص معلوماتى بشأن بترول ليبيا واسعى باستمرار وعلى قدر امكانى لزيادة معلوماتى عنه •

٧ — أما فيما يختص بارباح البترول الواردة فى صفحة ١٥ والتي تشير اليها فهى مستمدة من حديث سيادة وزير البترول ولذلك ترونها موضوعة فى المقال « بين قوسين » •

٨ — أما فيما يختص بما ورد بخصوص شركتى **Philips & Pan American** فقد ورد بشأنهما ما يأتى بالنص فى آخر صفحة ١٩ « هذا ومن المنتظر ان تنضم الى مجموعة الشركات المنتجة شركتا **Pan American & Philips** ، وعلى ما اعتقد ان هناك فرقا بين تعبيرى من المنتظر ان تنضم الى مجموعة الشركات المنتجة ، تعبير انضمت •

دكتور محمد رءوف مصطفى

so far not yet subject to this tax. While Tripolitania is still applying the law of the Italian times, Cyrenaica adopted new laws after Libya gained Independence in 1951. Until 1959 the property tax laws provided for two years of exemption for all new properties subject to the tax. As from the third year, the tax was collected at the rate of 10% of its full amount and a further 10% was added yearly until the full amount of the tax was collected by the 12th year. This procedure has however ceased since 1959 and the tax is now charged at the full rate immediately after the two years of exemption have elapsed. The taxable rent is determined by committees which carry out the survey and assessment every 5 years.

It is believed to be more just that the tax rate of 8% applied to property (and which is equal to that applied to earned incomes) should be increased.

9) The insignificant fines prescribed by the tax laws should be replaced by heavier penalties.

Agricultural Taxes :

Agricultural taxes are the oldest known in Libya. They were introduced by the Turks in the form of the famous "Tithe" and remained almost unchanged throughout the Turkish and Italian domination. When the British Military Administration took over Tripolitania and Cyrenaica early in 1943 minor amendments were introduced. New laws were promulgated in Cyrenaica and Fezzan after the country gained its Independence in 1951. Agricultural taxes apply actually to cereals, dates, vegetables and animals in all the three provinces at different rates. As agriculture in Libya depends principally on rainfall, it consequently follows that the proceeds of this Tax are liable to substantial fluctuations from one year to another. While the agricultural taxes collected in the financial year 1953/54 amounted to about 200,000 Libyan pounds they fluctuated in the years 1959/62 as follows : 1959/60 £L 56,000, 1960/61 £L 66,000, 1961/62 £L 35,000. It often occurs that the government relieves the farmers from paying these taxes in years of severe drought.

Agricultural taxes cannot, therefore, be considered as a reliable source of revenue for the treasury. Bearing in mind the fact that the finding of oil in Libya has caused a severe setback in the agricultural sector—which has been deserted by the farmers who shifted to the oil industry—and until a survey of the agricultural land is carried out to enable the assessment of the agricultural taxes on more modern bases than the old form of Tithe, it is recommended that the agricultural Taxes be suspended for some years to come.

Property Tax :

This tax was also introduced in Tripolitania and Cyrenaica by the Italians. Owing to the damage caused by the war to property in Cyrenaica, the British Military Administration suspended the collection of this tax in Cyrenaica early in 1943. Property in Fezzan Province is

1) Abolition of the different existing tax laws and promulgation of a unified act of taxation.

2) Introduction of a progressive general income tax to achieve a more equitable distribution of the national income.

3) The actual procedure of assessment of the taxable income—according to which the income of the small tax-payers who do not keep regular accounts is estimated in advance at the beginning of the fiscal year—should cease, as such a procedure of assesment gives rise to bargaining and arguments between the tax payer and the revenue officer. Assessment must thus be made on the basis of the income already realised at the end of the fiscal year and not at its beginning.

4) Fundamental points in taxation such as computation of the taxable object, exemption and penalties should be established by law and not by an executive regulation.

5) Double taxation must be avoided. This might result from charging taxes on profits of limited liability companies before they are distributed and then when they are paid to the shareholders.

6) Carrying forward of losses in one year to the following years until they are entirely offset must be permitted.

7) The fixed rate of 10% allowed for depreciation of all sorts of assets must be replaced by different rates to meet the different kinds of assets liable to wear and tear.

8) The large number of small taxpayers whose contribution does not actually exceed 30% of the total amount collected from income taxes should be subject to an actual assessment which remains unchanged for a number of years in order that the fiscal administration may spare more time and attention to the important taxpayers. However an actual assessment must be carried out either at the option of the taxpayer or the fiscal administration whenever one of of the two parties deems it in his interest to do so.

the local salt industry is no longer a source of revenue. This is due to the fact that Libyan salt cannot compete successfully on the foreign markets because of the high cost of transportation to the distant centres of consumption. The same is equally true of the sugar trade monopoly which ceased to be a reliable source of revenue when the price of sugar was reduced from 11 to 5 piasters per kilo thus leaving almost no margin of profit to the government.

Income Tax :

The income tax was introduced in Tripolitania in 1923 and in Cyrenaica in 1937 by the Italians. Elaborate laws of taxation similar to those which were in force in Italy were designed to meet the special conditions of the economic life in Libya. Nevertheless they are said to have been too modern for the prevailing primitive conditions in the country and they could only be applied to the modern sector of the economy which was created in the country by the Italian settlers. Upon the occupation of Tripolitania and Cyrenaica by the British Forces early in 1943, the military administration suspended the income tax law in Cyrenaica, the economy of this province having been devastated by the war. The income tax law no. 501 of 1923 introduced in Tripolitania by the Italians remained in force with minor amendments, up till now. When the country gained its Independence in 1951 tax laws were revised and a new law for Cyrenaica having almost the same characteristics as that in force in Tripolitania was promulgated. Fezzan also had its first similar income tax law in 1953. During the past thirteen years, income tax revenue increased considerably. While it did not excceed half a million Libyan pounds in the year 1953/54 its estimate exceeded 9 million pounds in the budget of 1966/67.

The article then goes on to give a survey of the taxable incomes and the rates applicable to each of them and the manner in which the chargeable income is computed. As a result of the study of the income tax laws in Libya several recommendations are put forward to improve the existing income tax system, namely :

fortunately not been achieved as the trade of most of the imported commodities is concentrated in the hands of a small number of importers who are believed to realise fabulous profits.

It is obvious that the effect of the customs duties in Libya on the different classes of the population is not an even one. The population of Libya can be roughly divided into three categories : the foreigners and wealthy citizens who are usually city dwellers; the nomadic, semi-nomadic and settlers in agricultural areas; and the new middle class Libyan citizens who are coming into existence since the finding of oil in the country.

The better off city dwellers consume most of the imported commodites which are subject to the customs duties. It is believed that this category of tax-payers is still capable of making a larger contribution to the Treasury in the form higher customs duties to be imposed on the luxury goods consumed by them. The nomadic, semi-nomadic and rural population do not seem to be drastically affected by the customs duties as they still lead a primitive life and consume insignificant quantities of the imported commodities. The new middle class Libyans who are also mainly city dwellers and whose income is not adequate to bear customs duties at the same rate as the better off consumers must be given the opportunity of maintaining a reasonable standard of living. It is believed that this can be achieved by charging different rates for the same kind of commodity according to the size, quality, degree of luxury, etc.

Monopolies :

Manufacturing and trade monopolies apply at present to tobacco, salt and sugar. During the Italian occupation it used to embrace a large variety of commodities such as matches, cigarette lighters and flints, bananas, tea, cacao and foreign films. The most important monopoly is stated to be the tobacco monopoly which accounts for over 90% of the monopolistic revenue in Libya, estimated in the Budget of 1966/1967 at 3,200,000 Libyan pounds. On the other hand the monopoly of

However this division of competence in the field of taxation was thought to be necessary in the first years of Independence as the newly born Federation was not yet capable of performing its full duties in this respect. In 1962 it was found necessary to restore to the Federal Government its full power in all fiscal matters and the constitution was therefore amended to the effect that article 36 has been cancelled and its contents added to those of article 38. By 1963 the Federal system had been abolished and the Constitutional Unity had been proclaimed. Since then taxation has become the responsibility of the State both in the legislative and executive respect.

The article then picks up some important taxes in the Libyan fiscal structure (which is stated to be based on several tax formulas), and explains how they came into being, how they developed, and the comments and recommendations thereon. Among the taxes dealt with are the following :

Customs duties :

These duties were introduced by the Italians during the occupation of the country. Two elaborate tariffs were in force in both Cyrenaica and Tripolitania and they were amended and rather simplified by the British Administration upon taking over the two provinces early in 1943. A few years after the proclamation of Independence the existing Customs law no. 19 of 1954 was promulgated. Since then the two Export and Import Tables annexed to it have been amended several times. Customs duties are calculated on ad valorem bases more often than at specific rates. The customs tariff tends to exempt almost all Libyan exports to allow them to gain a favourable competitive position on the foreign markets. Necessities are taxed at lower rates than luxury goods and imports necessary for the economic development of the country are free of import duty. A major amendment of the import duties was introduced at the beginning of 1965 when the import duty on a large number of consumer goods was substantially reduced with the object of reducing the cost of living. This end has un-

Abstract

SOME ASPECTS OF THE STRUCTURE OF TAXATION IN LIBYA

by Dr. Mohamed El Sayed Ghobashy

This article points out in its introductory part the principles of taxation which have been referred to by the Libyan legislator in the Constitution of the Kingdom as well as the various fundamental Legislations which were in force in the three Provinces, — Tripolitania, Cyrenaica and Fezzan — before the abolition of the federal form of Government. It goes on to follow up the evolution of competence in fiscal matters in Libya before and after the proclamation of the Constitutional Unity of the country in 1963. In this respect distinction is made between the customs duties and other taxes which were necessary to meet the expenditure of the federal Government and the income tax and the monopolies which contributed to the revenue of the Provinces. Before the Proclamation of the Constitutional Unity in 1963 and according to article 36 of the 1951 Constitution, customs duties and other taxes necessary to meet the expenditure of the central government were in the legislative and executive competence of the Federation. According to article 38 of the same Constitution the imposition, amendment or abolition of income tax and monopolies was in the legislative competence of the Federation, while the application of the laws governing these taxes was in the executive power of each of the three provinces separately. The proceeds of customs duties and other federal taxes was thus a revenue of the Federal Treasury while the proceeds of income tax and monopolies went to the treasury of each separate Province. This division of competence in the fiscal field led, in the course of the years following the proclamation of the 1951 constitution, to a lack of harmony in fiscal matters and made it difficult to apply a sound fiscal policy in the country as a whole.

Il s'agit d'une oeuvre de longue haleine qui doit se développer progressivement. Il est cependant indispensable de concevoir à l'avance un plan d'ensemble pour que les étapes successives qui consisteront à ajouter de nouveaux groupes de population et de nouveaux types de protection se succèdent dans un ordre rationnel.

C'est dans l'industrie, le commerce, les transports, et les branches connexes qu'il sera le plus facile d'appliquer, dès le début, un système d'assurance sociale obligatoire accordant des prestations en espèces ainsi que des soins médicaux. Là, plus qu'ailleurs, les travailleurs ont un emploi régulier et des salaires contrôlables, tandis que les entreprises présentent par leur stabilité et leur importance les conditions nécessaires à la gestion efficace d'un régime tel que l'assurance sociale dont le financement est assuré en partie par les cotisations des intéressés et où les conditions d'attribution jouent un si grand rôle.

Mais il ne faut pas négliger les autres tranches de la population laborieuse, tels les salariés agricoles, ainsi que la plupart des travailleurs indépendants des villes ou des campagnes. Etant donné l'importance de cette fraction de la population et l'étendue des risques économiques auxquels elle est exposée, il est essentiel de lui garantir au moins un minimum de protection. Les travailleurs indépendants, croyons-nous, et notamment les cultivateurs, pourraient obtenir une assez large protection contre les risques qui menacent leurs moyens d'existence, par l'intermédiaire d'organisations coopératives. Dans certains pays les organisations de ce genre ont réussi à apporter aux travailleurs indépendants une sécurité très appréciable.

générale. En fait, à mesure que progressera l'industrialisation du pays, les travailleurs et leurs familles se trouveront toujours davantage exposés aux contingences économiques; de sorte que l'urgence s'imposera plus que jamais de disposer de tous les moyens nécessaires à la protection sociale.

Certes, le milieu économique et social au sein duquel la sécurité sociale doit se développer en Libye n'est pas le même qu'en Europe et dans les autres régions industrialisées du globe où un haut niveau de protection a d'ores et déjà été atteint. Il s'ensuit qu'un grand nombre de principes et de méthodes de sécurité sociale déjà élaborés depuis plus d'un demi-siècle dans différentes parties du monde, exigeront sans aucun doute d'importantes adaptations pour être appliqués avec succès en Libye.

Le milieu humain caractérisé généralement par une densité démographique très faible et inégalement répartie fait que les collectivités humaines ne correspondent pas toujours aux ressources et aux possibilités économiques.

En dépit de certaines conditions peu favorables à l'établissement des mesures de sécurité sociale, telles que l'instabilité de la main-d'oeuvre, l'insuffisance de l'état-civil, l'analphabétisme des travailleurs, on a généralement admis que l'un des moyens propres à stabiliser la main-d'oeuvre était de protéger efficacement les travailleurs contre les risques de l'existence et du travail.

La loi du 20 février 1957 a créé pour la première fois un système d'assurances obligatoires contre la maladie, les accidents du travail, le décès, la vieillesse, et le chômage. Aux termes de l'article 2 de cette loi l'assurance sociale s'applique à tous les salariés qui travaillent en vertu d'un contrat de travail écrit ou oral.

En raison des conditions qui règnent actuellement en Libye, il est évidemment impossible d'instituer en une seule fois un système complet de sécurité sociale parant à toute éventualité, à tout état nécessitant des soins médicaux et s'appliquant à toute personne exposée à ces risques.

Abstract

La Sécurité Sociale en Libye

Par Ala Al-Rawi

L'établissement de la sécurité sociale, qui est depuis quelques dizaines d'années l'un des objectifs principaux de la politique sociale des différentes nations, représente aujourd'hui un problème qui revêt une actualité et une activité particulières dans l'ensemble des pays en voie de développement. L'institution de systèmes de sécurité sociale dans ces pays se heurte à un dilemme. D'une part, la sécurité sociale y est impérieusement nécessaire pour corriger les inégalités économiques surtout pour permettre de satisfaire des besoins de consommation et augmenter la productivité de la population active en vue d'accroître le revenu national. Mais, d'autre part, la fraction du revenu national affectée aux dépenses de sécurité sociale ampute l'ensemble des ressources affectables à la consommation et aux investissements directment productifs.

La solution de ces divers problèmes, en ce qui concerne la sécurité sociale, réside d'abord dans des plans de développement harmonisé, liant étroitement la croissance économique et la politique de protection sociale. Il semble nécessaire d'instituer des priorités et des étapes dans l'introduction des systèmes de sécurité sociale.

En ce qui concerne la Libye, l'instauration de la sécurité sociale en est encore à un stade rudimentaire. Il est évident que la Libye a une tâche immense à accomplir pour créer mettre graduellement en place des systèmes de garantie des moyens d'existence et des services de la santé publique. Cette tâche doit, bien entendu, aller de pair avec l'exécution de tous les autres plans qui visent à relever le niveau de vie de la population, mais il importe de ne pas perdre de vue dans l'oeuvre

II. The mobility of population will be acutely felt with a persistent drain going on from rural to urban areas; a matter that imposes a heavy burden on the growing centres.

III. The change of work patterns is more evident as a result of children going to school and women sharing activities of public life.

IV. A change in the pattern of consumption is being practised owing to the rapid growth of per capita income and the natural tendency of social and cultural developments. A new middle class is in the stage of formation to be the backbone of an affluent society.

These trends give the impression that demand on construction, services, and goods (whether durables or non-durables), will continue as long as the country enjoys a favourable balance of trade and a free access to different foreign markets.

The main problem to be confronted lies in the continuous rise of the cost of living.

Thus a policy is needed to pilot a course between stability and expansion, to set a balance between supply and demand, to provide adjustment between the growing income and the thrifty expending, and at last, to avoid symptoms of inflation experienced by other oil exporting nations.

Optimism is anticipated in the future of the expanding Libyan market through a balanced plan to develop agriculture, industry, commerce and services with the wise use of the human and natural resources of the country.

in 1958 to £ 250,000,000 in 1964 due to oil shipments. But as for non-oil exports another aspect asserts itself. They lag behind the standard achieved in 1958 as they only account for 0.9% of the total exports.

However, the impact of prosperity of the oil industry is clearly reflected in many respects :

1. The gap between the two sectors of the dual economy has gradually narrowed. The twentieth century pattern of life has extended to include the majority of native population. Modern services pertaining to health, education, and social welfare are reaching the remotest corners of the country.

2. Libya has become in a position to develop on her own without any foreign aid and has taken the initiative in firm grip. Plans are being set according to facilities available with free access to the technological experience of all nations.

3. A rapid growth in Gross Domestic Product has been achieved, jumping from £ 52 million in 1958 to an approximate 408 million pounds in 1965. As a result the per capita domestic product has grown from £ 35 to £ 252 with the natural effect raising the standard of living.

4. A sharp soar is also felt in rentals, services, wages and salaries accompanied by a shortage of labour and a lack of goods supplied. A continuous flow of migration runs from the hinterland to the coastal cities. The rising cost of living is quite a natural result of such prevailing circumstances.

To anticipate the expected trends of the Libyan market, the article stressed certain factors liable to exercise their impact during the few coming years.

1. The growth of population comes on top, as it has grown from approximately 1,089,000 in 1954 to 1,560,000 in 1964. With an increase of 48% at an annual rate of 3.6%, this means that the population will be doubled every 20 years.

Abstract

THE DEVELOPING LIBYAN MARKET *

By Dr. Aly Rifaa El Ansary.

This article tries to explore the trends of the developing Libyan market since the start of the oil industry and since the exportation of petroleum in the last quarter of 1961. Certain landmarks stand out as indicators for the near future.

The introduction deals with the duality of the Libyan economy that was existing in the country before the recent boom. A majority of population led a simple life depending essentially on a subsistence level of food, clothing and housing; and enjoying very limited knowledge of twentieth century technology. The other sector of the economy belonged to a minority of foreigners or natives who lived in modern villas, along brightly lit streets ; possessed cars ; and frequented supermarkets, restaurants, hotels and cinemas.

The modern sectors of the dual economy tried to satisfy the needs of a small group for construction, services, consumption, transportation, and sophisticated luxuries of imported goods.

To reach a clear picture of the development, 1958 statistics have been chosen to be the basis of comparison for following years. The imports have grown from 24 million pounds in 1958 to 114 million pounds in 1965. But exportation reflcted another picture, not only in size but also in the diversification of commodities and countries of destination.

An important phenomenon appears in the list of Libya's exports as the list shows the high jump made since 1961 from a mere £ 5,200,000

*Resumé of the article by the author in the Arabic Section.

and a higher, more equitable, and desirable level of economic development will be achieved.

Although Libya is allowing entry of foreign workers, there is no evidence that Libya lacks sufficient numbers to carry out its fast pace of economic development. What Libya lacks is the manpower with the proper skills to carry out the required functions. Economic progress involves displacements, tensions, and frustrations amongst the populace. People will complain but action must be taken to assure that they are assisted in their adjustment and that they do not hinder improvements. As King Idris said on the Tenth Anniversary of Independence,

> The struggle ahead will not be less than during the past ten years. Prosperity has its own problems, and we all ought to face and solve them in such a way as to ensure progress and prosperity for all Libyans.[30]

With a manpower policy which increases the skills and mobility of labor, the peculiar problems which accompany development can be solved so as to raise the real incomes of the Libyan populace.

---

30. Cited by Kingdom of Libya, Ministry of Planning and Development **Five-Year Economic and Social Development Plan, 1963-1968** (Tripoli: Poligrafico Libico, n.d.) p. 9.

workers to the higher incomes of the urban areas indicates that cultural traits can be overcome or else modified to suit the new conditions. It thus appears that there are available job vacancies for the Libyan people and that there are no serious cultural blocks in the short run which would prevent some of the people from responding to new job opportunities with better pay.

A substantial degree of unemployment and underemployment exists in Libya and the means can be devised to deal with it. Training facilities can be provided to prepare a worker for a job or to retrain him if his skills become obsolete. Given the large number of unskilled in Libya, this is the most important approach. Seasonal industries can be coordinated so as to utilize the same men for greater periods of the year. Information on job openings can be supplied to workers who are displaced by transitional, technological or seasonal changes. Financial assistance can be given to induce a person to find a job in a new locality. Discriminations and restrictions to entry of certain occupations can be removed. The hiring practices of employers can be improved so as to achieve greater regularity and continuity. These are just some of the ways of increasing the vertical and horizontal mobility of the labor force. The problem in Libya is mainly to make the unemployed people into employable people. Certainly the government and private and foreign firms would make greater use of Libyan personnel. By improving the skills of citizens and assisting them in getting a job, more Libyans would replace the foreign workers which, at present, are required to fill the more skilled positions. This would, in turn, increase the real incomes of Libyans. This is the major objective of economic development. In addition, the mobilization of the unutilized and underutilized sections of the labor force would ease the bottleneck created by the scarcity of skilled labor and thereby ease the inflationary pressures which are evident in the economy. Government and industry would like to spend more money on investment, but there are just not enough suitable people available to do so without causing inflation. By creating more of the proper people, output will be increased, inflation will be eased,

of any type, but, preferably, with a money wage. A small residual of unemployed would comprise the frictional component.

The solution to the high level of Libya's unemployment is not merely the training of skills. This paper has only concerned itself with the unutilized and underutilized segment of the labor supply. Even in this area there is much to be desired in data. But little has been said about the demand for labor or the wage rate structure. Before practical suggestions can be made on a manpower policy for Libya, more data should be collected in these areas. There is no sense in training people for jobs for which there is no demand. Also, it is quite possible that the solution to the unemployment problem is obstructed by disparities in wage rates or downward rigidities in wage rate changes. Finally, there is insufficient information available of the influences of culture upon the labor supply. Information on vacancies, wage rates and cultural influences would assist the policy formulation a great deal. So would additional information from other studies on labor supply; particularly a study which has the collection of employment data as its sole objective, rather than a project, such as the Population Census, which collects employment information as a subsidiary part of a larger undertaking.

Nevertheless, Libya cannot wait to get extra information before decisions are made. Action is currently needed and it will have to be taken under a situation of risk. Thus, the lack of adequate information is no ground for begging the question. There is a certain amount of information available to allow generalizations about the unknowns. That foreigners are filling many jobs illustates that vacancies exist for Libyans if they have the necessary skills. There is a minimum wage rate, but this only applies to the sectors where rates are more than the statutory minimum.[29] Cultural blocks exist, but the response of unpaid rural

29. International Bank for Reconstruction and Development, **The Economic Development of Libya 1960,** pp. 316 & 317. The law does not apply to family workers, agricultural workers, domestic servants, or people subject to the Libyan Marine Code. See **The Libyan Labor Law,** Mimeographed translation of the Official Gazette No. 17, November 24, 1962, p. 1 Labor unions could also account for downward rigidities in the wage structure, but they do not because of their relative weakness as a bargaining power.

the real output of the economy. The problem of redirecting such labor will depend upon the causes or obstacles to the present misallocation.

It has been shown that cyclical unemployment is not the cause of high unemployment rates (8.6% for male citizens) derived from the 1964 Population Census data. The existence of inflation and the low levels of unemployment in all the usual sectors of the economy ruled out this possibility. A moderate drought during the census year would decrease the number of workers required at the end of the harvest season, and this, along with a few students who are looking for work, would yield a small amount of seasonal unemployment. The two types of frictional unemployment would also contribute to the unemployed figure, but their significance would be minor. Volitional employment is not significant because the strong demand for labor and the small size of the modern organizational sectors do not allow a large amount of unemployment in spite of the cultural traits which result in high levels of turnover. Transitional unemployment is also insignificant because of the very few business failures. Technological unemployment is a serious threat in the agricultural sector, but its force will be mainly felt after 1964. Structural unemployment caused by lack of demand for the products of a particular industry or location is ruled out because there has been a uniformly strong demand for nearly all products in all localities.[28] Structural imperfections in the supply of labor are another matter. It appears particularly evident that most of the unemployed did not have the requisite skills to assume particular positions. Most classified themselves as new workers seeking work in any sector of the economy but, presumably, in a job with a money wage. These new workers were not merely the young; they came from all age groups. They also tended to come from the rural areas. Thus, the unskilled worker seems to account for the bulk of the unemployment. The typical unemployed would be an unskilled person, perhaps seasonally or technically displaced from the farm, who is looking for employment

28. One exception is the foreign demand for esparato grass which grows wild in the Gebel Nefusa. Not only has demand declined, but so has the natural supply. However, as Table V illustrates, unemployment was not high because of this.

knowledge about ways to improve operations, and cultural barriers to changes. Consider what would happen if none of these obstacles existed in the agricultural sector. Farmers would make improvements in methods and invest in labor-saving machinery. Workers would then be redundant. The excess would be discharged and they would find jobs in other sectors in which there is a strong demand for labor. All this could be done without a decrease in the total agricultural output. Indeed this is what the government's agricultural extension service is trying to accomplish. At present, workers are leaving the farm not only because they are being technologically replaced, but also because job opportunities and living conditions are better in the cities. Indeed, technological improvements in agricultural methods are hard pressed to keep up with the rate of migration so as to prevent a decline in agricultural output. The success of the improvements in agriculture are indicated by the fact that farm output has not decreased along with the decrease in the size of the farm population.[26] That these two changes can go hand in hand illustrates that underemployed labor exists on the farm. Underemployment also exists in some governmental departments and firms where the hiring policy is still based on a time when labor was in abundant supply. While underemployment is very difficult to measure and very subjective in nature, it is probably safe to contend that its prevalence in Libya is more than that of unemployment.[27]

Conclusions.

At first, it may appear paradoxical that in a country which is supposed to have a scarcity of labor, there is a high rate of unemployment and there are indications of large amounts of underemployment. The existence of such people represents an unutilized and underutilized segment of the labor supply which could be reallocated so as to increase

26. Kingdom of Libya, **First Annual Report on Development Activities for the Year Ending 31st March 1964,** p. 9.

27. For estimates of pre-petroleum rates and types of unemployment and underemployment, see Benjamin Higgins, **Economic Development; Principles, Problems and Policies** (New York: W.W. Norton & Company, Inc., 1959), pp. 31 & 32.

optimal manner. Cyclical underemployment occurs when a lack of effective demand causes a worker to remain idle for part of the day or when a worker is forced to assume a less important job which does not make the best use of his skills.[25] Seasonal underemployment can occur when employers maintain their skilled work staff during the yearly lull in demand or during the annual change-over. The maintaining of displaced workers until new positions open up in the firm after a new method or machine is introduced is a case of technological underemployment. Transitional underemployment and demand structural underemployment can occur whenever displaced workers assume a job where their marginal productivity is less.

Notice that in all the above types of underemployment, there is a problem of definition. What is the correct job for a worker? Is a worker who only desires partial employment utilized to his full capacity? How long must a worker be on the job each day to be fully utilized? How fast must a worker perform his job to be working at the correct efficiency? What is the optimal manner of employing a person? Clearly, all these different questions imply some type of standard. While underemployment exists to varying degrees in all economies, different cultures, public holidays, and labor laws will necessitate different approaches to its measurement. Like unemployment, definitions will have to be somewhat subjective. This makes the degree of underemployment an equally controversial issue.

In Libya, there are no figures available on the amount of underemployment, although its existence is generally acknowledged. There are many potential areas for increasing the output of the economy by reallocating workers or restructuring the work environment. Employers could receive greater real returns from utilizing labor in other occupations. The fact that labor is not utilized in other occupations is caused by a lack of information about job opportunities, a lack of technical

---

25. Joan Robinson calls the latter type of cyclical underemployment "disguised unemployment." Joan Robinson, **Essays in The Theory of Employment** (Oxford: Oxford University Press, 1947), pp. 83-84.

mechanic, well driller, postman, toolmaker, bricklayer, policeman, or carpenter. They were just looking for work, wherever that may be. Such a trait is usually an indication that the unemployed has no special skills to assume a definite position or else that the country is witnessing a severe depression. It is quite clear that Libya is not experiencing the latter ailment and the only thing which can be concluded is that the majority of the unemployed has not acquired the necssary skills to fill the new positions which have been created by the current boom in the Libyan economy.

Underemployment of Labor.

An unemployed worker contributes nothing to the output of the economy. In other words, the marginal productivity of unemployed labor is zero. But what is the marginal productivity of those who are working? Individually, do they contribute a great deal to output or do they contribute very little? This is the question of the utilization and efficiency of the employed worker. If the existing workers could be utilized to a greater extent or if the efficiency of their operations could be improved, then an additional source could be found for easing the pressure on the Libyan economy caused by the scarcity of labor.

The terms underemployment, disguised unemployment, and partial unemployment are all used to connote the inadequate utilization of the employed work force, whether this is from locating the worker in the wrong job or not utilizing the capabilities of the worker in his correct job. All the terms refer to the portion of the labor force which would be classified as employed and, therefore, excluded from the "seeking work" group. Since the person is classified as employed but there is not complete utilization of his capabilities, the word "underemployment" will be adopted for these terms so as to avoid confusion with different types of unemployment.

Almost all factors which cause unemployment can also cause underemployment. The only distinction is that the person remains employed, but in a job which does not use his capabilities in the most

by occupation but excluded from the usual sectors. Within the group of "Workers Not Classified by Occupation," presented in the Population Census, 23,917 male citizens were classified as new workers who were seeking work.[23] Since these new workers were not classified by occupation, they also would be included under the title "Activities Not Adequately Described" in Table III. Thus, of the 31,012 male workers described as seeking work in the "Activities Not Adequately Described," 7,095 (31,012 - 23,917) were former workers looking for work. This also means that of the total male labor force, 7,800 (31,717 - 23,917) are former wokers without a job who are looking for work. This information enables the division of the overall rate of unemployment into new worker and former worker sections.

New workers, without jobs, seeking work
(23,917/367,834) x 100 = 6.5%

Former workers, without jobs, seeking work
(7,800/367,834) x 100 = 2.1%

All workers, without jobs, seeking work
(31,717/367,834) x 100 = 8.6%

As can be seen, the major component of the overall rate of unemployment consists of new workers who do not have a definable occupation. It must be pointed out that many of the 7,800 former workers seeking employment were also not classified by a definable occupation because there were 1,061 such males[24] who were classified by occupation in the category "Activities Not Adequately Described." In other words, most of the unemployed were looking for work, but they did know in which sector they desired a job. This tends to indicate that these men did not have the requisite skills to say that they were looking for a job as a truck driver, plumber, electrician, clerk, salesman, tractor driver,

23. Kingdom of Libya, **General Population Census, 1964,** p. 52.

24. See page 75.

indicate that the widespread fear of unemployment amongst the rural farmers after they migrate to the two principle cities is not well founded.[18]

The second type of structural unemployment relates to the people who are in the labor force. Certain persons will have more difficulty finding a job than others. This includes the unskilled, the illiterate, the handicapped, the discriminated minorities, the inexperienced young, and the feeble aged. As seen in Table IV, the rates of unemployment amongst the very young and very old are high, but there are still high rates of unemployment and absolute numbers of work seekers in the middle-aged groups. Thus, this could only be a partial explanation. Illiteracy seems a major possibility because 57% of the males six years and over were classed as illiterate in 1964.[19] Yet, it is very difficult to judge how much of a handicap this would be in getting a job. Minorities must be excluded as a factor because, while discrimination is said to exist, it certainly is very insignificant. While Libya has a large number of people with infirmities, many are of a type which would exclude the person from being classified in the labor force or else many are of a type which would still enable them to work.[20]

An idea of the skills of the workers can be discerned from Table III. Notice that 31,012 or approximately 98% of the 31,717 males who were unemployed did not classify themselves as seeking work in one of the regularly defined sectors. The question then raised is whether or not these people were really qualified to seek work in one of the regular sectors. Of the economically active male citizens, 41,380 were not classified by occupation in the Population Census.[20] In preparing Table III, all these would be classified under the title "Activities Not Adequately Described". Of the 42,441 male citizens in the "Activities Not Adequate Described," only 1,061 males[22] were actually classified

18. This does not rule out the possibility of large-scale underemployment in the cities.
19. See Kingdom of Libya, **General Population Census, 1964,** p. xxxviii.
20. See **Ibid.,** p. 70
21. **Ibid.,** p. 40.
22. This is derived by sutracting the 41,380 not classified by occupation from the 42,441 who were in activities which were not adequately described to be classified into sectors.

TABLE V

Unemployment Amongst Citizens, Six Years and Over by Muqataa, 1964[a]

MUQATAA	MALE				FEMALE[b]			
	Seeking Work		Economically Active	Unemployed Percent	Seeking Work		Economically Active	Percent Unemployed
	Number	Percent of Total			Number	Percent of Total		
Tripoli	4,197	13.2	81,094	5.1	193	10.3	3,234	6.0
Benghazi	4,232	13.4	68,794	6.1	228	12.1	2,160	10.5
Sebha	1,611	5.1	11,231	14.3	87	4.6	811	10.7
Gebel Gharbi	3,274	10.3	43,562	7.5	74	4.0	1,007	7.3
Zawia	3,401	10.7	42,715	7.9	156	8.3	1,190	13.1
Homs	3.741	11.8	34,625	10.8	87	4.6	656	13.3
Misurata	4,116	13.0	38,369	10.7	354	18.8	7,544	4.7
Derna	1,882	5.9	18,738	10.0	197	10.5	622	31.7
Gebel Akhdar	4,566	14.4	20,989	21.7	360	19.2	1,088	33.1
Ubari	697	2.2	7,717	9.0	143	7.6	1,553	9.2
TOTAL	31,717	100.0	367,834	8.6	1,978	100.0	19,865	9.5

a. Calculated from: Kindom of Libya, Ministry of Economy & Trade. Census & Statistical Department,**General Population Census, 1964** (Tripoli: Census & Statistical Department, 1966), pp. 33 & 34.

b. The data on females was included for the benefit of the interested readers. While the figures are not to reliable and therefore are not analyzed, they do point out certain facts. Notice that the Muqataa of Misurata has the largest number of females in the labor force. Perhaps this is because Misurata has a predominance of small scale manufacturing establishments. In Kingdom of Libya, Ministry of Economy & Trade, Census & Statsitical Department, **Report of the Industrial Census 1964** (Tripoli: Census & Statistical Department, 1965) p. 58, it was estimated that 57.3% of the people engaged in small manufacturing establishments, came from the Muqataa of Misurata.

In this paper it is given a more restricted meaning by referring to structural maladjustments in the demand or supply for labor. While frictional unemployment refers to short run imperfections, structural unemployment refers to imperfections which are more permanent in nature. Like frictional unemployment, two subclasses of structural unemployment can be indentified, depending upon whether the imperfections are in the demand schedule or in the supply schedule.

The demand type of structural unemployment occurs when there is a decline in the production of a particular industry or location. Fewer workers are required because that industry or region produces less. This may at first appear to be similar to cyclical or technological unemployment. But, whereas cyclical unemployment affects all industries and localities to varying degrees, demand structural unemployment affects only certain localities or regions. Similarly, technological unemployment is different in that the same or more output is produced with fewer workers, whereas for structural unemployment, fewer workers are used because less output is produced.

The incidence of this unemployment, caused by a decreased demand for the products of an industry or region, does not seem to be too prevalent in Libya. There has been continual strong demand for the output of all industries and as is indicated by Table III, there is little unemployment within definable sectors. In regards to the decline in the production of a particular region, it is useful to refer to Table V. Two facts stand out. First, the rates of unemployment of the muqataas of Gebel Akhdar and, to a lesser extent, of Sebha are well above the country's average. Since the main occupation of the people of these areas is agriculture, and since there was a strong demand for agricultural products, it is unlikely that structural unemployment existed in these areas. The reason for the high geographic rates of unemployment must lie elsewhere, possibly in the nature of the people. The second point to note is the below average levels of relative unemployment in the muqataas of Tripoli and Benghazi. Although the absolute levels are fairly high, the low rates of unemployment tend to

of labor-intensive techniques by capital-intensive techniques. The petroleum and manufacturing industries are new and modern. Thus, there is little likelihood of technological displacements in these sectors. While the construction industry could make drastic improvements in its methods, it is unlikely that the strong demand for this activity has resulted in displaced workers. It is in agriculture where technological unemployment will be the strongest. The attempts to increase agricultural output by introducing tractors, harvesters, seed drills, water pumps, and irrigation systems to farms which were formerly operated solely on the basis of animal and human power will obviously result in fewer required workers without necessarily lowering the total agricultural output. Indeed this partly explains the reason for the rural migration to the urban areas. But probably a more important reason for the migration was the moderate drought and the existence of better job opportunities, health facilities, suitable dwellings, electricity, potable water, educational services, and recreational centers in the cities.[17] Also, the large increases in agricultural machinery occurred after 1964, and therefore, the major technological displacements had not yet occurred. Finally, the figures of Table III do not indicate a large amount of unemployment in the sectors which could experience technological displacements. Thus, while a small amount of technological unemployment can be said to exist in the figures of the Population Census, the major repercussions of this type of unemployment will be felt in the future.

5. *Structural Unemployment.*

Structural unemployment, like frictional unemployment, is frequently used as a catch-all term for all types of unemployment except that caused by the recessive or depressive phases of the business cycle.

---

17. Kingdom of Libya, National Planning Council, **First Annual Report on Development Activities for The Year Ending 31st March 1964** (Tripoli: Multi press), p. 10.

The second type of frictional unemployment is called transitional unemployment. It arises from imperfections in the demand for labor. Workers who are left jobless because of the usual business failures would come under this category. So would the workers who are out of a job while their factory is retooling or changing over to another production process. Since there are few business failures in Libya and since the sectors which retool or change production processes do not employ a very large portion of the labor force, this type of unemployment is not very important.

4. *Technological Unemployment.*

A fourth general type of unemployment is caused by technological changes. No decline in output is involved. Improvements in production techniques enable the same or greater output to be produced with fewer workers. Two different types of technological unemployment can be distinguished. The first, and more commonly acknowledged, occurs when workers are displaced by new types of machines. In other words, capital is substituted for labor. The second type of technological unemployment occurs when improvements made in managerial and business techniques lead to changes in the production process which require fewer workers. There may be no capital investment in this type of change. It is purely related to the ability of business managers to structure their operations and to improve their methods so as to achieve greater productivity from workers when investments are held constant. While it is possible to distinguish between the two, most technological advancements involve both capital and administrative improvements.

Agriculture is the sector in which Libya will probably experience the greatest technological unemployment. With the finding of petroleum, capital has become abundant and labor has become scarce. Thus, the most logical effect on the Libyan economy would be the replacement

3. *Frictional Unemployment.*

Frictional unemployment is the name given to unemployment which arises from the random imperfections in the operation of the economic system. It is a permanent but short-run phenomena which goes on continually. Two subclasses of frictional unemployment can be identified, depending on whether the imperfection is in the supply of labor or in the demand for labor.

The more commonly acknowledged type of frictional unemployment may be called volitional unemployment.[14] As its name implies, it arises from time lags in reallocation of that portion of the labor supply which changes jobs for personal reasons. At all times there are some people who are unhappy with their jobs and desire something better. Frequently, they will quit before they have found a new position. In Libya where independence and the nomadic spirit are highly prized social values, there is a strong impulse for the worker to periodically quit his job and escape the routine and rigorous schedule of an industrial enterprise. In the present boom conditions, the ease of finding another job makes this practice all the more prevalent. Indeed, most oil companies have experienced very high rates of labor turnover. But just because a worker quits his job does not mean that he will be unemployed. Many times, he has arranged beforehand so that he is immediately able to assume another position. Even if another job is not pre-arranged, the general scarcity of labor and the boom conditions enables any person with needed skills to readily find another job. Also, the sectors in which volitional unemployment is likely to be found—mining and quarrying, manufacturing, and construction—comprise only 18.5% of the economically active population.[16] Thus, while volitional unemployment exists, it, by itself, is not a substantial cause of the overall rate of unemployment.

---

15. This term is borrowed from Neil W. Chamberlain, **Labor** (New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1958) as is "transitional unemployment," the term used for the second type of frictional unemployment.

16. See Table II.

active males who are seeking work, are under 20 years of age. Since the remaining 81.6% of the male citizens who are seeking work are over 20 years of age and therefore are less likely to be unemployed students, it appears that this type of seasonal unemployment does not reach major proportions.[14]

TABLE IV

Unemployment of Citizens, Six Years and Over, by Age Groups, 1964[a]

AGE GROUP	MALE CITIZENS				FEMALE CITIZENS[b]			
	Seeking Work		Economically Active	Percent Unemployed	Seeking Work		Economically Active	Percent Unemployed
	Number	Percent of Total			Number	Percent of Total		
6 - 14	2,104	6.6	11.764	17.9	318	16.9	3,123	10.2
15 - 19	3,740	11.8	23,616	15.8	205	10.9	2,577	7.9
20 - 24	4,869	15.4	49,601	9.8	136	7.2	2,525	5.4
25 - 29	4,504	14.2	58,110	7.7	153	8.1	2,405	6.4
30 - 34	3,234	10.2	47,160	6.9	132	7.0	1,888	7.0
35 - 39	2,969	9.4	43,186	6.9	158	8.4	1,686	9.4
40 - 44	2,314	7.3	32,625	7.1	183	9.7	1,618	11.3
45 - 54	3,671	11.5	47,702	7.7	321	17.1	2,347	13.7
55 - 64	2,612	8.2	31,608	8.3	153	8.2	1,094	14.0
65 - 74	1,213	3.8	16,415	7.4	78	4.2	424	18.4
75 & over	465	1.5	5.810	8.0	33	1.8	134	24.6
Not Stated	22	.1	237	9.3	9	.5	44	20.4
TOTAL	31,717	100.0	367,834	8.6	1,879	100.0	19,865	9.5

a. Calculated from: Kingdom of Libya, Ministry of Economy & Trade, Census & Statistical Department. **General Population Census, 1964** (Tripoli: Census & Statistical Department. 1966), pp. 36 & 37.

b. Data on female citizens is only presented to illustrate general tendencies. It is not reliable enough for detailed analysis.

14. Of course there are many students who are older than 20 years of age. From figures presented in the Population Census (p.24), 30% of the male citizens attending school are over 20 years of age. But this percentage is too high because it includes people who attend evening classes and work during the daytime. It must also be remembered that many of those seeking work and under 20 do not attend school.

A second proof that cyclical unemployment is not important in Libyan is illustrated by Table III. Notice that in all divisions of economic activity which have a definite title, the rate of unemployment for males is less than one percent. This indicates that those people who are seeking work in a particular sector can readily find work. In other words, there is a strong derived demand for labor in every sector of the economy. Unemployment is almost entirely limited to activities which are not adequately described by the usual sectoral definitions. If cyclical unemployment caused by a general insufficiency of effective demand did exist, it would be expected that the rates of unemployment would be significant in all sectors.

2. *Seasonal Unemployment.*

A second cause of unemployment is seasonal variation in the demand or supply for labor. The weather cycle, annual style changes, yearly holidays, and production changeovers are all factors which occur on a seasonal basis. The most commonly known industry which has seasonal variation in employment is agriculture. While Libya undoubtedly has such unemployment in the agricultural sector, it is unlikely that much of the unemployment in the Population Census was of this type because the census was conducted in mid-July, a time which is towards the end of the peak of the harvest season. However, 1964 was a year of slightly less than average rainfall, and as a consequence, there still could have been agricultural unemployment even in the peak season. But the low rate of unemployment in the agricultural sector as indicated in Table III does not lead to this conclusion.

A second type of seasonal unemployment which could have substantial effects is the large number of students who are on summer vacations and looking for work. Since the Population Census was conducted during July 1964, there is a serious possibility that the unemployment may be amongst students. But observe Table IV. While it is evident that the rates of unemployment are much higher among the young, only 18.4% (6.6 + 11.8) of the number of economically

unemployment. Rather, they are intended to control the iflationary pressures of excessive effective demand and to reduce the inflationary gap. It would thus appear that the economic boom which originated from petroleum discoveries rules out the possibility of cyclical unemployment.

TABLE III

Unemployment of Citizens, Six Years and Over, by Economic Activity. 1964[a]

DIVISION OF ECONOMIC ACTIVITY	MALE CITIZENS			FEMALE CITIZENS[b]		
	Seeking Work[c]	Economically Active	Percent Unemployed	Seeking Work[c]	Economically Active	Percent Unemployed
Agriculture, Forestry, Hunting & Fishing	285	140,517	.2	6	3,036	.2
Mining & Quarrying	17	11,575	.1	—	52	—
Manufacturing	90	18,763	.5	9	7,784	.1
Construction	159	29,876	.5	—	170	—
Electricity, Gas, Water & Sanitary Services	7	5,571	.1	—	77	—
Commerce	24	24,605	.1	2	209	1.0
Transport, Communication & Storage	64	21,463	.3	—	104	—
Services	59	73,023	.1	48	4,624	1.0
Activities Not Adequately Described	31,012	42,441	73.1	1,814	3,809	47.6
TOTAL	31,717	367,834	8.6	1,897	19,865	9.5

a. Calculated from: Kingdom of Libya, Ministry of Economy & Trade, Census & Statistical Department, **General Population Census, 1964** (Tripoli: Census & Statistical Department, 1966), pp. 61 & 62.

b. As previously mentioned, unemployment rates for females are unreliable. Thus, these figures are not analyzed. They are only included to give a general impression of the sectors in which female employment is prevalent.

c. The Population Census entitled this column "Not Classifiable by Status." Since the totals of this column equaled the total for the "Seeking Work" columns of all other tables, it was assumed that the "Not Classifiable by Status" title was a mistake.

and monetary policy which stimulates an increase in either consumption or investment or both.

The opposite situation exists when intended investment exceeds full-employment saving. As a result, more goods and services are demanded than the economy can produce. This is called an "inflationary gap" because the excess effective demand causes prices to rise. Cyclical unemployment and inflation are not compatible because, by definition, they are caused by opposite tendencies; cyclical unemployment by insufficient effective demand and inflation by excess effective demand.

The present situation in Libya is one of inflation rather than deflation. Both private and government investments have increased much faster than the productive capabilities of the economy.[10] Increased expenditures and money incomes have resulted in greater purchasing power without a corresponding increase in domestic production. The government has been keenly aware of the repercussions of the resulting inflation, especially when it means that each year the cost of development projects is increasing.[11] To counteract inflationary tendencies, the government has recently tightened its monetary system[12] and over the years it has modified its commercial policy to allow easier importation of goods and skills.[13] But such measures are hardly undertaken to combat the insufficiency of effective demand which causes cyclical

10. This is particularly true of the government development expenditures which have been mainly for infrastructure purposes. While in the short run these do not add to the output capabilities of the economy, in the longer run, they provide external economies for agriculture and industry. Given the large geographic size of Libya, infrastructure investments have had to be substantial.

11. Inflation has been particularly acute in the construction sector, where the pace of growth is abnormally high. This means that more and more of the development revenues are being expended for inflationary increases instead of real output. In the future with construction of the coastal road, the gas plant at Marsa el Brega, new oil pipelines, the Idris Housing project, and other private and public building, the inflationary pressure on this sector will be even greater.

11. "Banks Tighten Credit," **Sunday Ghibli** (June 12, 1966), p. 1.

13. Dr. Ali Attiga points out that while low tariffs will tend to combat inflation, the incentive for domestic production is also lessened. This could eliminate potential employment opportunities and prevent the establishment of local industries. See Ali A. Attiga "Inflation and Economic Development in Libya," National Bank of Libya, **Monthly Economic Bulletin** (Vol. III, No. 3; March, 1963), p. 258.

of economically active males in the agricultural sector represents a more realistic value. In addition to eliminating females from the discussion on the grounds that the figures are underestimated, the calculation of percentages on the basis of a small number of females in the finer breakdowns would yield distorted values. Although the subsequent studies will not discuss the female component, the data for females is included in the tables because they illustrate broad trends and a few isolated figures of validity. It must be remembered, however, that the information about females is suspect to grave errors.

Causes of unemployment.

Not only is the concept of unemployment a very perplexing thing, but the causes of unemployment are equally complex. Basically, anything which causes a decrease in labor demand or an increase in labor supply can potentially lead to a higher rate of unemployment. While many words have been coined to describe the types of unemployment, the terms used in this paper will be cyclical unemployment, seasonal unemployment, frictional unemployment, technological unemployment and structural unemployment.

1. Cyclical Unemployment.

Cyclical unemployment occurs during a time of recession or depression. It results from a general insufficiency of effective demand for products, with a consequent general lack of demand for labor. Such an insufficiency affects all industries to varying degrees. According to Keynesian theory, cyclical unemployment occurs whenever the equilibrium level of consumption and investment expenditures is lower than that required for full-employment. In such a case, the amount of full-employment saving is not offset with sufficient intended investment. The deficiency of intended investment is called a "deflationary gap," because, through the multiplier effect, it tends to deflate the output of the economy. It is generally agreed today that a deflationary gap and the resulting cyclical unemployment can be overcome by appropriate fiscal

TABLE II

Economically Active Population, Six Years and Over, by Division of Economic Activity and by Sex, 1964[a]

DIVISION OF ECONOMIC ACTIVITY	MALE		FEMALE		ECONOMICALY ACTIVE	
	No.	Percentage of Sector	No.	Percentage of Sector	No.	Percent of Total
Agriculture, Forestry, Hunting, & Fishing	141,781	97.92	3,072	2.08	144,853	35.74
Mining & Quarrying	13,881	97.35	378	2.65	14,259	3.52
Manufacturing	21,464	73.06	7,913	26.94	29,377	7.25
Construction	31,237	99.39	197	.61	31,434	7.76
Electricity, Gas, Water & Sanitary Services	5,962	98.32	102	1.68	6,064	1.50
Commerce	26,086	97.57	649	2.43	26,735	6.60
Transport, Communication & Storage	22,548	99.22	200	.88	22,748	5.61
Services	76,307	92.46	6,224	7.54	82,531	20.36
Activities Not Adequately Described	43,101	91.21	4,156	8.79	47,257	11.66
TOTAL	382,367	94.35	22,891	5.65	405,258	100.00

a. Source: Kingdom of Libya, Ministry of Economy & Trade, Census & Statistical Department, **General Population Census, 1964.** (Tripoli: Census & Statistical Department, 1966) pp. xxxi and 53.

comparable 1964 Population Census figures were 141,781 males and 3,072 females. While it is admitted that there has been a rural migration of agricultural workers to the urban areas, it is inconceivable that the number of female agricultural workers decreased from 90,182 to 3,072 in four years. It would appear that the 1964 figure of women agricultural workers is far too low. It is known that more males than females migrate to the urban areas. It is also known that the veiled life which the Libyan woman leads would prevent her from telling an enumerator that she was working. It would thus appear that the number

of finding a meaningful place for himself in society."[6] A problem of unemployment exists, and the most logical solution will require a pinpointing of the causes.

Before going on to explain the possible causes of unemployment, the reader must be cautioned that two aspects of the economically active labor force will not be analyzed in any greater detail. The first ignored factor is the alien portion of the work force. There are three reasons for this. First, the Population Census does not give detailed enough information about the alien work force to enable the significance of various causes of unemployment to be analyzed. The Census only gives detailed statistics for citizens. Second, the number of aliens and the rates of unemployment amongst them are much smaller. This means that the unemployment problem for aliens is not as serious. Third, Libyan citizens should be given precedence over aliens in reaping the benefits of economic development. At present, all alien workers enter the country on the basis of temporary work permits. This indicates that Libyans have a strong desire to improve themselves so as to replace foreign workers in the more advantageous positions and to assume a more important role in the economic development of the country.

The second factor which will not be considered in the subsequent analysis is the female portion of the labor force. Detailed data on the female population was presented in the Population Census, but it was felt that the 19,865 female citizens[7] classified as economically active was a gross underestimate. As an indication of the underestimation, consider the agricultural sector shown in Table II. Notice that 144,853 or 35.74% of the economically active are engaged in agriculture. This is far below the amount usually estimated to be working in the agricultural sector. For example, the *1960 Census of Agriculture* reported that 279,970 persons aged 15 years and more were working in agriculture.[8] Of this number, 189,788 were males and 90,182 were females.[9] The

6. Abba P. Lerner, **Economics of Employment** (New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1951), p. 22.

7. See Table I.

8. United Kingdom of Libya, **1960 Census of Agriculture** (Tripoli: Ministry of Agriculture, February, 1962), p. 494.

9. **Ibid.**

The degree of unemployment.

Of the 1,564,369 people in the Kingdom of Libya as of mid-1964, 1,223,582 were six years and older. Of these, 405,258 or 26% of the total population were classified as economically active. Table I shows the number of the economically active people who are seeking work according to sex and according to alien or citizen status. As can be

TABLE I

Unemployment Amongst the Economically Active Population (Citizens and Aliens),Six Years and Over, by Sex, 1964[a]

	CITIZENS			ALIENS			TOTAL		
	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total
Seeking Work	31,717	1,879	33,596	333	193	526	32,050	2,072	34,122
Economically Active	367,834	19,865	387,699	14,533	3,026	17,559	382,367	22,891	405,258
Percentage Unemployed	8.6	9.5	8.7	2.3	6.4	3.0	8.4	9.0	8.4

a. Calculated from : Kingdom of Libya, Ministry of Economy & Trade, Census & Statistical Department, **General Population Census, 1964** (Tripoli: Census & Statistical Department, 1966), p. 31.

seen, the overall rate of unemployment is 8.4% of the economically active. The rate for male aliens is 2.3% and for male citizens, 8.6%. The corresponding figures for females are higher: 6.4% for female aliens and 9.0% for female citizens. Given the fact that complete social emancipation has not been achieved yet for the women of Libya, these higher unemployment rates are expected. The overall figures illustrate that there are many people seeking work; an unexpected phenomena when there is supposed to be a shortage of labor. Not only does the existence of such unutilized labor mean that the productive output of the country is not as high as it could be, but also "... the failure to find a job involves one of the most serious of human frustrations — a man is deprived of the opportunity of earning his own living and

a part-time worker who wants a full-time job, or a full-time worker who wants to change jobs, is slightly different. Such a person may be actively seeking work, but it is assumed that his employment would take precedence over his seeking work. In calculating the economically active group a person cannot be counted both as being employed and unemployed (i.e. seeking work). Other definitional problems are confronted when considering the casual laborer who has just worked a very short time. From these few examples it can be seen that the person classified as "seeking work" in the Population Census was probably a person who did not have employment at the time of the census, but who was actively looking for a job.

In spite of the somewhat arbitrary definition of a person who is seeking work, the term implies that there are people available and willing to become part of the employed labor force. Even though one may argue that the definition is not appropriate or that the census was imprecise, the fact that people replied that they were looking for work, enables generalizations to be made about the supply of labor which is not being utilized. In addition, sufficient data is available to point out some of the possible areas of error. Still, caution must be exercised in the interpretation of the following census figures. There are may sources of minor errors which can enter into the measurement of the labor force in an underdeveloped country.[5] Thus, the distribution of the labor force and the rates of unemployment should not be considered as exact irrefutable figures. What the figures and discussion do indicate is the general nature of the Libyan labor force.

5. For an explanation of why developed countries' measurements are not strictly appropriate for underdeveloped countries, see Peter T. Bauer and Basil S. Yamey, **The Economics of Under-developed Countries** (Chicago : The University of Chicago Press. 1957), pp. 32-42 While Bauer and Yamey's contentions do have validity, the overall impact would not vitiate the use of the usual measures of the labor force; only caution in interpretation of the results. Some of the possible sources of error in the Population Census are (1) incorrect collection of data by the ennumerators, in spite of the fact that all ennumerators attended an extensive training course which lasted over a week, and (2) false reporting by residents as being unemployed because (a) they feared income taxes if they reported themselves as employed and (b) they believed they would receive some state assistance if they said they were not working. This would tend to indicate that the unemployed figures are inflated. However, a well designed census questionnaire and properly trained ennumerators would minimize the above type of errors.

employed and unemployed. Unfortunately, the distinctions have always been somewhat arbitrary.

The words used in the Population Census to define the labor force and the unemployed are "economically active" and "seeking work" respectively. Included in the economically active are all persons aged six years and over who are either employers, workers on their own account, employees, unpaid family workers, other unpaid workers, or people seeking work. Breakdowns and cross-classification tables are given according to age, sex, geographic area, occupation, and economic activity. The age of six was chosen as the lower limit to the economically active group because a large number of children are members of the labor force. Many countries place both an upper and lower limit on the age of the labor force[4] on the grounds of statutory requirements to attend school or else on the grounds that any of the very young or very old who are employed will contribute very little to output. It should be noted, however, that the latter justification is a problem of underemployment or underutilization of the labor rather than a question of whether or not the person can contribute some economic utility. When the concern is for the personal welfare of individuals or the productive capabilities of the society, the whole workable population should be considered. Such is the case for Libya. In the future when most of the children of the country attend school, a raising of the lower age limit will enable the collection of any unemployment statistics to be simplified.

The term "seeking work" gives an indication of the type of people who would be considered as Libya's unemployed. Presumably, the person who does not have work and has given up hope of finding a job would be considered as not seeking work and therefore would be excluded from the unemployed and the labor force. Similarly, a person who was absent from the job because of an industrial dispute, sickness, vacation, or a temporary layoff would not be seeking work and consequently would not be considered as unemployed. Such people would, however, be classified as part of the employed labor force. The situation where

4. For various age definitions of the economically active, see Yong Sam Cho, **"Disguised Unemployment" in Underdeveloped Areas; with Special Reference to South Korean Agriculture** (Berkeley: University of California Press, 1963), p. 58.

of labor and the desire of Libyans for better positions, manpower planning assumes a position of prime importance.

Recently, the Census and Statistical Department of the Ministry of Economy and Trade released the findings of the *General Population Census* of 1964.[3] This census collected data on the labor force of Libya. Included are unemployment figures; one of the few times that such information has been collected in Libya. The labor force figures represent the labor supply as of July 1964, the time when the census was conducted. The unemployment figures represent that portion of the labor force which is seeking work. The latter figures are of particular importance because they represent a potential supply which could ease the bottleneck in Libya's labor scarcity. It is the purpose of this paper to investigate the unemployment figures and to pass judgment on their validity for policy purposes. In particular, the problem of actually defining unemployment will be considered, the general degree of unemployment will be illustrated, and some of the different causes of unemployment will be explained. In the process of explaining the causes of unemployment, further data will be presented and an attempt will be made to determine which causes have relevance for Libya. Finally, the possibility of underemployment of employed labor will be explained.

The concept of unemployment.

The measurement of unemployment has always been a highly debated matter. The usual process is to divide the total population of a country into two sections: those who are economically inactive and those who are economically active. The latter group represents the labor force. Then, the economically active (i.e. the labor force) must be divided into the employed and unemployed sections. The rate of unemployment is the ratio of the unemployed to the labor force expressed as a percentage. The problem of measurement arises over establishing definitions of who is in the labor force, and of this labor force, who shall be the

3. Kingdom of Libya, Ministry of Economy & Trade, Census & Statistical Department, **General Population Census, 1964** (Tripoli: Census and Statistical Department, 1966.)

and improve the agricultural sector is contingent upon either the discovery of underground water which is not too saline for irrigation purposes or a major technological breakthrough in desalinization techniques. Reforestation, cistern improvement, and schemes to utilize the water which escapes through wadis are justified in a major part by the need to conserve this scarce resource. But water is not just for agricultural purposes. As part of the current economic boom, industrial expansion has been substantial. Industries such as agricultural canneries, soft drink plants, and motor vehicle garages all use large amounts of water. The extensive public and private construction activity also requires significant amounts of good-quality water to make various concrete products. Finally, it must be remembered that as increases occur in incomes and standards of living, there will be greater human consumption of water. All this indicates that water conservation and development will have to be given important consideration in Libya's economic planning.

The second resource which is in very short supply is labor. This is an unusual contention because in most less developed countries, labor is generally considered to be one of the most abundant resources. In Libya, labor is very scarce. One renowned development economist has gone so far as to argue before the Libyan Institute of Public Administration that "... the pattern of Libya's development depends solely on the rate at which the supply of human skills can be built up."[1] The International Bank for Reconstruction and Development and the Bank of Libya are other bodies which feel that labor supply problems will be the chief obstacles to Libya's growth.[2] To augment the domestic supply, Libya has resorted to the importation of foreign labor. While this is necessary in the short run, there is a strong desire by Libyans to limit the number of alien workers and to reserve the better jobs which accompany development for citizens. Given the general shortage in the supply

1. Quote of Benjamin Higgins in "Expert Urges 10 Year Plan to Meet Labour Needs," **Sunday Ghibli,** (March 13, 1966), p. 1.
2. See International Bank for Reconstruction and Development, **The Economic Development of Libya** (Baltimore: The John Hopkins Press, 1960), p. 300; and Bank of Libya, **Eighth Annual Report of the Board of Directors** (Tripoli: Multi Press, 1964) p. 20.

UNEMPLOYMENT AND UNDEREMPLOYMENT IN LIBYA

*By William C. Wedley**

At any given time, the resources and skills available to a country place some type of ceiling on the number of development projects which can be undertaken. Capital is needed to provide the private and social overhead investments which increase or aid the productive capabilities of the society. Inputs of natural resources are necessary so that consumption and investment goods can be produced. Foreign exchange is required if an insufficiency in the domestic supply of natural resources, goods, and capital necessitates a supplementation from external sources. Labor, with the correct skills and attitudes, is needed so as to combine the productive factors and to operate in the economic system. Finally, improvements in the effectiveness of this economic system are achieved by advancements in technology and by betterment of educational standards. One of the major features of development planning is to identify those resources or skills which are limiting the potentialities for growth. With such knowledge, positive steps can be taken to alleviate the bottleneck.

In Libya, it is generally conceded that two resources are in particular scarce supply. The first of these is water. This natural resource has traditionally been of prime concern to the people of Libya. Periodic droughts have resulted in poor agricultural yields, the decimation of large portions of the animal population, and the necessity to import emergency foodstuffs. A major part of the government's current attempts to expand

* Senior Lecturer in Business Administration, Esso Chair, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya. B. Comm. from the University of British Columbia in Canada; M.B.A. degree from Columbia University, New York. Mr. Wedley is also a Ph. D. candidate from Columbia University and he is currently carrying out research on the economy of Libya for his Doctoral dissertation.

Mobil Oil Libya, Ltd. *Sirtica Terminal Port Information and Regulations, Ras Lanuf, Libya.* Tripoli: Gianni, September, 1965.

Mobil Oil Libya, Ltd. *The Sirtica Pipeline and Terminal System.* Tripoli: Gianni.

Modine, T.P. "Libya's First Oil Pipeline," *Oil and Gas International.* Vol. 2, No. 9, September, 1962.

Oasis Oil Company of Libya, Inc. *Port Information and Rules, Es Sider Marine Terminal.*

BIBLIOGRAPHY

Most of the material was gathered from personal interviews with administrative personnel et Es Sider, Ras Lanuf and Marsa el Brega on October 6-9, 1965. The original manuscript was submitted to all three companies for comment, and has been modified for clarification. The cooperation of the oil companies in the venture is hereby gratefully acknowledged. Appreciation is also extended to the Ministry of Petroleum Affairs, who helped with matters of security.

Through the courtesy of T.R.A.P.S.A. in Tunisia the author visited La Skhirra on March 14, 1966.

The following documents were consulted in writing the paper :-

Esso Standard Libya, Inc. *Esso in Libya* Tripoli.

Esso Standard Oil Inc. "Information for Guidance of Ships Calling at Marsa el Brega." Marsa el Brega, Libya, July, 1, 1965 (Mimeographed).

Esso Standard Libya, Inc. *Marsa El Brega, A Guide.* Tripoli: Multi Press.

Jones, James R. *Ground-Water Maps of the Kingdom of Libya.* A Report Prepared in Cooperation with the Government of Libya Under the Auspices of the United States Agency for International Development Mission to Libya. September, 1964.

Kingdom of Libya, Ministry of Petroleum Affairs, *Petroleum Development in Libya; 1964.* Tripoli, 1965.

governed solely by the pull of remote economics, so one cannot be sure of the permanence of the three installations. Fishing is a possible supplementary activity to help support the populations, though up to now only one company engages a single fisherman to aid in the food supply. With faith in the vastness of Libyan oil reserves and the constantly advancing technology which has created these ports in a few short years, one can predict a long future for them. They all may benefit one day from the development of a cheap process to purify sea water, but this is probably still many years away.

section of the Gulf of Gabes, better than anything found in the Gulf of Sirte, restricts waves to about two meters in height even in heavy storms, as compared to about eight meters for the Libyan ports. La Skhirra has therefore been able to load tankers originally bound for the Gulf of Sirte but turned back by heavy weather. The TRAPSA port is also able to draw on the extensive facilities of the city of Sfax, only eight kilometers away, where most of the labor force is housed and most of the mechanical repairs of tugs and vehicles are performed.

Two aspects of the development of La Skhirra merit special attention. One is the system provided for deballasting, incorporating basins on shore which receive all the ballast from incoming tankers and recover the petroleum, preventing its being dumped at sea. Beaches in the Gulf of Gabes are thus kept completely free of accumulations of tar. The well-known tar on some Libyan beaches is due chiefly, it should be noted, to the presence of an authorized dumping ground for dirty ballast about 160 kilometers from the Libyan coast; the prevailing winds carry the oil southward onto the sands. Much of the dumping is performed by tankers headed for the Suez Canal rather than for Libyan ports.

A second remarkable feature of La Skhirra is its landscapping. While the vegetation of the coastal area in the Gulf of Gabes is a steppe only slightly richer than that in Sirtica and while the water problems are similar, the Tunisian area is swept far less by wind and sand. Hence TRAPSA's energetic efforts at beautification have been richly rewarded. The 10,000 eucalyptus, acacia and tamarisk have all done well, and flowers and shrubs brighten the industrial and residential areas. Only fifteen families live permanently in La Skhirra, but they consider the esthetics important to their morale.

Comparison appears to confirm that the Gulf of Sirte offers unusually difficult conditions for the establishment of petroleum ports. The companies have certainly acted decisively to meet these conditions, but perhaps they have not conquered them, particularly with regard to the Mediterranean storms and the destructive ghiblis. Occupance of this land, even in the case of the growing community of Marsa el Brega, is

March. Oasis, with more limited ambitions for Es Sider, attempted to utilize local materials and simple methods of construction in so far as practicable. The company also had to compromise—the simplest method often proved ill adapted to geographical conditions and required a follow-up decision involving some unexpected capital expense. Thus the company buttressed its breakwater with concrete tetrahedrons, purchased a suction dredge for the harbor, reinforced its prefabricated housing with steel, and buried its electric transmission lines. Es Sider's increasing sophistication is illustrated by its attractive new living quarters and its growing exports, taking over the number one spot from Marsa el Brega during the winter of 1965-66. Mobil started with a simple formula but carefully studied techniques, particularly in regard to harbor construction. Mobil acquired, though it was third choice, what is in some ways the best of the three sites, particularly with regard to gravity flow of petroleum. Mobil profited well from its competitors' experiences, meeting the problems with ingenuity, but it still faced a few small surprises—the tank farm power lines had to go underground, and control personnel were inconvenienced with an inappropriately small window designed in Texas.

In a final evaluation Libya's three ports can be compared with La Skhirra in Tunisia, operated by the French Trans Saharan Pipeline Company (TRAPSA) and drawing from the Edjeleh and Zarzaitine oil fields in Algeria. Opened in September of 1960, La Skhirra still exports at less than half the rate of Marsa el Brega or Es Sider. The site has a hill only thirty meters in height, making auxiliary pumps necessary for most loading operations. But La Skhirra enjoys many advantages not found in the Libyan ports. Its site was dictated by marine conditions. The company found a location with an effectively sheltered berthing area at La Skhirra and decided that it was worth sixty kilometers of pipeline to locate here rather than at the closer but more exposed port of Zarzis, farther south in Tunisia. TRAPSA built a pier one and a half kilometers in length to the berthing area, allowing a car to drive right up to a ship as it moored and facilitating the mooring and loading processes. The naturally-protected berthing area in this

one window to another in order to check ships as they berth and load. A proposal has been made for a new control center on the peninsula, offering an unobstructed vista of the sea berths.

A big problem in all of the ports, especially when the ghiblis blow, is the intrusion of sand into machinery, typewriters, food, correspondence, electronic equipment and almost everything else, whether hidden or exposed. Esso takes one precaution not employed by the other companies. All of its offices, control rooms and sub-stations are air conditioned under mild pressurization in order to reduce the intake of sand into the buildings.

Conclusions

Libya is the first country in history to have acquired three operating petroleum ports within a period of ten years from the enactment of its petroleum law. By the end of 1966 a fourth port, British Petroleum's Marsa Hariga in Tobruk harbor, will be operative, and within a few years a fifth port may appear in the west, somewhere near Tripoli, as an outlet for the smaller oil fields which have been discovered in Zones I and IV. Given the nature of the petroleum law and the introduction of fifteen new companies into the concession grants of February 1966, it is conceivable that more ports will be added in the Gulf of Sirte, especially if a major field is discovered by a new company. Minor oil discoveries will probably be channeled through one of the existing ports, however, as has been the case with Phillips' Umm Farud and Pan American's Khuff fields, now producing through Ras Lanuf. As of 1966, it should be noted, only the Mobil-Gelsenberg-Amoseas pipeline network has surplus capacity available for export of oil from the Sirtica basin.

The three existing terminals will always remain interesting because of their pioneering status. Esso chose a site that permitted a multiple-function port but compromised with marine conditions. The bow mooring has provided only a partial solution, so Esso's exports have invariably dropped notably during the winter months, usually February and

and flowers. The blasting action of wind and sand, however, have taken their toll in the initial efforts; only the tamarisk has withstood the conditions effectively. An Australian consultant has been given a contract to form a scientific program of landscape development for Marsa el Brega, for the physical problems apparently require full-time study to achieve an effective solution.

The community of Marsa el Brega is still limited to Esso staff members, but it already has a school, market, barber and hairdresser, theater and bowling alley (under construction in the spring of 1966) and tennis courts. There is a nine-hole golf course and a go-kart race track, where the speed record is 59.4 miles per hour. Outside Esso's compound are several camps for service contractors; some of these are now taking on a more permanent appearance with the construction of limestone block houses. With the forthcoming natural gas project committing Esso to deliver 345 million cubic feet per day to Spain and Italy over a period of twenty years from November 1968, the port's importance will be multiplied. The pressures to expand the population of the community will be commensurate with this growth.

While the three ports differ greatly in their residential areas, they all have two-story office and control buildings similar in concept. Oasis' is particularly well sited, standing on a ridge above the port where all four mooring berths are clearly visible. Panoramic windows and a balcony in the upstairs control center take full advantage of the excellent location. Mobil and Esso were a little less fortunate in their control centers. While Mobil's building is also well located on a ridge, the office building, designed in Texas, provides only shoulder-height windows, partly to achieve economies in air conditioning. The desirable view can only be secured at close proximity to the windowsill and not, for example, from the radiotelephone unit. Esso's office building is on low ground behind a seven-meter mound. The possibility of bulldozing this obstacle out of the way was vetoed by the discovery of some ancient tombs within the mound, in which the Libyan Department of Antiquities became interested. Esso's marine officers must peer from

bility, but careful inspection has made their use practicable. Both Mobil's and Oasis' residence complexes were completed late in 1965. Service and construction contractors do not share in this housing but continue to live in trailer camps, tents or temporary housing.

Marsa el Brega, a more complete installation from the beginning, is the first of the terminals to become a residential community. As Esso's commitment in Libya became stronger, management decided to put top supervisory personnel at the scene of action on a full-time basis. Esso called on a Greek consultant to make a series of studies of the factors involved in expanding Marsa el Brega into a town including both Libyan and American families. The consultant stressed the high cost of maintaining people at Brega and the lack of hinterland for the community and Esso has therefore planned the expansion one step at a time. The twenty-seven bachelor units constructed in 1963 on low ground south of the harbor were backed up with 115 family homes built in 1965, enough to serve the staff, including several Libyans, of the expected maximum of 1000 Esso employees in the terminal. Esso designed a Mediterranean-type house with a high wall protecting yards from the wind-blown sand. Each house is centrally air conditioned. The houses are constructed on a surface of limey sand, which is completely unsuitable for growing grasses or flowers. Esso has met this problem by installing concrete flower boxes and by replacing the sand in the front yard with a reasonable soil, originally imported from El Maqrun, 150 kilometers away. An Esso staff member later found some soil in the Brega concession with acceptable levels of alkalinity, and this has been utilized since, at a considerable saving in transport costs.

Landscaping of the community and port of Marsa el Brega is now receiving considerable attention. 3000 eucalyptus trees have been planted in the sand dune that borders the east of the residential area, and there will be 1800 more planted. Each tree is initially planted in an individual can. Rows of eucalyptus and acacia are utilized to form a forest belt, and tamarisk has been planted along the airport road in very alkaline soil. Road intersections are to be beautified with shrubs

the companies provided transportation for their employees' vacations at home.[8]

Oasis and Mobil have continued to operate their ports as camps, and there appears to be no impending change in decision on this matter. Early in its history Es Sider had four bungalows (for families of the top staff members) which were later altered into bachelor housing. In the summer of 1964 Oasis began construction of permanent residential quarters for all of the employees at Es Sider. Planning for a payroll of 290, including fifty-five expatriate staff, the company settled on prefabricated housing of French design, one plan for staff and another for laborers. Local aggregate, beach sand and salt water were mixed with Greek cement and formed into reinforced concrete slabs at Es Sider, then erected on site. Included in the new housing complex are two recreational halls, a library, tennis court and central mess for staff and laborers. Prefabricated slabs from Es Sider were also transported to Oasis' Gialo field in Concession 59 to provide a similar camp there. Expected economies in the prefabricated construction were not realized, however, because of the limitations in the quality of the concrete due to the use of sea water and local limey aggregate. Oasis found it necessary to brace some buildings with steel, and they abandoned plans to use the same construction for their camp at Waha.

Mobil's new housing layout is similar to Oasis'. Using concrete blocks made from local materials, the houses are designed to accommodate thirty-three staff and 150 non-staff employees, each group in its own quarters. A special corrosion and abrasion resistant paint from Mobil chemical laboratories protects the building from the destructive action of lime and sand.[9] Mobil's residential complex includes two tennis courts, a recreational center, and a Muslim prayer area. The locally-formed concrete blocks are also limited in their strength capa-

8. Article 13d, Labor Law of 22 November, 1962.

9. The corrosive action of lime and sand is more penetrating in the Sirtica ports than in Tripoli or Benghazi. Examination of a one-or two-year-old Volkswagen from Marsa el Brega, for example, where the problem is most severe, invariably reveals extensive damage to the paint.

tantly forced into the decision to bury its lines. Mobil, again profiting from the experience of the other companies, employs a different kind of surface system incorporating a bunched, unbroken cable wrapped in rubber insulation running from the tank farm to the port. At the tank farm, however, where it was not possible to use a single, unjointed cable, the standard surface system was tried, but hazards proved severe enough to effect a quick decision to go underground.

With regard to roads and airports, the companies found that the Gulf of Sirte provides good working conditions for both. Flat land for airfields is abundantly available near all three sites; coating with crude petroleum helps to hold down the dust. Oasis and Esso have both purchased large twin-engined craft for company use, indicating the importance which they attach to air transportation in their field networks; and the Kingdom of Libya Airlines began using the Marsa el Brega landing strip, which is asphalted, in the summer of 1966.

Esso has also built an extensive system of asphalt roads both within Marsa el Brega and leading to its major oil fields. While there has been difficulty in finding good quality aggregate and the cost of maintenance has been high, the roads are among the best in Libya. Trucks and Land Rovers heading for camps of competitive companies often drive far out of their way in order to utilize the Esso roads. The asphalt berth at Marsa el Brega has been the source of the bitumen, and it is probable that this berth will also provide asphalt for the rebuilding of the coast road. Oasis has a few bitumenized roads in Es Sider, but its inland roads are simply coated with crude petroleum. Mobil has thusfar constructed only graded tracks to provide access in and out of its port.

Housing and Industrial Quarters

Since all of the terminals were to develop on sites remote from sources of food, labor and recreation, the three companies were agreed on opening their ports as camps. Trailers were the first living quarters in all cases, and, according to the same practices used in oil field camps,

as Marsa el Brega. Generated at 13,800 volts, the current is stepped up to 138,000 volts for distribution to the oil fields by high tension lines. As demands on the system increased, a supplementary 15,000 kilowatt plant was installed at Zelten in the fall of 1965. Oasis and Mobil have no electric power lines linking their terminals and their oil fields; the plants at Es Sider and Ras Lanuf are therefore much smaller. Oasis employs three gas turbine generators capable of 1000 kilowatts apiece; one unit is usually enough to handle the load. The crude oil is desalted before use, but some difficulty has been experienced in lubricating the high speed fuel pumps necessary to run the gas turbines. Mobil uses three big diesel generators (a fourth to be added in 1966) of 500-kilowatts capacity each. The engines are started and stopped on diesel, then run on crude when the load builds up. The manufacturer of these engines has qualified his guarantee with reservations as to the content of sulfur in the crude oil, and for several months Mobil used diesel fuel only, until the proportion of high-sulfur Hofra oil was reduced in the total production.

The three terminals have been subject to an unusual geographic problem in the maintenance of their power lines. The standard system of stringing lines, in which insulators protect them from grounding at the poles in damp weather, has not proved completely satisfactory in the Sirtica. Particularly in the months of May and June the combination of humidity, salt, lime and sand, most notable in the early morning hours, can form a conducting track across the insulators, creating a short circuit in the distribution system. Esso, having experienced similar problems in the Persian Gulf, placed its power distribution system for the port of Marsa el Brega underground. The high tension lines running more than 170 kilometers inland were, however, subject to the same hazard. Esso meets this problem with the use of two trucks which patrol the lines, daily, spraying fresh water on the insulators. Even with this precaution some outages have been recorded, and the new power plant at Zelten was built in part as an insurance measure in case of failure. Oasis, with a sturdy surface system of the standard type, has been reluc-

gallons-per-day capacity is included in the refinery and became available in the spring of 1963. In September of 1965 Marsa el Brega inaugurated the largest distillation plant in Libya, a £. 1.7 million thirteen-stage unit capable of producing 200,000 gallons per day. The port now has enough water for its growing population and even for landscaping, but the distillation plant's capacity will have to be further expanded to meet the needs of the forthcoming natural gas project. All of the port's distillation plants run on crude oil, cleaned first in a centrifuge.

Es Sider's water is produced in two flash distillation units that use heat recircuited from the electric power plant. Each unit is capable of 50,000 gallons per day, but normally only one is used at a rate of 30,000 to 40,000 gallons per day. In the spring of 1966 steam boilers were added to provide additional heat, necessary to run the distillation units when the electric power load is low. The seaweed in Es Sider's harbor has posed a maintenance problem for the plant; the sea water intake filter has sometimes become clogged with the fine, confetti-like substance so well known on the North African coast, necessitating long shutdowns for repair. A problem-free intake design and location have not yet been found, and only the dredging of the harbor keeps the intake clean, with frequent filter changes sometimes being required.

At Ras Lanuf the two distillation units are capable of producing 42,000 gallons of water per day, each powered by its own diesel engine. The possibility of running these units on crude oil was vetoed by the manufacturer of the engines, who judged that Mobil's Hofra field produced oil with a sulfur content high enough to be corrosive. Conscious again of Oasis' experience, Mobil located the intake for its sea water lines at 500 meters from the coast in deep water. Here the only problem thus far has been to design the filter with a large enough mesh to prevent the growth of algae inside the strainer, and this problem appears now to be solved.

The electric powerplants at all three terminals use crude oil for fuel. Esso has two barge-mounted steam turbine generators that supply 25,000 kilowatts, designed to serve the Raguba and Zelten camps as well

than its competitors with the higher hydraulic pressure generated from the tank farm. With the oil passing through a forty-eight-inch line to the meter bank (a second such line was under construction in the spring of 1966) and then dividing into forty-inch lines to the sea berths, Ras Lanuf can load a tanker at 60,000 barrels per hour with gravity flow, a rate that few tankers today can handle.

With regard to the sea berths themselves, Mobil has taken a cautious attitude. Rather than join the sometimes costly pioneering effort to develop a bow mooring, the company has installed two submarine berths (a third to be added in 1966) in seventy feet of water, both less than two kilometers from shore and capable of receiving supertankers up to 130,000 deadweight tons. On the advice of the marine superintendent, who had benefited from three years experience in the winds and seas of Es Sider, berth one is oriented N. 23^0 E. and berth two N. 30^0 W. (330^0 True). The east of north heading is the only one in the Gulf of Sirte and is therefore more particularly on trial; its benefits are felt most often in the summer months. Mobil has now decided to experiment with a dual heading on this berth, providing a shift of orientation to meet the seasonal change in winds.

Utilities and Roads

In view of the generally poor quality of ground water supplies in the Sirtica, it seemed probable that water purification plants would be required in all three ports. At Marsa el Brega, however, Esso found three animal drinking wells with relatively sweet water; pump tests revealed that the yield of the wells was small. Rather than risk excessive drawdown which would encourage contamination by sea water, Esso decided to supply all of its own needs from the beginning with a salt water distillation plant. The three wells on Esso's leased land have been relocated close to the security fence, where they are still accessible to Libyan herdsmen.

Marsa el Brega's water supply has developed in three stages. Originally the port depended on a small 8000 gallon-per-day distillation unit incorporated in the electric power plant. A second unit of 50,000

Like Marsa el Brega, Es Sider has three submarine berths. All of them are in more than sixty feet of water and can accommodate tankers up to 100,000 tons. Berths one and three are approximately two kilometers from shore, while berth two is at 1500 meters. All three are oriented true north, a compromise heading between the seasonal winds, which are usually west of north in winter and east of north in summer.

While less exposed to heavy storms and swells than Marsa el Brega, Es Sider has also been closed for hundreds of hours each year because of inclement weather. Here also a technological solution has been sought in the form of a bow mooring device. Based on a design tested by Shell in several Asian and Persian Gulf ports the Es Sider mono-mooring, which was built in the Netherlands, is a buoy rather than a fixed pylon like Esso's. Three flexible sixteen-inch hoses float to the ship's side for loading oil, and they are free to swivel around the buoy. The mono-mooring is far from shore at three and a half kilometers, but it floats in eighty feet of water and can accommodate enormous tankers of more than 140,000 deadweight tons. It came into service in April of 1965 and has been under study and development since. Of a much simpler design than the rigid mooring at Marsa el Brega, the device nevertheless costs about £ 100,000 more than the standard sea berth. Its value has been proved in heavy weather, although the floating hoses are hard to handle and maintain in the choppy Mediterranean seas.

The new port of Ras Lanuf has not yet achieved rates of export comparable to those of the other two, although the big Amal field, initially producing in the spring of 1966, may raise the figures dramatically when it is fully developed. Ras Lanuf rates a superlative in the size of its storage tanks, however. At 500,000 barrels each, they are the biggest in Libya and among the biggest in the world. Three were in use at the end of 1965, with three more under construction for the Amal oil. Holding ten days' production at December 1965 rates, Ras Lanuf's tankage is already the most generous of the three ports. Sitting on a scarp with an average altitude of ninety-nine meters, the tank farm here is also the highest in Libya, though it is the farthest from shore at nine kilometers. Nevertheless, Mobil achieves a better rate of gravity flow

ing time from two hours to one. In the case of one small tanker a twelve-minute mooring time was achieved. Moreover, the bow mooring has often loaded tankers in heavy weather while the other berths were closed. The hours saved by the bow mooring have increased each year with its improvement. A problem with the design is the sensitivity of the oil-loading pipe arm to the action of ocean currents, which at Marsa el Brega are generally westerly, often conflicting with the winds. In order to avoid damage to the loading arm, the bow mooring has been closed under conditions where ocean currents tend to carry the boom into the path of an approaching tanker.

As the first design of its type in the world, Esso's bow mooring has attracted much publicity in petroleum publications. Bow loading tankers are now under development to take maximum advantage of this new principle in loading; they will eliminate the need for a submerged pipe arm, thus solving the major problem in Esso's installation. The bow-loading principle is eminently suited to be used with the monster super-tankers of 200,000-300,000 tons now on the way; as the technology changes, Esso's high development costs for the bow mooring — two or three million pounds — will certainly appear justified.

By the fall of 1965 Es Sider was exporting petroleum at a rate comparable to that of Marsa el Brega, and its loading facilities were quite similar. Fifteen storage tanks hold four and a half million barrels, equivalent to almost eight days' production at the end of 1965. The tank farm sits on a seventy-three meter escarpment at a distance of six kilometers from the meter battery, the oil traveling the distance in three forty-two-inch lines. The submarine lines to the four sea berths are all thirty-six inches in diameter. The hydraulic gradient from the tank farm to the shore is about 1 to 100, similar to Esso's, and permits individual ships to load at a rate of 30,000 to 40,000 barrels per hour by gravity flow. The three separate lines from the tank farm permit three ships at a time to maintain this loading rate.

Three of Brega's berths are of the standard submarine variety. Standing in about forty-four feet of water and 1500 meters from shore, berths one and two are capable of handling ships with a displacement up to 50,000 deadweight tons. Both are oriented 330^0 True, pointing the ships toward a swept channel leading past the reef to the open sea. This heading is also a good compromise for meeting the heaviest winds and seas in the winter months, which are most frequently, but by no means universally, from the north and northwest. Berth four is also a submarine installation, situated to the west of the harbor at a distance of two kilometers from shore. In seventy-two feet of water, berth four can accommodate supertankers up to 300 meters in length. Originally oriented at 330^0 when inaugurated in Novembers of 1963, berth four has been reorientend to 295^0 in order to meet the gale-force winds that sometimes develop in this quadrant. The new orientation, as well as the less restricted approach, has enabled berth four to remain open in some storms when berths one and two were closed.

Recognizing from the beginning the limitations of the submarine berth and the exposed location of Marsa el Brega, Esso engineers immediately started work on a new design for a mooring berth, one in which the ship would tie up at the bow and swing freely into the wind, even while loading oil. Such a mooring would also be easier to approach, requiring only forward motion by the tanker and no anchoring. Installed at Marsa el Brega in June of 1961, Esso's bow mooring (berth three) consists of a fixed pylon surmounted by a revolving boom, from which is suspended a 170 meter submerged oil loading pipe arm. The pylon is surrounded by a fender ring, mounted on steel piles. The submerged loading arm is propeller driven to the ship's midsection, where hose connections are made.

After an initial development period of a year and half the bow mooring was officially inaugurated in February of 1963. It has been under constant study and evolution since, occasionally being closed for modification or repair. While Esso does not claim to have produced a flawless design, the new device has succeeded in reducing average moor-

ships, especially if several ships are loading at once. The ports are therefore equipped with large diameter transfer pipes and, if gravity does not provide enough presure, pumps to increase the speed of flow.

While two companies have introduced technological variations in sea berths, all three of them have utilized three berths of the standard submarine type. Under this system five or seven buoys are distributed in a semicircle, each to receive a line from the ship's stern. To enter the berth the tanker approaches the open end, following a series of markers lined up on shore or in the open sea. As she pays out one anchor from the bow, she moves across the berth and pays out the other anchor, subsequently heaving in on the first while maneuvering into final position. The docked ship is oriented in one direction only, and if strong winds blow hard on the beam during the mooring process, it may be impossible to swing the ship into position. Heavy swells can also disrupt the procedure. Because of the fixed orientation and the need for a complex swinging maneuver in order to moor a ship, the submarine berth's capabilities in heavy weather are clearly limited. Its advantages lie in simplicity of construction and maintenance.

Marsa el Brega, pioneer port and the leader in total petroleum delivered, began operations in September of 1961 with four storage tanks and one sea berth. Additions in increments of four have given the port sixteen tanks of 268,000 barrels' capacity each, a total of 4.29 million barrels in storage, equivalent to about seven and a half days' production (see Table 1). The fire caused by sabotage in July of 1965 destroyed three tanks and Esso had to face the winter of 1965-66 with storage space for only six days' production. The tank farm is at an average altitude of forty-three meters. A forty-eight-inch pipeline runs five and a half kilometers to the meter battery, whence all four sea berths have separate lines, thirty-inch pipes going to berths one and two and forty-two inch pipes to berths three and four. Gravity flow permits maximum loading rates of 55,000 barrels per hour to all ships combined or 35,000 barrels per hour to one ship in berth three or four. A pumping station installed in the fall of 1965 increases these maxima to 100,000 and 60,000 barrels per hour, respectively.

Petroleum Loading Facilities

The general procedure for receiving tankers and loading petroleum is similar in all three ports. Upon arrival in the berthing area the tanker receives one of the port's experienced mooring masters on board to guide the ship into position. When the tanker is secure— accomplished with the aid of launches and, in the case of Marsa el Brega, a tug—she must spend several hours pumping salt water ballast from her tanks. Extensive precautions are taken to insure that none of the ballast water pumped overboard contains petroleum, which contaminates the beaches; each port maintains its own system for inspecting incoming tankers. When the deballasting procedure is finished, the tanker can take on its load of petroleum. Maximum speed of loading varies with the size and facilities of the tankers; smaller ships many load at 10,000 barrels per hour, while the new supertankers can accept up to 50,000 barrels per hour. Oil flows from the tank farm to a meter battery, where precise measurement occurs. The oil lines then divide, one going to each sea berth, passing first over land and then underwater to a floating buoy, whose flexible lines are attached to the tanker's loading valves amid-ships. Before and during the loading, inspections for oil quality and quantity are performed by company personnel, Libyan customs officers and a representative of the Libyan Ministry of Petroleum Affairs. With her tanks filled with oil and the necessary papers signed, the tanker can leave port, usually eighteen to twenty hours after she comes in.

The three terminals were designed to permit this procedure to occur with maximum speed and efficiency at any hour of the day and under almost any condition of weather. While the sea berth itself is the ultimate key to successful operation in heavy weather, the port's other facilities are also important in the loading process. Tankers load petroleum intermittently while field production is nearly constant; hence there must be sufficient storage space in the tank farm to allow continuous production in the inactive periods, including those necessitated by storms. Speed of loading petroleum may be ultimately dependent upon the port's ability to provide adequate flow from the tank farm to the

export oil through the Oasis network during the construction of the Sirtica Pipeline and Terminal System, owned jointly with Gelsenberg and Amoseas. The time gained thereby was utilized in careful study of the problems to be faced. Like Oasis, Mobil planned a single-function terminal with a harbor for small boats only. Determined to avoid Es Sider's silting problems, Mobil commissioned a Dutch firm to design the harbor. After studying hydrographic conditions on the coast at Ras Lanuf, the company reconstructed the situation in miniature, building a total of nine different harbor models to test their performance in winds and currents. In conclusion the breakwater was designed to nestle in the lee of the headland rather than to rest on top of it, thus utilizing the headland to deflect currents from the mouth of the harbor.

Like Esso, Mobil chose to prefabricate the support units of the breakwater. Steel cells fifteen meters in diameter were preformed in the Netherlands, assembled on site, filled with local rocks, and capped with concrete. The outer edge was beveled to deflect the force of the waves. In the 300-meter causeway leading from shore local rocks formed the base, while about 300 concrete tetrahedrons, smaller than those at Es Sider but similarly formed, were used to strengthen the weakest area. During construction a thirty-meter addition was included in order to provide space for unloading pipeline to the new Amal field. Another modification was the use of backfill in the harbor in order to reduce swells in the dock in heavy weather. With a one in five gradient the backfill cut wave heights from fifty centimeters to ten inside harbor.

While Mobil's approch to harbor construction involved considerable sacrifice in time and expense, it has resulted in a very attractive installation which has so far remained remarkably silt free. Having opened in June of 1965, six months after the first shipment of oil from Ras Lanuf, the harbor has not yet stood the test of time. One wonders if the seaweed and sand now accumulating on the nearby shore will have any long-range effect on the performance of the harbor. Mobil wonders, too; the company has commissioned a study to try to determine the answer.

materials rather than importing prefabricated units; and on June 12, 1961, the first load of limestone was dumped on the Es Sider headland to form a curved jetty. Unfortunately, it was found that the stone from the first quarry was too soft to withstand the action of the sea; a second quarry, eight kilometers from the port, proved to have more durable limestone. But even this rock was eroded on the seaward side, requiring a supplementary measure utilizing imported materials. Cement from Yugoslavia and Sicily was mixed with the local aggregate and salt water to make concrete, from which seventy-two tetrahedron molds were formed in the ground at the site of the original limestone quarry, only a few hundred meters from shore. Engineers then fabricated more than 2000 concrete tetrahedrons at a maximum rate of twenty-two per day, dropping them on the seaward side of the breakwater to absorb the brunt of wave action.

When Oasis planned to build its long pipeline to the rich new fields in Concession 59, the company decided to give Es Sider a second function. Early in 1964 a 200-meter limestone jetty was extended north from the shore in order to permit offloading of pipeline sections to be transported inland. The procedure was carried out under difficult conditions in this shallow-draft area, however.

Oasis has been faced with an unpleasant surprise in the maintenance of its harbour. Observation has shown that the longshore currents are westerly in the Gulf of Sirte, and the easterly-oriented Es Sider harbor, with its breakwater built up on a natural headland, is situated in such a way that it traps large quantities of sand and seaweed carried by the moving waters. The rapidity of accumulation has required daily dredging, performed by a contracting company using shovel and barge. In 1965 Oasis invested in an American suction dredge to perform the job more economically. Meanwhile marine consultants have made tank tests to seek a reasonable solution, but none has yet been found.

Mobil with its partners, though given third choice in site selection, had two important advantages in the development of its terminal: it was able to profit from the experience of its competitors, and it was able to

use on site and for distribution to oil camps inland. The company felt that an asphalt road accompanying its pipeline network would be a valuable long-run investment; hence Marsa el Brega would have a special offshore berth for unloading liquid bitumen by submarine pipeline to a storage tank on land. The power supply at Marsa el Brega would serve the Zelten camp as well; high voltage lines leading 174 kilometers inland. As plans progressed, including the development of the Raguba field in Concession 20, a small refinery was to be incorporated in the Brega complex to serve the entire Libyan market for the most-used petroleum products.

Constructing the harbor at Marsa el Brega was therefore an important undertaking. A 500-meter peninsula was extended and enlarged with local limestone, which was later buttressed with scrap metal on the seaward side to retard the effects of wave erosion. For the breakwater itself Esso Libya engineers designed one-piece 2200-ton cellular concrete caissons, each having dimensions of approximately 33 by 13 by 15 meters. Fourteen of them were prefabricated in Italy and towed to Brega by tugs, where they were sunk into place to form an L-shaped wharf.[7] 750,000 cubic meters of sand were dredged from the harbor to provide room for cargo ships with a twenty-four foot draft. In 1963 the shallow portion of the harbor was partially closed in with the addition of a second wharf extending 300 meters north from the shore. Constructed of twenty-two steel cells filled with sand, this jetty was designed to give greater protection for small boats and industrial facilities and to increase docking space for shallow-draft ships. It provided the added benefit of alleviating the accumulation of seaweed in the harbor, which previously had been periodically removed on barges and dumped at sea.

With a timetable less than one year behind Esso's, Oasis was constructing the Es Sider terminal when Esso shipped its first oil. Oasis planned its site for a single-function port only, the harbor to serve for sheltering mooring launches and other small boats. Oasis and their contractors elected to construct their causeway and breakwater from local

7. **Esso in Libya, 1965.**

Libyan government, enough to include an airport site and adequate room for industrial expansion, if the need should arise. As in the case of the other terminals, the Libyan government reimbursed local tribes for the use of the land.

Oasis' Dahra field is more conveniently located in Sirtica than is Zelten. Oasis' initial pipeline could be shorter than Esso's, and its terminal would be somewhat less exposed to the full fury of Mediterranean storms. But a reasonable radius from Dahra leads to no trace of a natural harbor; the company would have to depend on a small headland and reef for a harbor foundation. Considering three rather similar sites, Oasis settled on Ras es Sider, which offered a headland, deep water close to shore, an escarpment several kilometers inland upon which the storage tank farm could be built, and a convenient ridge near shore to hold housing and industrial areas. As in the case of Esso, an airport site was readily found on the leased land.

Mobil-Gelsenberg and Amoseas, with Mobil as operator, searched the same area of the Gulf of Sirte for a terminal site two years after Oasis had selected Es Sider. They chose the headland of Ras Lanuf, one of the sites previously considered by Oasis. Here the natural conditions are very similar to those at Es Sider, which is only twenty-five kilometers to the northwest. The tank farm site is higher at Ras Lanuf (see Table I), but it is also two kilometers farther from shore. Mobil's industrial and residential site is the same ridge formation as that of Oasis, but again it is on higher ground farther from the beach. Unlike Marsa el Brega, both Es Sider and Ras Lanuf appear to be pioneering settlements, there being no modern or archaeological evidence of previous human occupance.

Constructing the Harbor

Having found an oil field which quickly proved to be a major producer and having located a terminal site with good harbor potential, Esso planned Marsa el Brega as a multiple-function port from the beginning. Not only would it export oil, but it would import cargo for

of Sirte. Rather than incur the tremendous expense of constructing such a harbor, all three petroleum companies elected to use open sea berths, and for these they sought deep water close to shore. In order to provide rapid loading by gravity they looked for high ground upon which to construct the oil storage tanks. They also need a small harbor for the line-handling launches which aid tankers in berthing; a site which permitted the construction of such a harbor at relatively low cost was also a requirement. Probably most important of all considerations was access of the terminal to the large producing oil fields. With pipeline costs inflated by the occasional need to blast rock for burying and by the need to truck pipe sections from Tripoli or Benghazi or unload them under difficult conditions at the terminal site itself, the companies wanted to keep the lines as short as possible. Furthermore, the shorter the pipeline, the sooner operations can begin, provided the terminal is also ready.

Esso had first choice in selecting a site. Drawing a straight line north from Zelten field to the coast leads one into the southeastern sector of the Gulf of Sirte, and here Esso found Marsa el Brega, an abandoned harbor village with a long history. In recent years it had witnessed unhappy times; in the 1930's it served as a concentration camp for Jebel Akhdar tribesmen,[5] and during World War II it had been the scene of heavy fighting, which had left some half million land mines as a legacy in the area.[6] While Marsa el Brega provided an elevated site for the tank farm and the foundation for a harbor large enough to receive cargo vessels, hydrographic surveys revealed an important shortcoming in the site. Marsa el Brega's location in the southeast of the Gulf of Sirte exposed it to the maximum development of the winter Mediterranean storms, whose winds and high wave swells could easily halt all petroleum loading activities in the open sea berths. While Esso considered other sites, none offered such good harbor potential, and the pipeline would have had to be notably extended in order to achieve any significant gain in weather protection for the sea berths. Hence Esso chose Marsa el Brega, leasing twenty-eight square kilometers from the

5. Esso Standard Libya, "Marsa el Brega - A Guide." 1964.
6. P.T. Modine, "Libya's First oil Pipeline," in **Oil and Gas International,**

Bedouin grazing country—camels, sheep, goats and donkeys utilize ground water wells and cisterns scattered over the plain and convert the short grasses and shrubs into usable proteins for human consumption. Aside from this activity, a little fishing, and a very few small oases, the Gulf of Sirte coastal region provides no resources to support permanent human occupance.

A particular feature of the area is the pattern of winds. The spring ghiblis, well known to all residents of Libya, blow with particular intensity in the gulf coast, their force unbroken by protective vegetation to the south. Visibility is often impaired by the heavy loads of dust in the air. In the winter months the prevailing winds are from the northwest; Mediterranean storms increase in intesity as they advance to the southeast, carrying ever-larger wave swells with them. The very shape of the Sirte suggests the action of these winter storms. During the summer months the winds are milder, blowing predominantly from the northeast.

But in spite of unfavorable winds, scarcity of water, remoteness from population centers and other problems, the Gulf of Sirte coast has become the site of three major petroleum terminals. The oil companies had to decide on how to build harbors where there were none, on what services and equipment to provide, on the nature and number of housing units, on the methods of producing fresh water and electric power, and especially on the design of petroleum loading facilities. Where there was absolutely no economic infrastructure except the coast road, the companies had to supply all of their needs with the most efficient use of funds and time. How the companies dealt with the geographical conditions in the Gulf of Sirte in building and maintaining their terminals is the subject of this paper.

Selecting the Site

While the loading of crude petroleum is an automated procedure that requires far fewer facilities than handling bulk cargo, there are a number of site qualities which are important. Ideally, a sheltered, deep-water harbor is desired, but there is none to be found in the Gulf

mercial on September 1, 1959.[2] Oasis' first commercial field was Dahra, the official date being June 28, 1960, and the company started a second pipeline 180 kilometers to the west. Amoseas' Beda field and Mobil-Gelsenberg's Hofra were commercial finds as of April 1, 1963, long after the Esso and Oasis systems had commenced operations. Utilizing a clause in the petroleum law[3] that provides for one company's sharing another's pipeline and terminal if the capacity is available, Mobil-Gelsenberg and Amoseas quickly built spur lines to the nearby Oasis network and exported through Es Sider. But their discoveries merited the insurance of an individual system, which began to emerge in a form almost precisely like that of Oasis and at no point more than forty kilometers away from it. The Libyan pipeline pattern has become even more intriguing with the 423-kilometer sweep of Oasis lines into Concession 59 E, passing within thirty kilometers of Esso's line from the new Jebel field to Zelten. Mobil's second pipeline, running from Amal field to Ras Lanuf, actually crosses the Esso system. Meanwhile British Petroleum and Nelson Bunker Hunt elected to avoid the entire Sirtica complex and send their line over the Calanscio Sand Sea to Tobruk.

Thus have four independent pipeline systems developed, creating unusual patterns and making use of no common facilities. If the initial planning could have been based on today's knowledge of oil field locations, the pattern might look quite different.

The Gulf of Sirte Coastal Region

The three existing terminals are located on a coastal plain of steppe vegetation having few permanent settlements. Except for a small zone around the town of Sirte, rainfall averages less than 150 millimeters annually, and the ground water generally varies from brackish to salty.[4] The surface is marked by very little relief, and the sediments, strongly limey in character, have rarely hardened into a firm, usable rock. In the 700 kilometers between Taorga and Qemines there is not a single community that subsists on irrigated agriculture, and the only significant towns, Sirte and Agedabia, are more than 400 kilometers apart. This is

3. Article 12 of the Law of 21st May, 1955.
4. James R. Jones,

GEOGRAPHIC FACTORS IN THE CONSTRUCTION AND OPERATION OF LIBYAN PETROLEUM PORTS

*by Robert W. Brown**

Since September 12, 1961 crude oil has been flowing out of Libya at an increasing pace which has made petroleum history. Libyans almost everywhere in the country have experienced the impact of the oil boom. The cities of Tripoli and Benghazi have come alive with new construction, and the vast reaches of the desert have become streaked with vehicle tracks and dotted with drilling rigs. Esso's Marsa el Brega, Oasis' Es Sider and Mobil-Gelsenberg Amoseas' Ras Lanuf are now the three leading ports of Libya by value and tonnage of exports; yet seven years ago not a sign of a ship or a ship facility marked their sites.

Libya's pipeline network has developed in a remarkable fashion. The wide dispersal of the Sirtica oil fields (Gialo is 330 kilometers east of Dahra) suggests that at least two gathering systems are needed for efficient distribution of the oil. The fact that there are three is due mainly to the provisions of the Libyan Petroleum Law. By fragmenting concessions among nineteen companies or groups of companies,[1] by encouraging active exploration through the territorial cession clause, and by levying a premium surface rent of £ 2500 per 100 square kilometers on concessions with established commercial fields, the law has spurred oil companies to construct pipelines and terminals to serve their own needs at the earliest possible date. Esso planned Libya's first pipeline in response to the discovery of the Zelten field, officially labeled as com-

* Instructor of Geography, Columbia University, New York. Mr. Brown received his M.A. from Columbia University, where he is currently a candidate for the Ph.D. degree. In connection with his Doctoral dissertation, Mr. Brown has carried out extensive research in Libya.

1. Fifteen new concessionaries were added in the grants of February, 1966.
2. The actual date of the discovery well was June, 1959; as in succeeding cases, the company started development plans before official commercial date.

This diagram makes, although with different variables, the same point as the present essay, which is itself a special case of the main point of economics, namely, the need for choice among alternatives. At the outset, I put the most relevant issue as involving a quartet of such variables (growth rate, industrialization, independence from aid, and "softness" in development). Following Fei and Ranis, Figure III reduces the variables to two, "softness" and labor absorption, but the conclusion is the same. All objectives cannot be maximized without recognition of their inter-relations. "Softness," in particular, must be sacrificed to some degree for others to be secured.

Premier George Papandreou of Greece once criticized his country's development under his predecessors : "The figures prosper, while the people suffer." This paper suggests that it can hardly be otherwise. For the numbers to prosper, the people must continue to suffer, by postponing higher consumption for the short term. In Greece, Papandreou's predecessors must share the blame with the principles of both economics and mathematics.

axis measures the labor absorption rate. The vertical axis measures the growth rate of per capita consumption, a useful proxy for the "softness" of the development pattern. A family of community indifference curves (I_1, I_2, I_3) is drawn, with the usual properties of such functions. A transformation curve TT indicates the terms against which the two objectives can be traded off against each other. (The shape of TT reflects the common presumption that slight rises in C will reduce labor absorption less than proportionately to larger ones.) The points S and H indicate practicable limits of "softness" and "hardness" respectively, although further extremes are conceivable (rising labor redundancy in the one case, cuts in mass consumption in the other). An optimum of a subjective, non-operational sort is defined by the intermediate point P, at which TT is tangent to the highest indifference curve, namely I_3, which it meets. Labor absorption is at OX per cent per year, and the consumption standard is rising at OY per cent per year.

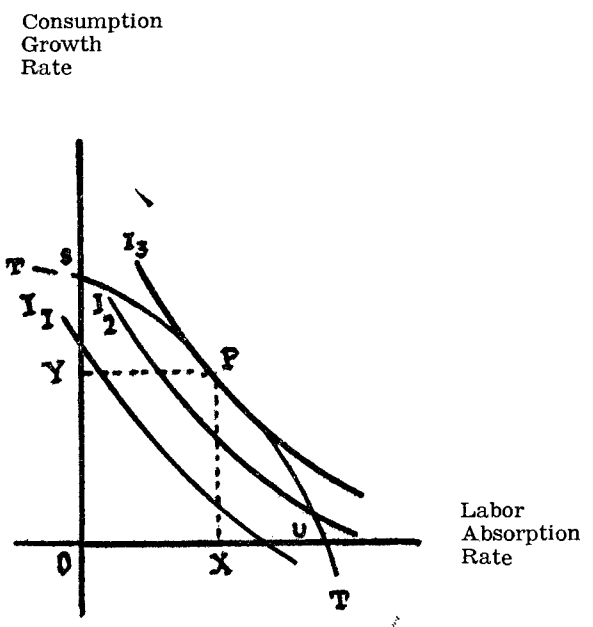

Figure III

To complete the derivation of the Golden Rule, that the optimum saving ratio equals the competitive non-labor share in the national income, we return to the production function (14) in its Cobb-Douglas form. We can then compute the marginal product of capital $\delta Y/\delta K$, and the competitive non-labor share $(K\ \delta Y/\delta K)/Y$:

$$\frac{\delta Y}{\delta K} = (1-a)\ L^a\ K^{-a} = (1-a)\frac{Y}{K}$$

$$\frac{K}{Y}\ \frac{\delta Y}{\delta K} = 1-a \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (22)$$

Equations (21-22), taken together, demonstrate the Golden Rule of Accumulation and define an optimum saving ratio in the special neo-classical sense. The actual saving ratio seldom equals as much as half the non-labor share in any under-developed capitalist or soft Socialist country. Thus, even under the restrictive assumptions of the neo-classical development model, the neo-classical Golden Rule of Accumulation has pro-"hardness" implications.

An important variant of the neo-classical model is the dualistic one which Fei and Ranis[30] apply to economies with separate production functions in their industrial and agricultural sectors, and with important amounts of disguised unemployment in the latter. They conceive an optimal development policy as maximizing not the growth rate of output but the absorption rate of the disguised unemployed into productive employment.[31] Fei and Ranis are austere in hoping that what they call the CIW and CPCS (constant institutional wage and constant per capita consumption standard) can in fact be held constant until the redundant agricultural labor has been absorbed.

So "hard" a development line, however, may be only a counsel of perfection. As a precept for action, our menu of choices may be as indicated on a diagram such as Figure III.[32] In this diagram, the horizontal

30. **Op. cit.** For an earlier and brief version, see Ranis and Fei, "A Theory of Economic Development," **American Economic Review** (June, 1961), and for special attention to consumption, Fei, "Per Capita Consumption and Growth," **Quarterly Journal of Economics** (Feb., 1965).

31. To show that the criteria can diverge, see Fei and Ranis **Development of the Labor Surplus Economy,** pp. 136-141, and Diagram 14.

32. Compare this diagram with Fei's Figure III (**op. cit.**, p. 66)

The equilibrium value of K from (19) can be substituted in the production function (14). If we specify a particular sort of linear homogeneous production function linear in the logarithms of Y, K, and L – the so-called Cobb-Douglas function :

$$Y = L^a K^{1-a} = L^a (sY/G)^{1-a}$$

(The symbol a is here a statistical parameter, and is not related to foreign aid. Later we shall show it to be an estimate of the labor share of the national income under competitive conditions.)

Algebraic manipulation of the last equation yields :-[28]

$$Y = L\,(s/G)^{(1-a)/a}$$

$$Y/s = L\,s^{(1-2a)/a}\,(1/G)^{(1-a)/a}$$

$$\frac{dY}{ds} = \frac{1-a}{a}\,\frac{Y}{s} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (20)$$

Now substitute (20) in (18), which evaluates the derivative dC/ds. If consumption is to be maximized in equilibrium development, dC/ds must be zero in (18)[29], so that :

$$\frac{dC}{ds} = (1-s)\,\frac{(1-a)}{a}\,\frac{Y}{s} - Y = 0$$

$$\frac{(1-s)}{s}\,\frac{(1-a)}{a} = 1$$

$$s = 1-a \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (21)$$

28. An intermediate step in deriving the first expression below is to move all Y terms to one side :

$$Y^a = L^a\,(s/G)^{1-a}$$

and take the a-th root.

To obtain the third expression below, take the derivative of the first expression with respect to s, and compare it with the second expression.

29. This is a necessary but not a sufficient condition for a maximum. For the sufficient condition, differentiate (18) with respect to s :

$$\frac{d^2C}{ds^2} = (1-s)\,\frac{d^2Y}{ds^2} - 2\,\frac{dY}{ds}$$

Since d^2Y/ds^2 is non-positive (probably close to zero), this equation is negative. Its sign implies that (18) defines a maximum, when dC/ds vanishes.

It seems anomalous to speak of optimal saving ratios in a world where equilibrium growth, at least, is independent of their size. It is anomalous in fact, by the Lange definition of optimality. Neo-classical concern with the optimal saving ratio involves, however, a quite different definition and criterion. The neo-classical "optimum saving ratio" has the property of maximizing consumption, both total and per capita, along an equilibrium path whose growth rate is equal to that of population. Since, ignoring the complications of equations (4) and (8) :

$$C = (1-s)\,Y$$

it follows by differentiation that :

$$\frac{dC}{ds} = (1-s)\frac{dY}{ds} - Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

Contrary to a common intuitive guess, consumption is not a maximum, and dC/ds is not zero, for ultra "soft" development (s approching zero). The reason is that, while the equilibrium growth rate of income $\dot{Y}/Y$ may be independent of s, the income level itself is not. It will in fact be shown, paradoxically perhaps, that under standard neo-classical assumptions, most existing development lines are considerably too "soft" for maximum consumption under the Golden Rule.

Before indicating this paradox, let us state and derive the Golden Rule itself. The Golden Rule states that the optimal saving ratio is equal to the property (non-labor) share of the national income, or from 15 to 30 per cent in most countries. The derivation is, as usual, more complex than the statement.

We begin with a neo-classical result, discussed in the last section, that the equilibrium capital stock and income level grow at the same rate G :

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = G$$

We also rember that $\dot{K} = sY$. Equating the capital growth rate to G, and making the substitution of sY for $\dot{K}$, we can solve for K.

$$K = \frac{sY}{G} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$

5. Independence of the growth rate and the saving ratio holds only along an equilibrium growth path. It has not been shown that such a path actually exists, or that it is stable.[25] (Certainly it is far from Utopian, in that it permits of no rise in per capita income, in the absence of technical progress.)

6. To move from one stable equilibrium growth path to another such path with the same growth rate, following for example the adoption of a "harder" development line, requires approximately a century, as Sato has shown on plausible assumptions.[26] For a long inter-equilibrium short run, at any rate, changes in saving propensities may, therefore influence growth rates.

An Optimal Saving Ratio?

We have considered already, in connection with the Lange model of 1938, the questions of an optimal saving ratio and an optimal degree of "hardness" in development. Equation (13) gives Lange's result in abstract form. It is difficult to translate into ordinary language, and to the best of my knowledge, it has not thus far been rendered operational.

Our treatment of "neo-classical objections" would also be incomplete without some attention to the neo-classical approach to Lange's problem. This has led to the theorem which has been called "The Golden Rule of Accumulation," or more simply, "The Neo-Classical Growth Theorem."[27]

25. In the Harrod-Domar family of growth models, which ruled the field for the decade after World War II, the equilibrium growth path was shown to be unstable. It was the merit of the neo-classical models, including Solow's, to show that the path **might** be stable if capital-labor substitution were introduced into the growth model. They have not shown that the path is in fact stable.

26. Ryuzo Sato."Fiscal Policy in a Neo-Classical Growth Model : An **Analysis** of Time Required for Equilibrating Adjustments," **Review of Economic Studies** (Feb., 1963) and "The Harrod-Domar Growth Model vs. the Neo-Classical Growth Model," **Economic Journal** (June, 1964). The "century" figure is a rough average of the time required for 90 per cent adjustment to new equilibrium in the five cases considered in Table II (p. 385) of the later article.

Research under way by Dale Mortensen at Carnegie Institute of Technology, however, suggests that if consumption and saving behavior is related to wealth (**or** long-run income) rather than to current income, adjustment periods may be only one-third or one-half the corresponding Sato periods.

27. E.S. Phelps, "The Golden Rule of Accumulation : A Fable for Growthmen," **American Economic Review** (Sept., 1961). A geometric derivation (marred by poor draftsmanship) is found in Alvin Marty, "The Neoclassical Theorem," **Ibid.** (Dec., 1964).

It is however unclear how much importance need be attached to these formal results. Both economists and practitioners disagree on the point. I shall merely list, without extended comment, six reasons for regarding them as little beyond theoretical *curiosa.* (These reasons are not presented as original.)

1. A single aggregate production function like (14) must be assumed to exist for the entire economy, and to be invariant with the composition of the national output, for these results to hold. In most economies, a multiplicity of sectoral production functions is more realistic. With a multiplicity of sectoral production functions, and with substitution between the outputs of more and less capital-intensive sectors, saving and investment can still raise the over-all growth rate by increasing the capital supply.

2. This aggregate production function must also be assumed linear homogeneous, as per (15). In practice, there may be important scale effects. In particular, an h-fold increase in the effective labor supply[23] and the capital stock of an under-developed country may yield a more than h-fold increase in output.

3. A constant level of employment must also be assumed in these neo-classical models. Full employment is usually chosen, with wages approximately equal to the marginal product of labour. In most underdeveloped countries the marginal productivity of labor, at least in agriculture, is well below its income level, and there is substantial unemployment, primarily disguised.[24]

4. No account is taken of the probable positive relation of the rate of technical progress (the g term of the expanded production function) to the rate of investment in both material and human capital.

---

23. The "effective" labor supply is measured in what Keynes called "efficiency units," which reflect increases in skill and investments in "human capital," as well as mere numbers of unskilled hands.

24. This point has been developed by Arthur Lewis, "Development with Unlimited Supplies of Labour," **Manchester School** (May, 1954), and more fully by John C.H. Fei and Gustav Ranis, **Development of the Labor Surplus Economy** (Irwin, 1964).

The quantity x, (or K/L) may be differentiated with respect to time, to determine its rate of change. Using dot superscripts for time derivatives ($dx/dt = \dot{x}$, etc.) :

$$\frac{d}{dt}\frac{(K)}{(L)} = \frac{L\dot{K} - K\dot{L}}{L^2} = \frac{\dot{K}}{L} - \frac{K}{L}\frac{\dot{L}}{L} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (16)$$

But $\dot{K}$ equals net investment I*, which in turn equals net savings S*. Expressed as a percentage of income, $\dot{K}$ therefore equals sY. Also, Solow assumes that the growth rate of employment ($\dot{L}/L$) may be treated as an exogenous constant n. (Actually, n need not be completely exogenous to the economic system ; all that is required is the absence of any relation to the saving ratio s.) Letting $\dot{K}$ be sY and $\dot{L}/L$ be n, (16) is:

$$\dot{x} = \frac{sY}{L} - n\frac{K}{L} = sy - nx = s\,f(x) - nx$$

using (15).

If there exists a stable path of balanced growth, the capital-labor ratio x will tend toward constancy, and its rate of change $\dot{x}$ will tend toward zero. If the capital-labor ratio is constant and the level of employment does not change, the capital stock will grow at the same rate n as the labor force. Furthermore, if the aggregate production function (14) is linear and homogenous, income will also grow at the same rate as the labor force and the capital stock.[22] The equilibrium growth path will be simply an exponential function, for however long the labor force growth rate n remains constant. Its formula is :

$$Y = Y_0\, e^{nt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (17)$$

where Y_0 is an initial value of Y, and e is the base of natural logarithms. The value of (17) at any time t is *independent* of the saving ratio s, meaning that changes in s reflect themselves entirely in values of v, the capital coefficient.

---

22. If the national income and the labor force grow at the same rate, per capita income y must be a constant and will not grow at all, in the absence of technological change. For this reason among others, the neo-classical "equilibrium growth path" is increasingly compared to the "stationary state" of the English classical economists.

Law. A production function for the growing economy — or in some cases, a multiplicity of such functions for different economic sectors — is (are) fundamental to their view of the world.

Somewhat surprisingly at first blush, aggregative neo-classical models also deny that the savings ratio (the hardness of development) influences the growth rate. Instead, it influences the capital coefficient inversely. Our sample to illustrate this point will be Robert Solow's "Contribution to the Theory of Economic Growth."[20] Solow uses an aggregate production function for the entire economy :

$$Y = f(K, L) \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (14)$$

where both first derivatives are positive and both second derivatives negative.[21] (The mixed derivative is taken positive.) This production function is presumed linear homogenous, meaning that if capital and labor each increased by a multiple h, Y would rise to h times its original value :

$$f(hK, hL) = hY$$

If we set h equal to 1/L, (14) Becomes :

$$\frac{Y}{L} = f\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$

Writing y for product per employed worker (Y/L) and x for the capital-labor ratio (K/L, allied to the Marxian "organic composition of capital") we have simply :

$$y = f(x) \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (15)$$

with a positive first derivative and a negative second derivative.

---

20. **Quarterly Journal of Economics** (Feb., 1956) Instead of (14), many neo-classical model-builders prefer the expanded form $Y = e^{gt} f(K, L)$, where g is an index of technical progress and e is the base of natural logarithms.

21. Here L represents the employed labor force, not liquidity or demand for cash as in the Lange model just considered.

to an under-consumptionist interpretation, where I could be increased by *raising* consumption (lowering s) and increasing employment. Here the rate of interest, and also current income, would presumably rise.

In any actual situation, there is no *a priori* way of saying whether we are at a point like P or not. If not, there is no *a priori* way of deciding whether a situation corresponds to Q or to Q'. Elaborate econometric study is required to answer these questions. The point is that hardening economic policy and raising the saving ratio may operate to lower investment and growth, not to raise them. For advanced industrial countries in the late 1930's, Lange clearly believed existing equilibria to be unemployment situations like Q'. It is less clear how he would have diagnosed the situation in North African countries in the same period.

The contemporary reader will notice in Lange's model the absence of anything like a production function. This means that investment and growth are held back from the demand side alone. Supply restrictions are ineffective; there is substantial unemployment. Also , as we have seen, there is no public sector, and the money supply is constant in real terms.

For the present paper, I am supposing both an active public sector and an active monetary policy. This means that taxation, expenditure, monetary, and credit measures can be enlisted to maintain employment at any level of saving. This makes the Keynesian objection somewhat irrelevant, at least in the form presented here.

Neo-Classical Objections

Neo-classical growth models assume the relevant obstacle to progress to be on the supply side. That is to say, they take full employment for granted. To put it differently, they hand over the problems of its achievement and maintenance to monetary policy, fiscal policy, and Say's

Differentiating the three functions, we obtain, with m constant and dm zero :

$$\left.\begin{aligned} \frac{\delta L}{\delta Y}\, dY + \frac{\delta L}{\delta i}\, di = 0 \\ \frac{\delta F}{\delta C}\, dC + \frac{\delta F}{\delta i}\, di = 0 \\ dC + dI = dY \end{aligned}\right\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (11)$$

If investment I is at a maximum, dI is also zero, and dY becomes equal to dC. The differential equations (11) reduce to a two-equation system :

$$\left.\begin{aligned} \frac{\delta L}{\delta Y}\, dY + \frac{\delta L}{\delta i}\, di = 0 \\ \frac{\delta F}{\delta C}\, dC + \frac{\delta F}{\delta i}\, di = 0 \end{aligned}\right\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (12)$$

Equations (12) yield an optimum solution, which Lange presents graphically as a tangency between his I and m curves (at P in our Figure II),[18] assuming that I = O − O'.

$$\frac{\delta L/\delta Y}{\delta L/\delta i} = \frac{\delta F/\delta C}{\delta F/\delta i} = -\frac{di}{dY} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (13)$$

But this tangency is only an optimal outcome, not a requirement for economic equilibrium. There is no reason why the interval O − O' (Figure II) should not represent some smaller volume of investment than I, such as I' in the diagram. (A *larger* volume would involve a contradiction!) If the volume of investment is in fact I', there are two intersections with the m curve, indicated by Q and Q' on Figures II. The intersection at Q conforms to the classical interpretation ; I could be increased by lowering consumption (raising the saving ratio s). The rate of interest would fall, but the fall in income suggested on the diagram would be illusory.[19] On the other hand, the intersection at Q' conforms

18. Figure II represents a superimposition of Figures I a-b, which have the same vertical axis and whose horizontal axes are realated by the equation, Y = C + I.

19. Income would not fall because the interval between 0 and 0' would increase, and the fall in consumption balanced by the rise in saving and investment, as per Say's Law.

a truncated form of our equation (1). They are drawn as Fig. I a-c, in the forms Lange envisaged for them :

$m = L(Y, i)$ with $\delta L/\delta Y > 0$ and $\delta L/\delta i < 0$

$I = F(C, i)$ with $\delta F/\delta C > 0$ and $\delta F/\delta i < 0$

$Y = C + I$

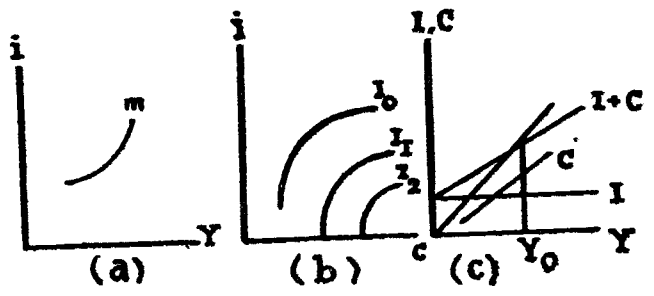

Figure I

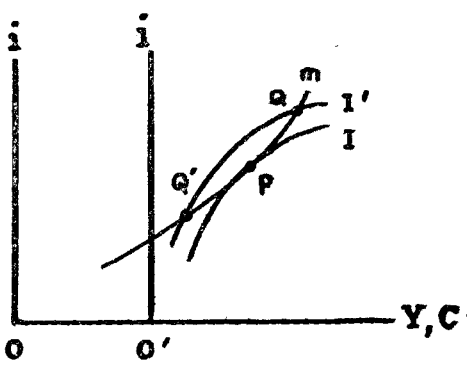

Figure II

the short period. What we are saying of growth applies, in greater measure, to "showcase" consumer living standards as well.

Keynesian Objections

Our argument seems innocuous enough in its theoretical aspects. It rests, however, on one important proposition which has been attacked from both Keynesian and neo-classical camps. This proposition states that increased saving increases the rate of growth, rather than having its effects dissipated by unemployment, or by higher capital coefficients. In this section, we shall sample the Keynesian objection to this proposition; the neo-classical objections will come later. For the remainder of this essay, therefore, we return to the abstract theorizing of the second and third sections.

Our sample of the Keynesian position is a 1938 paper by the Polish economist Oskar Lange, "The Rate of Interest and the Optimum Propensity to Consume."[17] This is a peculiar choice, since the essay is understandably overlooked by most historians of growth theory. (Its date is early, and its content is never related specifically to problems of developing countries.) Lange's argument is however clear and simple, and shows in an easily understandable way how a saving ratio may be above as well as below the optimum. This optimum is defined by Lange as one which maximizes net investment — and therefore economic growth, although he does not say so explicitly.

Lange's Keynesian model includes neither a public nor a foreign sector, and we consider only its simpler form, where m (the money supply, however defined) is held constant in real terms. In addition to m, the other "new" symbol is i, the rate of interest.

Three of Lange's functions are a liquidity preference L (indicating demand for cash), an investment function F, and an income identity —

17. **Economica** (Feb., 1938). Reprinted in American Economic Association, **Readings in Business Cycle Theory** (Philadelphia : Blakiston, 1946).

other developing countries where American influence has been weaker (Iran, Pakistan, Thailand, Turkey) it has followed a common pattern. However hard (undemocratic, dictatorial) the governments of these countries have shown themselves in political matters, their development patterns have all been soft. Living standards and growth rates have been raised by foreign aid, while domestic saving and investment ratios have remained low.

American influence, on the other hand, has been hostile to capital-intensive heavy industry. In Korea, for example, the American Aid Mission "line" was for many years a two-to-one division of the aid budget, two-thirds consumers goods and one-third capital equipment, while the Republic of Korea was proposing precisely the opposite two-to-one division. In terms of our analysis in this paper, there are obvious "good" reasons for the American stand; for example, the inability of the Korean economy to "absorb" capital without high capital coefficients, and the greater short-term growth potential of consumer goods imports. (This is not to deny possible "real" reasons, such as the fear of competition in both American and foreign markets.) At any rate, American aid policy has kept capital coefficients low and to some extent encouraged growth in the short run. These coefficients would often have been lower still, but for the effects of widespread waste and corruption, by Americans and "host country" citizens alike.[16]

The measured growth rates resulting from the American-sponsored combination of high a and low v have sometimes been impressive, as in Taiwan and Thailand. They have been less impressive in Korea and Indo-China. Even in the favorable cases, however, the record is marred by the receiving developing country's continued need for aid. This is needed to balance the country's international accounts. More important, it is needed to compensate for the softness of the domestic economy, and the failure of domestic saving and investment to support on its own, over the long run, the "take-off" which aid has counterfeited in

16. Where there has been guerilla fighting or civil war, as in Laos and Viet Nam, capital coefficients are naturally raised substantially.

4. India's "Socialist Pattern of Society" is a prototype of "soft" Socialism. Where private wealth, such as agricultural land, is taken over, the beneficiaries are selected workers and peasants rather than the public treasury. Nationalized industries are operated to provide comfortable and prestigious employment or "modern" goods and services rather than to generate surplus for investment. Land taxes and rural income taxes are low, on humanitarian grounds, in a predominantly rural economy, so that central and local governments run deficits behind progressive-tax facades. In Harrodian terms, "soft" Socialism (which may be inseparable from Democratic Socialism) keeps saving ratios lower than their planned values.

In the same way, "soft" Socialism suffers from unnecessarily high capital coefficients. Heavy industries are introduced, at the same time that trade unions are encouraged and strikes rampant in the public as well as the private sector of the economy. Rich-country wages, working rules, and fringe benefits are avidly sought and sometimes approximated, with little regard for the economy's capacity to pay for them. Factories and offices, particularly publicly-operated ones, are over-staffed to provide "employment" of a sort at the price of inefficiency. The educational system turns out urban lawyers, journalists, and white-collar engineers in unusable numbers, while the economy cries out for skilled workers, foremen, technicians, and rural school teachers. Small wonder growth rates (augmented by aid) are disappointing, even without the pressures of rising population .

5. American economic influence, as exerted through official advisers and aid programs, has consistently been in a "soft" direction — more consistently even than a capitalistic one. The purpose has been to build up "showcases" defined by consumption standards.

Consider such American economic dependencies as South Korea, Taiwan, and South Viet Nam.[15] In each of these lands, and likewise in

15. We do not mention Puerto Rico. Puerto Rico is a more successful showcase than any of the countries cited, but it has special tax, trade, and immigration privileges as an offshore territory of the United States, in which no other developing country shares.

think of a "new" stagnation thesis or dilemma for such economies. If the saving ratio s is low, then G is disappointingly low as well. If s is high, there is unemployment and facilities are used below capacity. When facilities are used below capacity, the capital coefficient v is high, and G again approaches a stagnation level.

3. "Hard" socialism means Russian and Eastern European Stalinism, not to mention Chinese Maoism. "The expropriators are expropriated" in standard Marxian fashion, but their property income (surplus value) is saved by the State for investment purposes, and is never distributed to the proletariat. Indeed, considerable labor income is itself diverted to the State by taxation before reaching the workers. High real wages and living standards are postponed repeatedly with each new N-Year Plan. Meanwhile, consumer amenities are reserved for the elite — Djilas' "New Class" — and consumer expectations often disappointed by rationing, blockage of currency, "voluntary" contributions, or simple waiting in line. In the symbols of equations like our (6-7), the term $(C-C^a)$ is consistently negative and the term $(S-S^a)$ is consistently positive. Taxes are proportional or regressive, and are supplemented by the voluntary contributions mentioned above; if these are treated as taxes, the term $(T-T^a)$ in (6-7) is also consistently positive.

Both to enforce austerity and to reduce capital coefficients, "hard" Socialist regimes suppress independent trade unions and their principal weapons, such as strikes and slow-downs. Labor is allocated as between regions and occupations. Voluntary extra labor, in the form of overtime or second jobs, is common and reduces capital coefficients. Apparently "blue ants" can be surprisingly effective capital-substitutes over a wide range of industries, even modern heavy industries. We should not be deceived by spectacular failures like the Chinese back-yard steel foundries of 1958-59. Neither should we regard the suppression of independent unionism as an insignificant feature of "hard" Socialism. It may be a major and necessary element in keeping capital coefficients down and growth rates up, just as the demands and restrictions of an organized "labor aristocracy" keeps capital coefficients high and growth rates low under some other regimes.

facilities would be predominantly domestic rather than foreign, and that foreign investments would pay for themselves in interest, profits, or cheap raw materials.

Capital was generally scarce, and its productivity high. Capital coefficients were correspondingly low.[14] Foreign aid was insignificant. The combination of high s, low v, and infinitesimal a led, by Harrod's equation, to values of G which, while seldom spectacular from year to year, maintained themselves over the long period.

2. "Soft" capitalistic development is illustrated, on the other hand, by the less Socialistic wing of the British Labor Party as well as by the American New Deal and the successors thereto. Its attitude toward saving is different. It tends to fear unemployment and stagnation from any excess of saving over *ex ante* investment, and encourages the high-consumption pattern associated with the American way of life. It fosters economic equality, for the sake of equity as well as of increased consumption. It accordingly encourages trade unionism and collective bargaining, while its tax systems tend toward progression.

Capital coefficients run high, partly because of research and development expenditure, partly because much equipment is operated below its rated capacity, and partly because of trade-union feather-bedding and make-work practices. Of recent years, foreign aid has produced a significant negative a term. With lower s, higher v, and negative a terms, it is not surprising that G should be difficult to mantain. One may even

14. The relation between the productivity of capital and the capital coefficient is not strictly reciprocal, but can be treated as reciprocal to a first approximation. Suppose a production function :

$$Y = f(K, L)$$

The total and partial derivatives of income with respect to capital are related by the expression :

$$\frac{dY}{dK} = \frac{\delta Y}{\delta K} + \frac{\delta Y}{\delta L}\,\frac{L}{K}$$

The capital coefficient is the reciprocal of the left hand side, while the marginal productivity of capital is the term $(\delta Y/\delta K)$ on the right hand side. The two are reciprocal if labor is unproductive $(\delta Y/\delta L = 0)$, or if additional capital leaves employment unchanged $(dL/dK = 0)$. It is an unsettled question in development planning whether private investment, concerned with $(\delta Y/\delta K)$ alone, will provide the "right" answers for (dY/dK) and its reciprocal, or whether centralized planning can produce significant improvements.

In connection with industrialization, this conclusion assumes a conclusion plausible intuitively and usually true empirically, namely, that heavy industry requires higher capital coefficients v than light industry, agriculture, or handicrafts. This is to say, heavy industry is capital-using (capital-intensive). This is especially true when, in addition to "industrial hardware", heavy industry requires indirect investment to provide power, transport, and allied "social overhead capital," to house newly-urbanized labor forces in some degree of sanitation, to train skilled workers, and to compensate for the inevitable wastes from green hands in process of training.

Capitalist and Socialist Versions.

Can the terms "hard" and "soft" be given any more concrete meaning in practice than we have given them thus far? Can one identify "hard" and "soft" development patterns in history? How does one "harden" or "soften" a development pattern? Is "hardness" synonymous with Socialism or with planning, and "softness" with capitalism and the open market? Let me attempt to answer these questions with four examples, illustrating (in that order) hard and soft capitalism and hard and soft Socialism. These examples will be followed by some comments on contemporary American aid policy.

1. "Hard" capitalistic development is illustrated, in varying degrees, by the British Industrial Revolution, by the France of the Second Empire, by the "Gilded Age" of the United States (1870-1914), by Hohenzollern Germany, and by Meiji Japan. It is a system which fostered saving and investment at the expense of income equality, as under Napoleon III's slogan, "Messieurs les bourgeois, enrichissez-vous!" It kept labor organization weak, delayed social legislation, winked at labor monopsony. It taxed regressively and praised frugality. It delayed as long as possible what we now call "demonstration effects" of "foreign" luxury, at least among the masses. Saving was encouraged under the justifiable assumptions that the great bulk would be invested in productive facilities (not hoards of cash, not land, not residential buildings), that these

The symbol a represents the relative importance of foreign aid in the national income. It may be positive (receiving country) or negative (donating country). The change modifies (9) to :

$$G = \frac{s + a}{v} \qquad \text{or} \qquad Gv = s + a \,. \quad (10\ a\text{-}b)$$

Hardness and Softness

By "hard" economic growth I intend to mean any process, centrally-planned or not, which operates in either or both of the following ways : (1) to raise the economy's saving ratio (I^*/Y, S^*/Y, or s); (2) to disappoint consumer and importer anticipations ($C < C^a$, $M < M^a$), with a view toward maintenance of s at or near some prior value. By "soft" economic growth I refer to a growth process, centrally-planned or not, which pays little attention to the saving ratio, sometimes letting it fall by reason of "demonstration effects" or "welfare state" measures, and which seldom or never disappoints consumer or importer anticipations.

The theme of the essay is the sort that the *London Economist* has called, in a different connection, an "uneasy triangle."[12] (In this case, it is a quadrangle.) I shall maintain that no country can combine soft development, rapid development, heavy industrialization, and the independence resulting from low foreign aid. A country can have none of these, or any one, any two, or any three of them, but not all four.

If this is correct, developing countries should "harden" their development programs, lower their ambitions for rapid improvements in mass living standards, lessen the heavy-industry emphasis in their hopes and plans, reconcile themselves to a somewhat mendicant dependence upon aid (with strings attached, *ex post* if not *ex ante*)[13] or settle for disappointingly low growth rates by comparison with China, Japan, or the Soviet Union. In terms of equation (10), a higher G requires a higher s, a higher a, or a lower v. Or conversely, a lower s, a lower a, and a higher v can lead only to a decline in G.

12. Anonymous, "The Uneasy Triangle," **op. cit.** (August, 1952).

13. Attachment of strings to aid **ex ante** will be familiar to African readers, being at the foundation of United States aid policy. Attachment of strings **ex post** is a wilier policy. It involves suspension or cessation of ostensibly unconditional aid, as a punishment for the receiving country's ideological or economic sins. Soviet policy toward China and Albania in 1960-61 can serve as an example.

In deriving these expressions, Harrod treats saving and investment (S and I) as equal. In an economy where explicit account is taken of the public sector and of international relations, the most useful equality is not between S and I (as we have defined them), but between two other quantities we may call S* and I*.

These may be defined with the aid of equation (4) :

$$(I-S) + (G-T) + (X-M) = A \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (4)$$

$$I^* = I + G = S + T + (M-X) + A = S^* \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (8)$$

and we may understand the Harrod equation to refer to the "expanded" variables (S*, I*). These expanded forms (and likewise alternative ones we might have used) lose their pristine clarity of meaning, as when purely "consumptive" public expenditure (for military pay and equipment) enters on the same footing as investment in machinery, or when private expenditure for imported luxuries and aid goods is treated as a form of saving. Numerous alternative definitions of the expansions S* and I* are readily conceivable.[10] The most I can say for this one is that it seems to preserve the Harrod equality at minimal cost in realism, and without making ridiculous the notion of an approximately stable capital-output ratio.

The Harrod equation is often written using G as the income growth rate,[11] s as the saving ratio, and v as the capital coefficient, thus:

$$G = s/v \qquad \text{or} \qquad Gv = s \quad . \quad . \quad . \quad (9\ a\text{-}b)$$

A further adjustment, not made by Harrod, involves separating out foreign aid, so that :

$$s = \frac{S + T + (M-X)}{Y} \qquad \text{and} \qquad a = \frac{A}{Y}$$

10. In my Indian article (**op. cit.,** p. 213), I treated all public spending as consumption, so that I and I* were identical. I also had

$$S^* = S + (T\text{-}G) + (M\text{-}X)$$

with A included in M, and all public expenditures treated as "consumption."

11. We have hitherto used G to refer to public expenditures. The context usually makes clear which meaning is intended.

If there is no windfall income, and if anticipated foreign aid is received ($Y = Y^a$, $A = A^a$), (6) simplifies to :

$$(C^a - C) + (M^a - M) = (S - S^a) + (T - T^a) \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (7)$$

This result we could have reached directly by subtracting (3) from (2), with ($Y = Y^a$, $A = A^a$).[7] Disappointments on the side of cansumption of domestic or imported goods are identical with unexpected (forced?) increases of savings and taxes.

The Harrod Equation

The last section was static, and quite remote from growth theory. A connection can be made, employing an equation (identity) devised by Sir Roy Harrod on the eve of the Second World War :[8]

$$\frac{dY}{Y} = \frac{S}{Y}\,\frac{dY}{I} \qquad \text{or} \qquad \frac{dY}{Y}\,\frac{I}{dY} = \frac{S}{Y}$$

In these expressions, dY is the change in real national income ($Y_1 - Y_0$), so that (dY/Y) is the growth rate $(Y_1 - Y_0)/Y_0$. S/Y is the proportion of income saved, usually called the saving ratio, net of capital depreciation. I/dY is the net investment required for a unit increase in income; it has a number of names, the most common being the marginal capital-output ratio or marginal capital coefficient.[9]

---

7. The algebra is, substracting (3) from (2) :

$Y - Y^a = (C - C^a) + (S - S^a) + (T - T^a) + (M - M^a) + (A - A^a) = 0$ (by hypothesis)

If ($A = A^a$), we need only transfer the consumption and import terms to the opposite side of the equation to obtain (7).

A special case of (6-7) for a country which neither receives nor grants aid, would have both A and A^a equal to zero.

8. "An Essay in Dynamic Theory," **Economic Journal** (March, 1939).

9. An occasional source of confusion in the literature is the confusion between marginal and average capital-output ratios (capital coefficients). The marginal ratio is as defined in the text. The average one, which may or may not be numerically equal to the marginal, is K/Y, where K is the total capital stock. ($I = dK$). The algebraic relation between marginal and average concepts is :

$$I/dY = (K/Y)\ (I/K)/(dY/Y)$$

With the disappointment of consumer expectations, should this method be employed purposefully and systematically, "hard" development appears for the first time in this essay. Such disappointment can be brought about by tax increases, unanticipated (by the public). It can also result from inflation, from rationing, from more or less compulsory purchases of public securities, or from similar ingenious forms of "forced frugality" or "forced saving." Here we have the principal germ of truth underlying my students' refusal to accept the implications of (4). While the algebra is correct for actual, realized *ex post* quantities, it is irrelevant to the planned, anticipated, *ex ante* quantities these students and practitioners had consciously or unconsciously in mind.

We may carry the argument of (5) a step further, making use of (4) and of three simple identities :

$$I - S^a = (I-S) + (S-S^a)$$
$$G - T^a = (G-T) + (T-T^a)$$
$$X - M^a = (X-M) + (M-M^a)$$

Substituting these results in (5) and rearranging terms :

$$A^a + (Y-Y^a) + (C^a-C) = [(I-S) + (G-T) + (X-M)] + [(S-S^a) + (T-T^a) + (M-M^a)]$$

But by (4), the expression in the first square brackets on the right hand side is simply A. Making this substitution, and shifting $(M-M^a)$ to the left hand side :

$$(Y-Y^a) + (C^a-C) + (M^a-M) + (A^a-A) = (S-S^a) + (T-T^a) \quad .. (6)$$

Equation (6) is an alternative to (5) in explaning how a surplus of private investment over planned saving may be combined with a deficit in the public sector and with balanced international payments. Here additional explanations become apparent, making use of *ex ante* concepts. For example : There may be windfalls of income. Anticipations of domestic consumption, receipts of imports, or receipts of aid goods may be disappointed. These will be balanced by unanticipated volumes of saving, taxes, or both, as two sides of a single coin.

In words, equation (4) says that no economy, whatever its social system or stage of development, can simultaneously invest more than it saves in its private sector, spend more than it receives in its public sector, avoid balance of payments difficulties (by avoiding $X < M$), and remain independent of foreign assistance (by avoiding $A > 0$). (Other interpretations of this equation are equally true and tautologous.) I concentrate on this particular interpretation because so many bright students and development practitioners think of it as a "law" of bourgeois, developed, or stable-price economies only, i.e., as pertaining to a free-enterprise economy in equilibrium rather than as part of a universal algebra. Actually, it is as true for a developing as for an advanced country, for a Socialist as for a capitalist country, for a hyper-inflating country as for a hyper-deflating one.[5] We can restate the principle in different words: Any country which attempts simultaneously to invest privately more than it saves privately, and to spend publicly more than it receives fiscally, will face a balance of payments problem or receive foreign assistance.

If we instead subtract (3) from (1), we obtain an approximation to the "Stockholm" outlook on income analysis. More important, we obtain instead of (4), an equation with different policy implications :

$$Y - Y^a = (C-C^a) + (I-S^a) + (G-T^a) + (X-M^a) - A^a$$

$$A^a + (Y-Y^a) + (C^a-C) = (I-S^a) + (G-T^a) + (X-M^a) \quad .. (5)$$

Equation (5) indicates three ways of combining a surplus of private investment over *anticipated* (not actual) private saving, a deficit of public expenditures over *anticipated* tax receipts, and of exports over *anticipated* imports. One way is the receipt of aid, as before in (4); this time the "aid" variable turns out to be the *ex ante* amount. A second way is what we shall call an income windfall (realized greater than anticipated income, $Y > Y^a$) as by remarkably good crops or remarkably rapid growth in industrial productivity.[6] The third way is the disappointment of consumer expectations (actual consumption less than anticipated, $C < C^a$).

5. Over the short Robertsonian day or week, of course, (4) is not true when income is rising ($Y_1 > Y_0$); compare equation (4-a). It may be that my "bright students and practitioners" had in view only periods as short as this, but I believe otherwise.
6. Assuming the relevant demand elasticities greater than unity.

The third equation relates to the uses of income *ex ante.* A source equation for income *ex ante* is statistically legitimate, but I doubt its economic significance[3] and we do not heed it here.

The sources of any individual's, firm's, or public body's income are the expenditures of others and so we have, aggregating for all receivers and eliminating duplication :

$$Y = C + I + G + X \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (1)$$

The *uses* of any individual's, firm's, or public body's income are its own expenditure and saving for all classes of goods and services. Aggregating again, we have :

$$Y = C + S + T + M + A \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (2)$$

Aggregating receivers' vague plans to use their *anticipated* income gives the third income equation, with *ex ante* saving S^a as a residual or balancing item :

$$Y^a = C^a + S^a + M^a + A^a \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (3)$$

We shall assume that equations (1 - 3) refer to the same time period, so that, for example, income received in period t is disposed of in that period, and *vice versa.*[4] Under this assumption, we can subtract (2) from (1) to derive an important constraint;

$$(I–S) + (G–T) + (X–M) = A \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (4)$$

3. It is hardly likely that many individuals consider, even vaguely, the sources of their income, **ex ante,** by economic sectors.

4. We are following Keynes here rather than D.H. Robertson. In the Robertsonian system, income received in one "day" is spent in the next. We must use time subscripts :

$$Y_1 = C_1 + I_1 + G_1 + X_1$$

$$Y_0 = C_1 + S_1 + T_1 + M_1 + A_1$$

The Robertsonian equipment of (4) is :

$$(I\text{-}S)_1 + (G\text{-}T)_1 + (X\text{-}M)_1 = A_1 + (Y_1 - Y_0) \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (4\text{-a})$$

The shorter the time period with which one is concerned, the more meaningful is this analysis. Robertson, and most writers who follow in his footsteps, work in terms of "days" or "weeks." The Keynesian analysis is more helpful when the period is longer, for example three months, a year, a quinquennium, or a decade.

and redolent of the controversy surrounding Lord Keynes' *General Theory* in the late 1930's :

Y – National income (more strictly, net national product, excluding depreciation on capital, and also "transfer" payments not in return for current services. All items are evaluated at market prices, including all taxes and subsidies).

C – Personal consumption expenditures (on *domestic* goods only).

I – Private net domestic investment expenditures (on *domestic* goods only).

G – Central and local government expenditures for goods and services (not further classified into consumption and investment categories).

T – Central and local government receipts, primarily taxes (net of "transfer" payments).

S – Net private saving (less depreciation of capital).

X – Exports of goods and services (including both consumption and capital goods, but excluding exports under international assistance programs).

M – Imports of goods and services (including both consumption and capital goods, but excluding imports under international assistance programs).

A – Foreign assistance received (>0) or granted (<0).

All values[2] should be considered in deflated or "real" terms. In the absence of special notation, all quantities are actual *(ex post)*. A superscript a denotes an anticipated or planned *(ex ante)* quantity. For example, Y^a is *ex ante* income.

Our first two income equations are standard Keynesian identities relating to the sources and uses, respectively, of national income *ex post.*

2. This breakdown of consumption, investment, and international accounts does not gibe perfectly with the published statistics of any country or international organization known to the writer. It simplifies matters conceptually, but seems less than "operational" statistically.

"HARD" AND "SOFT" LINES IN ECONOMIC DEVELOPMENT

*By M. Bronfenbrenner**

Introduction

It is flattering to be asked for an essay relevant to the economic problems of North Africa, when one has never visited that area and knows almost nothing about its languages, history, and cultures. If the ideas or "insights" which follow do not fit North African realities, let the reader remember their derivation — partly from the international Ivory Tower, and partly from conditions in developing and reconstructing countries on the Asian side of the Pacific Ocean.

What I hope to accomplish in this essay, expanding on an earlier effort,[1] is to polarize into alternatives I call "hard" and "soft" the menu of policy choices open to a country with developmental ambitions, somewhat as an impresario might divide between "classical" and "popular" the menu of plays, operas, or concerts he presents to his audiences. I hope this division can prove useful, and not just another game of the type the Japanese call "playing with concepts" *(gainen no yugi)* .

Three Income Equations

To distinguish "hardness" from "softness," we begin on an indirect route, which involves three income equations, or rather identities, from elementary macrostatic economics. Our symbols are quite conventional,

* Professor of Economics, Graduate School of Industrial Administration, Carnegie Institute of Technology, Pittsburgh. Visiting Fellow, Center for Advanced Study of the Behavioral Sciences (Stanford), 1966 - 67.

1. "'Hard' versus 'Soft' Economic Development," **Economic Weekly** (Bombay, India), Feb., 1963, This paper arose in turn from lectures at the Economic Development Institute of the International Bank for Reconstruction and Development (Washington, 1961-62). In its expansion and updating I owe especial thanks to my colleagues Michael Lovell and Robert Lucas, and to Simon Rottenberg (University of New York at Buffalo), before whose seminar I presented an intermediate draft in January, 1965.

Volume II **Autumn 1966** **Number 2**

TABLE OF CONTENTS

Articles

Page

"Hard" and "Soft" Lines in Economic Development 1
by M. Bronfenbrenner

Geographic Factors in the Construction and Operation of Libyan Petroleum Ports 27
by Robert W. Brown

Unemployment and Underemployment in Libya 57
by William C. Wedley

Abstracts of Articles

The Developing Libyan Market 84
by Dr. Aly Rifaa El Ansary

La Sécurité Sociale en Libye 87
par Ala Al-Rawi

Some Aspects of the Structure of Taxation in Libya 90
by Dr. Mohamed El Sayed Ghobashy

THE LIBYAN
ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW

Vol. II, No. 2 **Autumn 1966**

PUBLICATION OF THE CENTER OF ECONOMICS AND BUSINESS RESEARCH, FACULTY OF COMMERCE & ECONOMICS UNIVERSITY OF LIBYA -- BENGHAZI

THE NATIONAL PRESS — BENGHAZI